الإثنين 30 أيلول 2019
العدد 3868 السنة الرابعة عشرة
Lundi 30 Septembre 2019 no 3868 14ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
مصرف لبنان يبيع
3 مليارات دولار في 3 أشهر

• **جورج قرم**
عن أي أزمة نتكلّم؟

• **غسان ديبة**
الاقتصاد السياسي أوّلاً

السلطة عاجزة أمام الغضب الشعبي
عون «يحاكم» سلامة اليوم
[2]

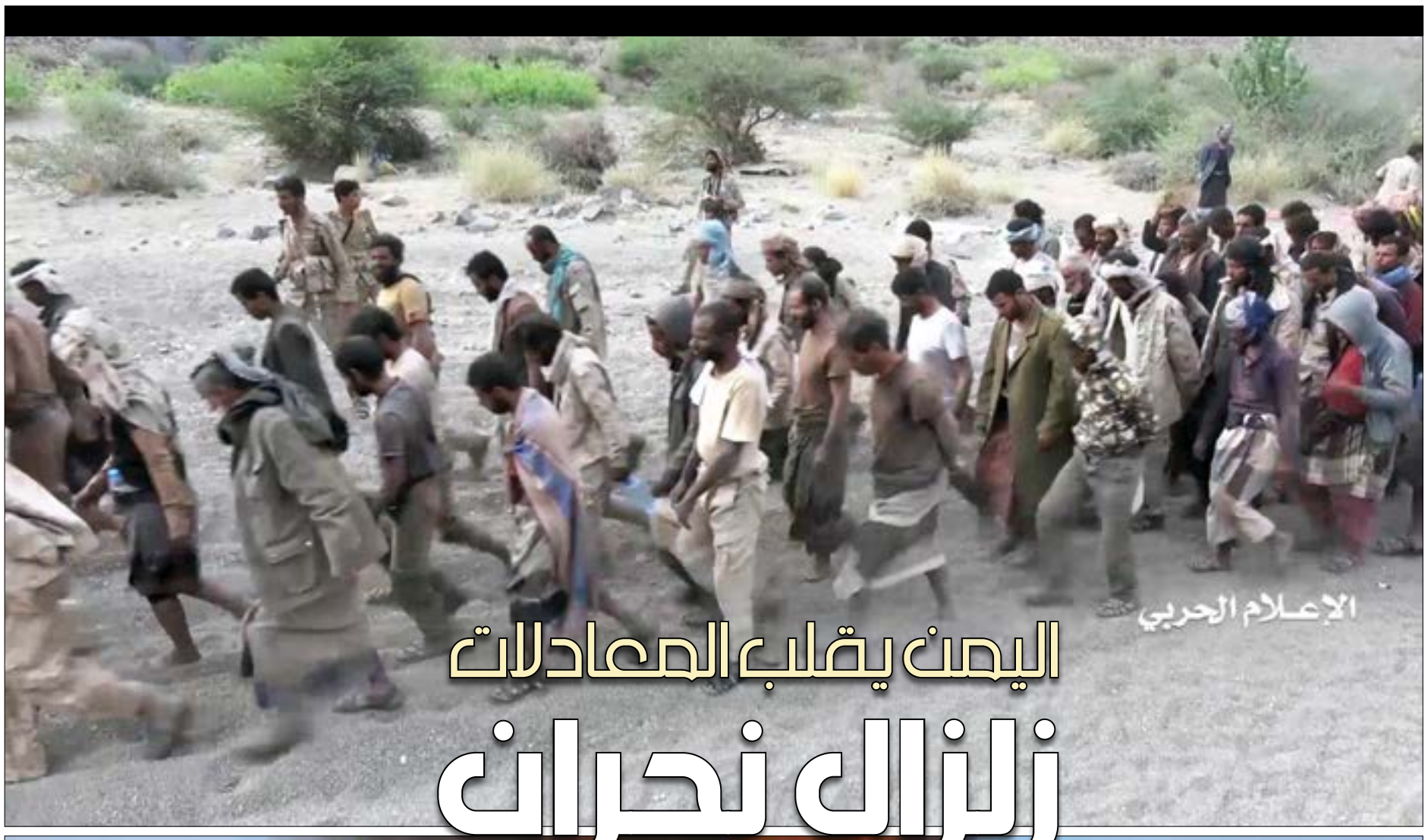

اليمن يقلب المعادلات
زلزال نجران
[12 ـ 13]

لم تكد الرياض تستعيد أنفاسها إثر زلزال عملية «إرامكو» حتى خرج فصل جديد من مسار التحوّل في المعركة

المشهد السياسي

السلطة عاجزة أمام الغضب الشعبي

عون «يحاكم» سلامة اليوم

حتى ساعة متأخرة من الليلة الماضية، كان أركان الطبقة الحاكمة، كما قادة الأجهزة الأمنية، عاجزين عن تحديد الهوية السياسية للمحتجين الذين نزلوا إلى الشوارع في العاصمة والمدن الكبرى، احتجاجاً على سوء الأوضاع الاقتصادية. ما جرى أمس، فاجأ الطبقة الحاكمة، العاجزة عن إيجاد حل للأزمة. أما اليوم، فمن المنتظر أن يشهد قصر بعبدا «محاكمة» لحاكم مصرف لبنان من قبل رئيس الجمهورية

يعكس سلوك السلطة السياسية في الأيام الماضية، الإفلاس الكامل الذي بات يمسك بمفاصل نظام المحاصصة اللبناني. وجوم على وجوه المسؤولين يرسمه القلق الذي ينتاب الأمنيين أيضاً. إنها المرحلة التي يقف فيها الجميع عاجزين عن تقديم أي حلول أمام الانحدار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المتزايد، وعدم القدرة على تحديد المصير، من الاقتصاد إلى الشارع.

الشارع، أمس، تحرّك من الجنوب إلى الشمال، محدثاً إرباكاً عاماً، على رغم محدودية أعداد المشاركين. ومع ذلك، لا تملك القوى السياسية والأجهزة الأمنية جواباً واضحاً عمّن حرّك

الراعي استبق لقاء عون وسلامة بفرض غطاء حماية طائفي على حاكم «المركزي»

الشارع. المصيبة، أن بعض الطبقة الحاكمة يفاجأ بالتحركات الشعبية، ولا يسأل عمّا حرّض المتظاهرين من خلفية المعرفة، بل من خلفية الاتهام، وكأن كل شيء سليم في البلاد، ولا داعي للتظاهر. بالأمس، اختبرت البلاد عيّنةً هجينة من الاعتراض على الحضيض الذي وصل إليه الواقع القائم.

ماذا ينتظر هذا الصنف من السياسيين؟ فالجائعون والعاطلون عن العمل والغارقون في الديون والمرميون على نواصي الطرق بلا ضمانات، شباباً وشيوخاً، لم يعد بإمكانهم الصمت، و«الطائفية اليوم، هي وحدها التي تمنع الانفجار الشعبي الكبير» على حدّ قول الرئيس نبيه بري.

العاطلون عن العمل والغارقون في الديون والمرميون على نواصي الطرق بلا ضمانات... لم يعد بإمكانهم الصمت (مروان طحطح)

ولا يكفي الطبقة الحاكمة عجزها عن إيقاف التدهور الاقتصادي وفشلها في تقديم أي أمل، على الأقل في العام الأخير، ولا غياب نيّتها وقدرتها على اتخاذ خيارات مصيرية لمنع البلاد من الانهيار، بل يغرق السياسيون في الصراعات والتكتلات، وتزداد الأزمة عمقاً. فالرئيس سعد الحريري يخاصم رئيس الجمهورية ميشال عون والوزير جبران باسيل متهماً إياهما بتحريض الفرنسيين عليه بسبب فشله في تحقيق الإصلاحات المطلوبة لـ«سيدر». بينما يتّهم الرئيس عون الرئيسين بري والحريري والنائب السابق وليد جنبلاط وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة بالتآمر لإفشال العهد. هكذا، يتلهّى أبناء الطبقة الحاكمة بالصراعات الجانبية، والبلاد تغرق وتغرق.

أما الأميركيون، فالأسطوانة القديمة الجديدة ذاتها: استخدام الضغط لحصار المقاومة، عبر إفقار اللبنانيين، بهدف تحميل مسؤولية الانهيار الاقتصادي لحزب الله، وتدفيعه ثمن مواقفه وإصراره على المقاومة. وهذه الدعاية، باتت تدور على ألسن كثيرين في البلاد، كما دارت قبل أسبوع، بكبسة زرّ، كذبة تحميل سوريا أزمة الدولار، عبر عشرات وسائل الإعلام. لكن، كما أثبتت التجارب خلال الـ 15 عاماً الماضية، فإن كل معركة يخوضها الأميركيون ضد المقاومة في لبنان، تقع الخسارة فيها على حلفائهم، كما قد يحصل كلما ازدادت الأزمة حدة.

في يوميات السياسة، يُفتتح هذا الأسبوع باجتماع يعقده عون مع سلامة، في جلسة استدعته الحاجة إلى تدارك الأزمة. مصادر في التيار الوطني الحر تقول إن هناك «أزمة في إدارة العملية النقدية، وليس أزمة فقدان السيولة من السوق أو نقص في احتياطنا ومصارفنا». والأكيد أن «ضبط هذه الأزمة بيد حاكم مصرف لبنان. فمشكلة عدم ضخ دولارات كافية معطوفة على سلوك المصارف بعدم تلبية حاجة السوق مرتبطة أولاً وأخيراً بالمصرف المركزي». ويعتزم الرئيس سؤال سلامة عن سبب «الانقلاب» على موقفه السابق بمنح قروض صناعية وزراعية واسكانية. ولا يلغي ذلك وجود «أزمة مالية واقتصادية عميقة عبّرت عنها الموازنة التي تحتاج الى كثير من التعديل لتتحول الى موازنة اصلاحية»، لكن «ليس الوقت مناسبا للمحاكمة على النوايا بتأخير خطة الكهرباء وتنفيذ الاجراءات التي اقرت في قصر بعبدا بموافقة كل الكتل السياسية وأحيل جزء منها الى الحكومة». وأكدت المصادر: «سنُنتظر وهناك مسار مختلف سيتم اعتماده ابتداء من مطلع تشرين الأول».

وكان شربل قرداحي، المستشار الاقتصادي لباسيل والمكلف بالملف الاقتصادي من قبله ويشارك دوريا في اجتماعات قصر بعبدا، قد نشر سلسلة تغريدات على حسابه على موقع «تويتر»، تُحمّل حاكم مصرف لبنان مسؤولية افتعال أزمة الدولار بالقول: «منذ العام 1994 يتدخل مصرف لبنان بائعا أو شاريا للدولار بهدف المحافظة على سعر الصرف حدود 1507,5 ليرة للدولار. توقف مصرف لبنان عن التدخل في السوق فبات السعر نتيجة العرض والطلب. ارتفعت المخاوف فقام الكثيرون بادخار الدولار نقدا. ارتفع الطلب على الدولار فارتفع سعره». وأضاف في تغريدة أخرى أنه يمكن للمصرف المركزي تغطية الفرق بين العرض والطلب عبر التدخل في السوق بائعا للدولار، داعيا السلطات النقدية للتدخل وبيع الدولار. وأشار قرداحي الى أن تقديرات للمبالغ النقدية بالدولار التي أودعها اللبنانيون في خزائنهم تتراوح ما بين 1,5 ومليارَي دولار، نتيجة للمخاوف المتزايدة ولسير الإصلاحات. وختم بحكمة صينية غامزًا من قناة سلامة: «من يصنع الأزمات غالباً ما يكون ضحيتها».

وكان لافتاً أمس تدخل البطريرك الماروني بشارة الراعي مدافعاً عن سلامة ومستبقاً لقاء الأخير ورئيس الجمهورية بفرض غطاء حماية طائفي على حاكم «المركزي»، وعدم تحويله «كبش محرقة» للأزمة الحالية.

أما في ما خص الخلاف الذي نشب الأسبوع الماضي بين نواب التيار الوطني الحر ورئيس الحكومة حول وقف الاعتمادات للمشاريع الانمائية في جبل لبنان، فليست نتيجة قرار سياسي وفقا لمصادر التيار الوطني الحر، بل ربطا بمشاريع تهم النواب في هذه المناطق. وتؤكد المصادر تمسكها بمداخلة النائب سيزار أبي خليل حول عدم صلاحية رئيس الحكومة لسحب هذه المشاريع. لكن «ينتظر النواب عودة وزير الخارجية لحل هذه المشكلة علما أن الاتصال مع الحريري لم ينقطع انما لم يكن ايجابيا في هذا الملف... فيما كان ايجابياً في ما خص الاستجابة لطلب رئيس التيار عدم التفرد بقرار اقالة مدير عام شركة الفا». ويفسّر العونيون سلوك الحريري السياسي بوقف مشاريعهم على أنه محاولة «ليتغاضى قبل أن يتعشوه في المجلس النيابي مع تحويل الموازنة اليه». كل ذلك لا يعني أن العلاقة بين الحريري وباسيل ليست على ما يرام. فالرجلان متفقان مسبقا على مجموعة نشاطات في الأشهر الثلاثة المقبلة يبداها باسيل فور عودته باجتماع مع طلاب تيار المستقبل، لتلحقها اجتماعات أخرى تصالح رئيس التيار الوطني الحر مع الجمهور الأزرق.

(الأخبار)

قوى الأمن تعلّق على فيديو ضرب متظاهر: عضّيوا الشباب!

علّقت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي على مقطع فيديو تم تداوله على وسائل التواصل الاجتماعي، يتضمن قيام عناصر من المديرية بالاعتداء على أحد المواطنين... ويا ليتها لم تردّ!

فالبيان، الذي أكّد «حرية التعبير والتظاهر السلمي ورفض الفوضى»، اعتبر ما قام به العناصر، من ضرب مواطن مرمي على الأرض ضرباً شديداً، أمراً ناتجاً عن «عدم حفاظ (رجال الأمن) على رباطة جأشهم»، أي «عَضّيُوا الشباب» بالعامية! الأمر الذي تطلّب توقيفهم «فورياً» بدل تحويلهم إلى محكمة عسكرية، لخرقهم القوانين وممارستهم العنف غير المبرّر بحقّ متظاهر أعزل، والاعتداء عليه بعصا!

المديرية شرحت في بيانها ما حصل قبل مقطع الفيديو، والاعتداءات التي قام بها المتظاهرون على القوى الأمنية، من رشق بالحجارة وانتزاع الدروع، كاشفةً أن العناصر قاموا بردّ فعلٍ «شديد وعنيف وتعرّضوا لبعض المهاجمين بالضرب». ومن حيث تعلم، وضعت المديرية في بيانها تسلسل الأحداث في سياق يبرّر في نهاية المطاف الاعتداء، على متظاهر بدل اعتقاله، وكأن رجال الأمن منتقمون لا رجال قانون، في الوقت الذي يدافع فيه هؤلاء المتظاهرون عن حقّ المواطنين اللبنانيين، المدنيين والعسكريين، الذين يعانون بدورهم من إجحاف السلطة.

والغريب أن ينتقد البيان مقطع الفيديو من باب اقتطاعه وتغييب سلوك المتظاهرين مع العسكريين، وكأن ذلك كان سيغيّر القانون وواجب رجال الأمن، في حماية الناس، بدل الانتقام منهم، كلما «فقدوا رباطة جأشهم»!

(الأخبار)

ابراهيم الأمين

ملك الإعادة

ها نحن نعيد الكرة، ونعيد لفّ البَكَرة، ونعيد المشاهد ذاتها. ونعيد الضحك والبكاء والعويل. وها نحن نستعدّ لجولة جديدة من لوم بعضنا للبعض الآخر، قبل أن ينهش بعضنا في أجساد البعض الآخر، بحثاً عن أمل مفقود في هذه الجمهورية اللعينة، التي يسرّ بعض أبنائها بأنها مقبلة على احتفال «مئوية لبنان الكبير»... إيه كتير كبير! ثمة طفل مشاغب، قليل الفهم ومتشاطر يسكن كل واحد فينا. يستمع مرغماً الى تأديب. لكنه ينظر بعين الريبة الى أهل لم يفعل هو أكثر مما فعلوه. ثمّة عاطل عن العمل ولو معه ألف شهادة مدقَّق أو غير مدقَّق فيها. ثمة متطلّب فوق حاجته لا فوق قدرته أصلاً. وثمة مدّع منفوخ الرأس، يعتقد أن الله اعتزل الخلق يوم ولد. ثمة طامح بالأحلام حصراً، غير مستعد للنظر من حوله، وغير راغب بمساءلة نفسه قبل الآخرين. ثمة متشاوف يعتقد

> **وسط هذا الجنون، يلجأ اشخاص الى زواياهم الخاصة، ليس املاً في تغيير قريب، بل هرباً من الملل**

أن أزماته ناجمة عن ضرر مقصود تقوم به شعوب العالم غيرة وحسداً. وثمة أنانيّ لا يرى في غير نفسه من تناسبه الحياة الجيدة. ثمة جاهل يعرف بأحوال الدنيا أكثر من أي عالم أو مجتهد أو صاحب اختصاص. وفي نهاية المطاف، ينظر هذا اللبناني الى اللبناني الآخر الواقف الى جانبه، ثم ينظران الى اللبناني الثالث والرابع والخامس الذين يسيرون بالقرب منهما. ولا ينتبه كل هؤلاء اللبنانيين الى أنهم في حقيقة الأمر ليسوا سوى قطيع يسير مطأطأ الرأس، عارفاً أنه في طريقه نحو المسلخ، ينتظره الجزّار نفسه أو من خلفه في قيادة القبيلة.

ها نحن اليوم نراهن على أن فرادتنا سوف تنقذنا. ان العالم لا يقدر أن يعيش من دوننا. ان القوى الكبرى والصغرى والمتوسطة لا يمكنها ان تنام وأصوات اللبنانيين مرتفعة احتجاجاً. ونحن ننتظر، من دون أدنى شك، أن تمطر السماء دولارات فيغرق ديننا العام، دولة وأفراداً. ومن ثم نقلب الصفحة لنبدأ رحلة جديدة من الدجل!

اللبناني الفهلوي، لا تهمّه الذاكرة أبداً. واليوم، يصعب ان تجد أحداً يعيد فلفشة صحف وخطابات العقود العشرة الماضية. الإنكار عند اللبناني يجعله رافضاً التعلم من الدروس.

يرفض تحميل نفسه أي جزء من مسؤولية الفشل. والأسهل عنده هو اتهام الآخرين، أيّ آخرين، بأنهم حالوا بيننا وبين النعيم. لا أحد يريد التأكد من أنها السيرة نفسها لشعب بائس وكاره لذاته ولو ظن أنه محبّ لها وللحياة. لا أحد يريد ان يذكره أحد آخر، بنفس صور الطوابير على البنزين والغاز والخبز والمعابر وأبواب السفارات أيضاً. لا أحد يريد مسطرة علمية لقياس عناصر الفشل والنجاح. لا أحد يريد إعطاء علامة جيدة لمن حاول واستطاع، أو منح علامة سيئة لمن جرّب فينا وفشل. لا أحد يريد مغادرة المربعات النفسية والجسدية للحروب الطائفية والمذهبية الآخذة بالتجذر جيلاً بعد جيل. حتى الذين قرروا أنهم خارج هذا النادي، فمن منهم يطلق موقفاً من مسألة وطنية أو تربوية أو اقتصادية، صار عرضة للتصنيف بأنه طائفي لكنه يكتم حقده. لا يقبل هذا اللبناني شفاء لبنانياً آخر من أمراض هذا الشعب العجيب. ولأن العدوى تنتشر مع المرض لا مع الصحة، فسيكون على الطامحين الى التغيير ان يتكيفوا مع وقائع القهر، ويعودوا الى زواياهم الضيقة، وانتظار إشارة الانطلاق من شيخ طريقتهم. وليس بين هؤلاء الشيوخ من هو مستعد للتغيير، ولو كلفه الأمر حياته. وكل ما يمكن ان يحظى به اللبناني هو استبدال الشيخ بشيخ آخر، لكن حذار المسّ بالطريقة.

لم يتغيّر شيء في طبيعة هذا اللبناني. كل ما حصل هو انه دمر ما تبقى من طبيعة وجغرافيا ليس له أي فضل في وجودها أصلاً. وكل ما سوف يحصل الآن وغداً وبعد غد ليس سوى فتح الساحات أمام سجالات ومناحرات، سرعان ما تركب على سكة الطوائف الفالتة من عقالها. تحرق الأخضر واليابس، باعتبارها العادة المفضّلة، والأحب الى قلوب اللبنانيين. ومع جولة العنف الجديدة، سيهرب نصف اللبنانيين الى بلاد الله الواسعة، وحيث يمكن استقبالهم. ومن يبقى، يعيد اللعبة ذاتها، بانتظار أن يأتي منقذ لهذا اللبنان، فيعيده الى قطعة من بلاد الشام، ولن يكون هناك حل غير ذلك. ولو جرّب اللبنانيون حظهم في طوائفهم لمئة عام أخرى.

وسط هذا الجنون، يهرب أشخاص الى زواياهم الخاصة. يمارسون عادات الغيبات الكبرى والصغرى، ليس أملاً في تغيير قريب، بل هرباً من الملل. لم تبق لديهم قدرة على تحمّل هذه الإعادات المستمرة لفيلم رديء... مرة جديدة: تباً لنا!

احتجاجات طرابلس: إحراق صورة رفيق الحريري!

عبد الكافي الصمد

انفجر الغضب الشعبي في طرابلس أمس على نحو لافت وغير مسبوق، وأعطى الحراك الذي شهدته شوارع عاصمة الشمال أمس أن لا سقوف أو ضوابط لأي تحرّك مقبل، بعدما كسر المحتجون كل «المحرّمات» السياسية التي ارتفعت في المدينة في السنوات الأخيرة. وأنذر الوضع الذي عاشته شوارع طرابلس وأحياؤها وساحاتها في الساعات الماضية بأن الآتي سيحمل الكثير من المفاجآت غير المنتظرة.

فقد كشفت التحرّكات المطلبية التي شهدتها طرابلس أمس عن ولادة شارع لم يجد من يتبنّاه سياسياً أو شعبياً حتى الآن، صبّ جام غضبه على سياسيّي المدينة بلا استثناء. وأعطت إشارة لافتة إلى أن جميع القوى السياسية في المدينة، بلا استثناء، باتت في مأزق.

فالمحتجّون الذين جالوا في شوارع المدينة على دراجات نارية أو مشياً، لم يتركوا بيتاً من بيوت نوّاب المدينة أو مكاتبهم إلا تجمعوا بالقرب منها، وهم يطالبونهم بالخروج من السلطة. من النائب سمير الجسر، إلى النائب محمد كبارة، إلى النائب فيصل كرامي، لكن النصيب الأكبر من الهتافات المندّدة كان من نصيب الرئيسين سعد الحريري ونجيب ميقاتي، إلى رئيس الجمهورية ميشال عون، وكان بعض هذه الهتافات نابياً.

وإذا جرت العادة أن تشهد طرابلس خلال الاحتجاجات مواجهة شارع مقابل شارع، فإن شوارع طرابلس أمس خلت للمحتجّين، وغاب نهائياً أي مشهد لمناصري القوى والتيارات السياسية البارزة في المدينة عن المواجهة، برغم الشتائم والهتافات التي انهالت عليهم،

(مروان طحطح)

بعدما كان أي انتقاد لأي نائب أو سياسي في المدينة يحدث توتراً يكاد يشعلها.

ولعل التعبير الأبرز عن الغضب الشعبي الذي عاشته طرابلس أمس تمثل في تفجير المحتجين غضبهم بتيار المستقبل ورموزه، بشكل لم تعرفه المدينة من قبل. فعندما كانت وفود المحتجين تصل تباعاً إلى ساحة عبد الحميد كرامي (ساحة النور)، كانت ترافقها هتافات إسقاط النظام والحكومة والسياسيين، وسط لافتات تشكو الأزمة الاقتصادية في المدينة، التي تعاني من بطالة وركود وفقر يزداد كل يوم. ولم تلبث أن توجّهت مجموعة من المحتجّين لقطع الطريق المؤدي إلى الساحة من جهة منطقة التل، لكن بعض أفراد هذه المجموعة صعدوا فجأة إلى عمود إنارة عند مدخل الساحة، عليه صورة كبيرة تجمع الرئيسين: الراحل رفيق الحريري والحالي سعد الحريري، والأمين العام لتيار المستقبل أحمد الحريري، فأنزلوها أرضاً وسط هتافات التكبير، ثم عمدوا الى إحراقها بعد دوسها بالأقدام. لكن من قاموا بهذا العمل لم يكتفوا بذلك، إنما صعد أحدهم إلى عمود الإنارة نفسه، وأنزل منه راية تيار المستقبل ورماها أرضاً، لتلقى المصير ذاته. ما حصل في طرابلس أمس، برأي أغلب المراقبين، كان مفاجئاً لكنه ليس عابراً. فهو عبّر بوضوح عن حجم الوضع المعيشي والحرمان الذي يعانيه معظم سكان المدينة الأفقر في الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وفق دراسات سابقة للأمم المتحدة، وهي المدينة التي كان المحتجون أمام السفارة الكندية في بيروت قبل فترة طلباً للهجرة إلى كندا أغلبهم منها، وهي المدينة التي تقول معلومات إن أكثر من 7 آلاف شاب فيها تقدموا بطلبات هجرة إلى السفارات الأجنبية في بيروت، ولا يزالون ينتظرون الرد.

كذلك فإن ما جرى أمس شكّل إشارة إلى الأزمة الشعبية التي يعانيها التيار الأزرق في طرابلس، الذي بات اليوم بحاجة ماسّة إلى مراجعة نقدية لتجربته وطريقة تعامله مع المدينة أكثر من أي وقت مضى.

قضية اليوم

بواخر الكهرباء على الأبواب!

كل الطرق تؤدي إلى البواخر التركية لشراء الطاقة الكهربائية، إن لم يكن بتفصيل دفتر الشروط على قياسها فبالأمر الواقع. تلك البواخر هي «الأرخص» والأسرع لتأمين كميات إضافية من الطاقة، بحسب أكثر من مصدر معنيّ. مع ذلك يدور النقاش حالياً حول إعداد دفتر شروط لمناقصة المعامل، يضمن المنافسة العادلة بين خيارَي البر والبحر، ويؤدي إلى تجنّب رسوّ هذه البواخر على الساحل اللبناني لسنوات طويلة

إيلي الفرزلي

خرجت الخلافات بين أعضاء اللجنة الوزارية المعنيّة بدرس دفتر شروط مناقصة إنتاج الكهرباء إلى العلن. قبل أن يدخل إلى الاجتماع الأخير للجنة (الجمعة)، قال وزير الصناعة وائل أبو فاعور: «سنصوّت ضدّ البواخر وسنُطالب بإحالة الموضوع على إدارة المناقصات». تلك بدت إشارة واضحة إلى التوتر الذي يخبو حيناً ويطفو على السطح حيناً آخر. مع ذلك، فإن النقاش المستمر، والذي يوصف دائماً بـ«الهادئ» لم يصل إلى قرارات حاسمة بعد.

مسألة البواخر قضية إشكالية منذ سنوات. التيار الوطني الحر، مدعوماً من تيار المستقبل، صار يوصف بأبي البواخر، نظراً إلى حماسته الدائمة لهذا الخيار. وهو لذلك، سبق أن اتّهم بتفصيل دفاتر الشروط على قياس البواخر التركية. في مناقصة شراء الطاقة بصفة مستعجلة التي أُلغيت لاحقاً، خلصت إدارة المناقصات إلى أن دفتر الشروط لا يؤمّن عدالة المنافسة.

الارض مجانا

في المناقصة الحالية، لا تزال التهمة نفسها موجّهة إلى العونيين. طلب

استشاري معامل الكهرباء متّهم بقضايا فساد

لماذا غيّرت وزارة الطاقة مكان بناء معمل سلعاتا؟

تأمين الكهرباء بصورة «عاجلة نسبياً» في «المرحلة المؤقتة» (أي المرحلة السابقة لإقامة معامل «دائمة») يُعطي الأفضلية للبواخر، لأن دفتر الشروط يفرض كلفة إضافية (بدل إيجار أو شراء الأرض) على من يطرح خيار تأمين الكهرباء «المؤقتة» على البر (دفع كلفة إيجار الأرض)، مقابل عدم وجود أي شرط من هذا النوع لخيار البواخر. مجرّد الحديث عن المعامل العائمة، يعني تلقائياً إعطاء الأفضلية للبواخر التركية، أولاً لأن تركيا رائدة في مجال المعامل العائمة (شركة «كاراديניز» تحديداً)، وثانياً لأنها الوحيدة القادرة على توفير البواخر خلال أشهر قليلة، وثالثاً لأنها صارت عالمة بالزواريب اللبنانية.

لهذا كله، جرى التأكيد في اللجنة على ضرورة إزالة نقطة التمايز هذه، من خلال تأمين الدولة الأرض مجاناً (حرم معمل الزهراني على سبيل المثال) لأي عارض يقدّم حلولاً مؤقتة على البر. لكن مع ذلك، تتوقع مصادر مطّلعة أن لا يؤدي أي إجراء إلى إبعاد البواخر، لأن هذا الخيار هو الأقل كلفة، والأكثر فاعلية، تمهيداً لزيادة الإنتاج ورفع التعرفة. هذا لا يعني أن التوجّه إلى البحر محسوم. قبل الانتخابات النيابية، سرت أخبار عديدة عن شركات مستعدة لتأمين الطاقة عبر مولّدات متوسطة الحجم على البر خلال فترة ستة أشهر. بعد فترة وجيزة، سيتم التأكد مما إذا كانت هذه الخيارات واقعية أم كانت جزءاً من حملة سياسية استهدفت حينها القيّمين على وزارة الطاقة، على ما تعتبر مصادرها.

«المناقصات»

خرج الخلاف بشأن البواخر إلى العلن، قبل أن يتم الاتفاق على الإجراءات الإدارية المتعلقة بهذه المناقصة. وبعد أن تجنبت وزارة الطاقة تحويل دفتر الشروط مباشرة إلى إدارة المناقصات لوضع ملاحظاتها عليه، يبدو مسلّماً به من قبل وزراء في اللجنة أن بدءها بدراسة الدفتر لن يعني أن الإدارة لن تضع ملاحظاتها. يشير أحدهم إلى أنه خلافاً لرأي وزيرة الطاقة بوجوب إقرار الدفتر في مجلس الوزراء قبل تحويله إلى إدارة المناقصات، فإن المطلوب أن ينتقل الملف إلى المناقصات ما إن تنتهي اللجنة من دراسته. وعندها، سيكون هنالك خياران، إما أن يتم الاتفاق بين «الطاقة» و«المناقصات» على الملاحظات، خاصة إذا لم تكن جوهرية، وإما أن ترفض الوزارة السير بالملاحظات، فيكون عليها أن تضع ملاحظاتها على ملاحظات إدارة المناقصات، ثم تحويلها إلى مجلس الوزراء للبتّ فيها.

غرامات تأخير المعامل

لم تحسم اللجنة الإشكالية المتعلّقة بجدوى التصنيف الذي تجريه وزارة الطاقة للشركات، وبناءً عليه تسمح لتلك الشركات بالمشاركة في المناقصة أو تمنعها. ثمّة من يعتبر أنه مخالف للقانون وقابل للطعن. النقاش يشمل أيضاً مسألة أساسية تتعلّق بتوحيد سعر الطاقة في المرحلتين المؤقتة والدائمة. وإذا كانت هذه الخطوة قد اعتُبرت إنجازاً عند إقرار خطة الكهرباء في أيار الماضي، لكونها تدفع المتعهّد إلى الإسراع في إنجاز المرحلة الدائمة توفيراً لأكلافه، فقد أبلغت وزارة الطاقة زملاءها في اللجنة أن ذلك لن يكون ممكناً، لأنه يعيق عملية تمويل المعامل.

التعديل جعل البعض يدعو إلى إلغاء المرحلة المؤقتة برمّتها والتركيز على إنجاز المعامل الدائمة، لكن مشكلة هذا الطرح أنه يؤخر احتمال رفع التعرفة قريباً، مع ما يعنيه ذلك من مخالفة للتوجيهات الدولية التي تضغط باتجاه الإسراع في إلغاء دعم أسعار الكهرباء. لذلك، كان لا بد من البحث عن بديل للتعرفة الموحّدة، بما يضمن عدم تأخير الخيار الدائم، ويقطع الطريق على تمديد المرحلة المؤقتة إلى ما لا نهاية. حتى الآن الحل يقضي بفرض غرامات تأخير عالية، تتراوح ما بين 100 مليون و150 مليون دولار على المتعهّد الذي يتأخر في إنجاز المعامل الدائمة.

سلعاتا ام حنّوش

بقيت مسألة معمل سلعاتا الذي نشأ خلاف بشأن الأرض التي سيُبنى عليها، والتي لم تُحسم بعد. بدأت المشكلة مع انتشار مسودة دفتر شروط مناقصة معمل سلعاتا. فقد تبين أن الوزارة غيّرت مكان المعمل، بناء على دراسة أعدّها الاستشاري «فيشتنر»، كانت نتيجتها مخالفة الدراسة التي سبق أن أعدّها الاستشاري «موت ماكدونالد». فالأخير كان قد اعتبر أن أفضل مكان لبناء المعمل هو في الأرض التي تملكها مؤسسة كهرباء لبنان في منطقة حنّوش التابعة لبلدية حامات (تبعد نحو ثلاثة كيلومترات شمال بلدة سلعاتا). وهو الخيار الذي تبنّاه وزير الطاقة السابق سيزار بو خليل، بوصفه أرخص الخيارات وأفضلها. لكن وزيرة الطاقة الحالية ارتأت أن يُبنى المعمل على أرض تعود ملكيتها إلى أصحاب مصنع لإنتاج الزيوت. وقد أدى ذلك إلى اعتراضات عديدة وشديدة اللهجة من أصحاب المعمل وبلدية سلعاتا وصولاً إلى وزير الصناعة وائل أبو فاعور، الذي بدأ تحرّكه على خلفية حماية الصناعة الوطنية.

فأصحاب المعمل راسلوا وزارة الطاقة طالبين الرجوع عن القرار «لعدم قانونيته»، محذّرين من أنهم سيقدّمون مراجعة إبطال لأي مرسوم قد يصدر باستملاك العقارات التابعة لهم. كما اعتبروا أن إنشاءه سيؤدي إلى إغلاق معملين يوظفان 800 شخص، لأنه سيساهم في إغلاق المرفأ الذي شيّدته وتستثمره الشركة المالكة له، بما يسمح برسو البواخر الكبيرة التي تؤمّن المواد الأولية للمعمل.

كذلك أكدت البلدية عدم موافقتها «بشكل قاطع» على إنشاء محطة إنتاج الكهرباء، نظراً إلى قربها من السكان، ولأن الموقع المختار سيشمل موضع المسبح الشعبي، كما سيؤدي إلى إغلاق المرفأ. كذلك تشير البلدية إلى أن سعر المتر في سلعاتا هو ضعفا سعره في حنّوش، ما يعني أن استملاك نحو 45 ألف متر مربع في سلعاتا، في الوقت الذي تملك مؤسسة كهرباء لبنان 35 ألف متر مربع في حنّوش سيؤدي إلى دفع كلفة هائلة.

لكن وزيرة الطاقة كانت قد أشارت إلى أن الأراضي المستملَكة من كهرباء لبنان هي أملاك متباعدة عن بعضها البعض، بعد أن استرجع عدد من أصحاب الأراضي أملاكهم، لعدم استعمالها خلال عشر سنوات، أضف إلى ذلك حديثها عن وجود كنيسة قديمة، مصنّفة أثرية من قبل وزارة الثقافة، ما يعني وجوب الابتعاد عنها مسافة 150 متراً من كل ناحية. ولذلك، اعتبرت أن تكلفة الاستملاك في سلعاتا، إضافة إلى تكلفة ردم جزء من البحر، ستكون أقل من تكلفة تجهيز واستملاك المزيد من الأراضي في حنّوش، علماً أنها نفت أيضاً أن يؤدي المعمل إلى إغلاق المرفأ المجاور.

وفيما لم يُحسم مكان المعمل بعد، فإن أحد الوزراء رأى أنه إذا كانت الوزارة تعتبر أن ردم البحر في سلعاتا يمكن أن يساهم في تخفيف الكلفة، فإن ذلك يمكن أن يجري في منطقة حنّوش أيضاً، علماً أن الجرف القاري لا يبعد سوى بضعة أمتار عن الشاطئ الصخري في سلعاتا، والذي نظراً لعمقه يكلف أموالاً طائلة لردمه. الاعتراض يأخذ عند البعض منحىً تشكيكياً. هؤلاء يعودون إلى الأصل، إلى أسباب اختيار الاستشاري «فيشتنر» الذي سبق أن فرض عليه البنك الدولي، في عام 2017، عقوبة الإقصاء عن المشاركة في مشاريع من تمويله، بعد أن ثبت لديه أنه أساء السلوك في أحد مشاريع الطاقة في جمهورية الكونغو. وإذ استمرت عملية الإقصاء حتى نهاية شهر أيلول 2018، فإنه منذ ذلك الحين، أي منذ نحو عام لم يقم الاستشاري بأي مشاريع ضخمة، بل اكتفى بمشاريع صغيرة، إلى أن وصل إلى لبنان.

مساع وزارية لتثبيت صلاحية إدارة المناقصات (مروان بوحيدر)

وجهة نظر

إسرائيل وقواعد الاشتباك: استمرار المجازفة... والاعتداء؟

يحيى دبوق

انشغال إسرائيل بأزمتها الداخلية لا يعني أنها لم تعد معنيّة بالعمل على فرض إراداتها في لبنان، وفي المقدمة محاولة كسر قواعد الاشتباك. ولا يمكن الجزم بأن هذه المحاولة باتت بالضرورة في دائرة الانكفاء، رغم الفشل في اعتداء آب الماضي في الضاحية الجنوبية لبيروت، وما أعقبه.

أيضاً انشغال لبنان في أزماته الداخلية لا يبرر الامتناع عن مواجهة «الشهية» الإسرائيلية الهادفة الى تغيير المعادلات، وتبعاً لذلك الاستقرار الاستثنائي الأمني المترسخ منذ عام 2006، ما يضاعف مستوى المسؤولية الملقاة ليس فقط على حزب الله، بل على مجمل القوى المعنية بالحفاظ على المصالح اللبنانية، وإبعادها عن متناول اليد الإسرائيلية وأطماعها.

في الخلفية، استمرار إسرائيل في تنفيذ مخطط كسر قواعد الاشتباك هو موضع تجاذب بين تقديرين، يصعب ترجيح أي منهما: الانكفاء وإنهاء مسار التغيير بعد فشل الاعتداء المسيّر على الضاحية، او الاستمرار في تنفيذ المخطط بأساليب وطرق محسنة، مع التشدد في التعامل مع العبر المستخلصة للفشل نفسه.

واحد من أسباب عدم الترجيح، أن قرار الانكفاء، إن حصل فعلاً، يفرض على إسرائيل أن تمنع تبعاته وتأثيره السلبي على مجمل المواجهة التي تخوضها مع حزب الله، وذلك عبر إطلاق التهديدات وتظهير الاستعداد والجاهزية العسكرية، وكأنها ستواصل فعلاً مسار تغيير المعادلة في الساحة اللبنانية.

في المقابل، إن قررت إسرائيل مواصلة الاعتداء والإصرار على محاولة كسر قواعد الاشتباك، فستكون معنية كذلك وكجزء من الاستعداد نفسه، بأن ترفع مستوى ردعها عبر إطلاق التهديدات وتظهير الاستعداد الحربي، ليس فقط ما يفرضه الاعتداء نفسه، بل أيضاً بما يظهر إسرائيل مستعدةً للذهاب بعيداً وصولاً الى المواجهة العسكرية الواسعة. على تل أبيب، في الفرضية الثانية، أن تُفهم حزب الله أن ردّها على ردّه بعد اعتدائها الثاني، سيكون هائلاً وغير تناسبيّ، ما قد يفضي الى تراجع حزب الله عن الرد، أو الحد من مستوى إيذائه.

بالطبع الحديث هنا لا يتعلق بالشيء ونقيضه، بل بتهديدات وأفعال إسرائيلية بدأت بالفعل، وهي تؤشر الى الاتجاهين، وتستلزم في المقابل يقظة لبنانية، سواء كانت التهديدات مقدمة للفرضية الأولى أم الثانية. ومن بين ما ورد من تل أبيب، يشار الى الآتي:

- تهديد الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، في زيارة الى المواقع الامامية للوحدات العسكرية للجيش الاسرائيلي المرابطة على الحدود مع لبنان، وتشديده على أن الدولة اللبنانية تتحمل مسؤولية أي عملية هجومية يشنها حزب الله ضد إسرائيل. وتهديد ريفلين يستبطن إشارات دالة على اعتداء إسرائيلي ابتدائي مقبل، وإن أشار إلى «عملية هجومية» يشنّها حزب الله ضد إسرائيل، علماً بأن هذا «الهجوم» يأتي رداً على اعتداءات إسرائيلية، بناءً على التموضع الدفاعي لحزب الله مقابل تموضع إسرائيل الاعتدائي.

- حديث رئيس قسم الأبحاث في الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية، العميد درور شالوم، عن إمكان تطور المواجهة بين إسرائيل وحزب الله الى ما سمّاه «أيام قتالية»، الذي يأتي، كما قال، إن أصرّت إسرائيل على منع «مشروع دقة الصواريخ» الذي هو من ناحية تل أبيب «تهديد استراتيجي خطير جداً».

> **الرد على أيّ اعتداء إسرائيلي مقبل على لبنان سيكون أشدّ إيذاءً من سابقه وغير تناسبيّ**

وردت تقديرات شالوم في سياق مقابلة مع صحيفة «إسرائيل هايوم»، نشرت أمس، لفت فيها أيضاً إلى أن «الغيوم باتت ملبّدة في الفترة الأخيرة، ونحن الآن في وضع معقّد، وبدأنا نلامس عتبة الحرب». والتعبيرات المجازية هنا، جاءت مصحوبة بتقدير لافت: «أنا لا أرى حرباً في الأفق، إن لم «تعمل» إسرائيل في الساحة اللبنانية».

- التشديد اللافت في الإعلام العبري على برنامج تدريبي خضع له كبار الضباط الميدانيين في الجيش الاسرائيلي، لإعدادهم ليوم الأمر والحرب ضد حزب الله، مع الاشارة الى أن الدورة التدريبية تضمنت محاكاة احتلال قرية لبنانية والعمل داخلها ضد كمائن حزب الله وسلاحه فيها. وهي إشارة تهديد، في سياق عمل تدريبي اعتيادي، لتظهير جاهزية إسرائيل واستعدادها، ليس فقط للحرب في مواجهة حزب الله بالنيران، بل أيضاً للدخول الى الاراضي اللبنانية.

من بين التقارير المتلفزة، برز تقرير القناة الـ13، أول من أمس، الذي أشار الى أن الجيش الاسرائيلي يتدرب على «حرب لبنان الثالثة»، أو بعبارة أخرى كما يرد في تقرير القناة: «حرب الشمال الاولى». وهي إشارة على أن التدريب يتعلق بمواجهة لا تقتصر على لبنان، بل تشمل أيضاً الساحة السورية، وربما أيضاً ما وراءها. وهي واحدة من صور الاقتدار، التي حرص الجيش الاسرائيلي على تظهيرها في الأيام الأخيرة، ومحاولة ترسيخها في وعي أعداء إسرائيل والجهات المقررة لديهم، وخاصة لجهة أن جيش الاحتلال بات جاهزاً للمواجهة في أكثر من ساحة في الوقت نفسه، وذلك رغم كل الانشغال في الأزمة الداخلية في إسرائيل.

يصعب تحديد وجهة التهديدات الاسرائيلية ومقاصدها، وكذلك الجهد اللافت لتظهير الاقتدار العسكري والحديث عن الحروب والمواجهات، بل وأيضاً الجاهزية للتوغل في الأراضي اللبنانية، علماً بأن الجيش التقليدي، الذي لا يحارب، يستهلك وقته بلا توقف بالاستعداد للحرب.

في المقابل، لا يصعب التقدير أن الميزان من الجانبين، لا يسمح بالتوهم أن الاعتداء المقبل في لبنان، إن حصل، مع أو من دون بصمات دالة على إسرائيل، سينتهي كما انتهت عليه الأمور في المرة الأولى. التقدير الأكثر ترجيحاً يشير إلى ردّ أكثر شدة وإيذاء من المرة السابقة، مع التأكيد على الإيذاء في أعقاب الاعتداء المقبل. وبحسب منطق الأمور، منع إسرائيل من متابعة مخططها في الساحة اللبنانية، لا يترك مجالاً واسعاً لاعتماد قاعدة «الرد التناسبيّ» على اعتداء إسرائيلي، للمرة الثانية. إخراج «التناسبية» من معادلة الردود أمر مفروض، وإن كان في ذلك زيادة المخاطرة في التسبب بتصعيد. فهذا التصعيد سيكون نتيجة شبه حتمية وأكثر سوءاً، في حال عدم الرد على أي اعتداء مقبل، أو الاكتفاء بالرد «التناسبي».

تقرير

الخارجية تهمل لبنانياً يواجه خطر الترحيل إلى الولايات المتحدة

تستمر وزارة الخارجية بتجاهل قضية اللبناني مازن الآتات الموقوف في فرنسا منذ 10 أشهر، من دون ارتكابه أي جرم على الأراضي الفرنسية. فالقضاء الفرنسي أمر بتوقيف الآتات فور نيله حكم البراءة من محكمة في باريس كانت تحاكمه بتهمة تبييض الأموال. وعند خروجه من قاعة المحكمة، حراً، يوم 28 تشرين الثاني 2018، أوقفه رجال الشرطة وهم يلبّسان مدنيّ. أما السبب، فطلب أميركي بترحيله إلى الولايات المتحدة الأميركية، لمحاكمته بجرم خرق العقوبات على حزب الله وسوريا وروسيا! منذ ذلك الحين، تقدّم الآتات بأكثر من طلب لإخلاء سبيله، فوافقت إحدى المحاكم الفرنسية على ذلك، شرط أن يكون مزوّداً بسوار إلكتروني لتحديد موقعه الجغرافي. لكن، وقبل تنفيذ القرار، تم تغيير هيئة المحكمة، فتراجعت عن القرار الأول. المديرية العامة للأمن العام تواصلت مع أجهزة الاستخبارات الفرنسية لحل مشكلة الآتات الذي يؤكد وكلاء الدفاع عنه، كما مسؤولون أمنيون، أن الملف الأميركي بشأنه فارغ من أي دليل على التهم الموسوقة ضده. لكن جهاز الاستخبارات الخارجية الفرنسية أبلغ الأمن العام اللبناني أنه لن يتدخّل في قضية الآتات، لكونها «بيد القضاء». هذه الإجابة يراها متابعون لقضية الاتات قراراً من رئيس الاستخبارات المذكورة، (السفير الفرنسي السابق لدى بيروت) برنار إيميه، بالانصياع للرغبات الاميركية، وخاصة أن إيميه نفسه كان شديد السلبية في ملفات أمنية أخرى تتصل بلبنان وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية.

> **الاستخبارات الفرنسية أبلغت الأمن العام أنها لن تتدخّل في القضية لكونها «بيد القضاء»**

وفي مقابل ذلك، لا تزال الخارجية اللبنانية تتعامل مع قضية الآتات ببرودة تامة، من دون أي تدخّل جدي لدى السلطات الفرنسية، رغم أنه موقوف من دون وجه حق، ويواجه خطر الترحيل إلى الولايات المتحدة. وفي حال ترحيله، فمن المحتمل أن يواجه موقوفون لبنانيون آخرون في فرنسا المصير نفسه!

(الأخبار)

قضية

33 فقط من أصل 140 إدارة عامّة كشفت عن نفقاتها وإيراداتها الفعلية عام 2017، استجابةً لطلب «حق الوصول إلى المعلومات» الذي قدّمته «مبادرة غربال»، ضمن مشروع «الشفافية في الإدارة العامّة اللبنانية». رئاستا الجمهورية والحكومة ومجلس النواب جاءت في طليعة الإدارات العامّة التي امتنعت عن الكشف عن كيفية صرف المال العام فيها، في مخالفة فاضحة للقانون

المخصّصات والرواتب أبرز مصاريف هيئات بعضها غير موجود

إنفاق الإدارات الحكومية: هكذا يُهدر المال العام

هديل فرفور

4,7 ملايين دولار أميركي هو مُجمل نفقات رواتب المُكلّفين بالكشف عن الأضرار في مجلس الجنوب عام 2017، وهو يتجاوز بنحو 14 مرة رواتب كل الموظّفين في المجلس. المؤسّسة العامّة لتشجيع الاستثمارات (إيدال) أنفقت نحو 37 مليون دولار في العام نفسه، أكثر من 90% منها خُصّص لمشاريع دعم استفاد منها أشخاص «مجهولو الهوية». في الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، تجاوزت أجور المستشارين الـ 160 ألف دولار، في عام 2017، ما يشكّل 26,7% من مُجمل نفقات الهيئة. مصلحة سكك الحديد والنقل البري استحوذت على أكثر من 65% من نفقات المديرية العامة للنقل البري والبحري، خُصّصت لدفع وأجور رواتب موظّفيها والتي بلغت نحو مليونًا و62 ألف دولار. وأنفقت هيئة إدارة السير والآليات والمركبات نحو 8 ملايين و340 ألف دولار، خُصّص نصفها لتشغيل وصيانة عدّادات الوقوف (باركميتر) التي تتولّى إدارتها شركة خاصّة تستفيد من غالبية إيراداتها!

هذه بعض «النماذج» عن كيفية صرف المال العام في 33 إدارة عامّة، كشفها تقرير «الإدارات العامة اللبنانية - إنفاق عام 2017» الذي أعدّته مبادرة «غربال» في إطار مشروع «الشفافية في الإدارات العامة اللبنانية»، من أصل 140 إدارة عامّة راسلتها «غربال»، استناداً إلى قانون حق الوصول إلى المعلومات، للحصول على قطع حسابها لعام 2017، أي نفقاتها وإيراداتها الفعلية.

> 33 فقط من اصل 140 إدارة عامّة كشفت عن نفقاتها وإيراداتها الفعلية عام 2017

ثلث الإدارات (أي 16 إدارة) استجاب لطلب الحصول على المعلومات، وأحالت 16 إدارة إلى سلطة الوصاية، ولم تجب 52 إدارة على الطلب، أبرزها رئاسة الجمهورية والحكومة، ومجلس النواب مشرّع قانون حق الوصول إلى المعلومات(!) ووزارة الخارجية والمغتربين والإدارة المركزية للجامعة اللبنانية والإحصاء المركزي وهيئة أوجيرو، فيما قدّمت 33 إدارة بيانات ناقصة، وردّت 6 إدارات أخرى بأنها لا تملك أي موازنات.

ولعلّ ما ورد في بيانات الإدارات المُتجاوبة يُفسّر سبب امتناع بقية الإدارات عن التصريح وكشف الحسابات، نظراً لما تتضمّنه هذه البيانات من نفقات «غير منطقية»، تطرح تساؤلات عدّة حول جدواها. وفي ما يأتي أبرز النماذج التي وردت في التقرير:

لم تستجب رئاستا الجمهورية والحكومة ومجلس النواب لطلب حقّ الوصول الى المعلومات (هيثم الموسوي)

مجلس الجنوب: 32 مليون دولار مساعدات لمجهولين!

بلغ الإنفاق الفعلي لمجلس الجنوب، عام 2017، نحو 40 مليون دولار. ورغم استحواذ المشاريع المُنفّذة على أكثر من ثلثي قيمة هذه النفقات (نحو 28 مليون دولار)، إلّا أنها بقيت «غير معروفة»، ولم يُحدّد عدد هذه المشاريع وحجمها. واكتفى كشف الحساب المقدّم بتبويب عام من نوع «مشاريع مائية» و«طرقات مدرسية» و«مُستشفيات» وغيرها.

ومثّل بند الرواتب والأجور (خمسة ملايين دولار) 19,7% من مُجمل النفقات، فيما بلغت قيمة المساعدات نحو 3,9 ملايين دولار (9,5% من الإنفاق)، علماً أن المجلس لم يعلن عن عدد المستفيدين أو أسباب الاستفادة من هذه المساعدات. وشكّل الإنفاق على المصاريف والخدمات الإدارية والتشغيلية 2,8% من قيمة الإنفاق (1,1 مليون دولار).

إلا أن اللافت أن رواتب المُكلّفين بالكشف عن الأضرار، أو ما يُعرف بـ«الاستقصاء»، تشكّل نحو 60% من نفقات بند الرواتب بقيمة 4,7 ملايين دولار، وهي توازي 14 مرة رواتب كل الموظّفين (نحو 332 ألف دولار)، وتُشكّل بدلات المدير وأعضاء مجلس الإدارة (سبعة أشخاص) 3,71% من مُجمل الأجور (نحو 296 ألف دولار)، وهي توازي تقريباً كلفة رواتب كل الموظّفين. كما تُشكّل تعويضات الأعمال الإضافية للموظفين أكثر من ضعفي قيمة الرواتب الأساسية (767 ألف دولار)، فيما تشكّل المكافآت (508 آلاف دولار) مرة ونصف مرة الرواتب الأساسية.

«الأعلى للخصخصة»: 300 ألف دولار لستة موظفين ومستشاريهم!

بلغ الإنفاق الفعلي لـ«المجلس الأعلى للخصخصة والشراكة»، عام 2017، نحو 378 ألف دولار. وشكّلت الرواتب والأجور (295 ألف دولار) 78% من الإنفاق الفعلي، علماً أن عدد العاملين في المجلس هو 6 أشخاص يعاونهم استشاريون غير دائمين.

«إيدال»: ملايين الدولارات لمشاريع «مجهولة»

عام 2017، أنفقت المؤسّسة العامّة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (إيدال) 37 مليون دولار، أكثر من 90% منها خُصّصت لمشاريع الدعم التي تقدّمها (33,7 مليون دولار)، ومن دون أن يظهر في المستندات عدد المستفيدين من برامج الدعم الممنوحة وهوياتهم. وأنفقت 9,6% من مُجمل إنفاقها على موازنتها الإدارية (نحو 3,6 ملايين دولار). واستحوذ بندا الرواتب والأجور وملحقاتها على 31,7% من مُجمل نفقات الموازنة الإدارية، وهو ما يوازي نحو مليون دولار. واللافت أن تعويضات مخصّصات مجلس الإدارة تعادل ثلث رواتب المستخدمين، إذ بلغت نحو 191 ألف دولار في حين أن رواتب كل المُستخدمين بلغت نحو 525 ألف دولار.

هيئة شؤون المرأة: 160 ألف دولار للمستشارين!

وفقاً لقطع حساب عام 2017 الذي قدّمته «الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية»، يتبيّن أن الأموال التي حُوّلت لها من الخزينة العامّة بلغت نحو 600 ألف دولار. وقد استحوذت الرواتب والأجور وملحقاتها (327 ألف دولار) على 54,5% من هذه النفقات. علماً أن أكثر من 160 ألف دولار منها خُصّصت لأجور المستشارين، وتتجاوز قيمتها مجموع أجور الموظّفين الدائمين في الهيئة (نحو 128 ألف دولار).

ولفت التقرير إلى إنفاق الهيئة نحو 160 ألفاً و689 دولاراً على مشاريع قد تُعقد مستقبلاً، ما يطرح تساؤلاً حول كيفية إنفاق أموال عامة على مشاريع لم تُعقد بعد، وفي حال لم تُنفق لماذا أدرجت ضمن الإنفاق الفعلي، على عكس ما تفرضه أصول المحاسبة العمومية بإدراج هذه النفقات ضمن الإنفاق الفعلي للعام الذي ستُنفق فيه؟

وزارة العمل: توفير أم ديون لصالح الضمان؟

خصّصت موازنة العام 2017 نحو 276 مليون دولار لوزارة العمل. لكن، وفقاً لقطع الحساب الذي قدّمته الوزارة، بلغت قيمة الإنفاق الفعلي نحو 10 ملايين و797 ألف دولار، ما يعني أن «العمل» أنفقت فقط 3,9% من الاعتمادات المرصودة لها. لماذا؟ يُشير مُعدّو التقرير إلى أن السبب يعود بشكل رئيس إلى عدم تحويل الوزارة مستحقّات الضمان الاجتماعي التي تشكّل 97% من مُجمل الاعتمادات المرصودة، ما يعني، عملياً، أن الدولة لم تُسدّد للضمان مُستحقّاته خلال هذا العام والتي تبلغ نحو 266 مليون دولار، وهي تضاف الى مُجمل الديون المتراكمة على الدولة لصالح الصندوق. واللافت أنه من بين الـ10 ملايين دولار التي أنفقتها الوزارة، هناك 3 ملايين و85 ألف دولار (28,6%) حُوّلت إلى جمعيات ومؤسسات لا تبغي الربح.

الهيئة الناظمة للاتصالات: 3 ملايين دولار لهيئة غير قائمة!

أُسست الهيئة الناظمة للاتصالات عام 2002، بموجب قانون الاتصالات رقم 431، بوصفها وكالة حكومية مستقلّة مهمّتها تحرير وتنظيم وتطوير قطاع الاتصالات في لبنان. ورغم أن القانون لم يصبح نافذاً حتى اليوم، ولم يُحرّر القطاع لتقوم الهيئة بمهامها، فإن الهيئة قائمة وتُخصص لها اعتمادات سنوية، بلغت عام 2017 نحو 6 ملايين و108 آلاف دولار. ووفقاً لقطع حساب عام 2017 الذي قدّمته الهيئة، فقد تم إنفاق 3 ملايين و474 ألف دولار، أي 56,9% من مُجمل الاعتمادات المرصودة لها. علماً أن أكثر من 81% من مُجمل الإنفاق الفعلي كان لتسديد رواتب وأجور العاملين في الهيئة المُنظّمة للاتصالات وملحقاتها (مليونان و832 ألف دولار).

الضمان الاجتماعي: 3 آلاف دولار متوسط راتب الموظّف

بلغ مجموع الإنفاق الفعلي في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عام 2017 نحو 68 مليوناً و797 ألف دولار. اللافت أن نفقات تعويضات حضور جلسات مجلس الإدارة المؤلّف من 26 عضواً، والتعويض المقطوع لرئيسه، فضلاً عن تعويضات حضور جلسات هيئة المكتب المؤلّف من 13 عضواً بلغت نحو 171 ألف دولار، وشكّلت نحو 0,25% من مُجمل الإنفاق. وبلغت قيمة رواتب المستخدمين الدائمين والمتعاقدين والمياومين وأجورهم وملحقاتها نحو 39 مليون دولار تشكّل 56,87% من مُجمل الإنفاق، «علماً أن عدد موظّفي الضمان يبلغ 1102 وفقاً لتقرير اللجنة الفنية في الصندوق، ما يعني أن المعدّل الوسطي لراتب كلّ موظّف يبلغ 2,959 دولاراً، إذا افترضنا أن كلّ الموظّفين وفي كل المراتب يتقاضون الراتب نفسه».

مليون دولار لموظّفي سكك الحديد

بلغت قيمة الإنفاق الفعلي للمديرية العامة للنقل البري والبحري عام 2017 نحو 3 ملايين و161 ألف دولار، 65,2% منها (مليون و62 ألف دولار) ذهبت الى مصلحة سكك الحديد والنقل البري. واستحوذت «الإنشاءات قيد التنفيذ)=(864 ألف دولار) على 27,3% من إنفاق المديرية، وبلغ الإنفاق على الصيانة 0,3% (7 آلاف و900 دولار)، وعلى الاستشارات والخدمات والمراقبة 1,6% (49 ألف دولار)، والنفقات المختلفة نحو 0,01% أي ما يساوي 340 دولاراً.

«الشباب والرياضة»: 61% من الاعتمادات مُساعدات

خُصّصت لوزارة الشباب والرياضة اعتمادات بقيمة 10 ملايين و290 ألف دولار ضمن موازنة عام 2017، «إلّا أن الوزارة لم تستجب لطلب مبادرة غربال بالحصول على إنفاقها الفعلي في هذا العام، مشيرة إلى أن ما تمّ تنفيذه من موازنة عام 2017 نُشر على الموقع الرسمي للوزارة ضمن التقرير السنوي»، وفق التقرير. وبالاطلاع على ما تنشره الوزارة على موقعها الرسمي تبيّن أنه «بيان مقتضب يعدّد الجهات الرياضية والشبابية التي تمّت مساعدتها من موازنة الوزارة وقيمة المبالغ التي أُنفقت عليها، وبالتالي لا تظهر على الموقع الرسمي للوزارة المبالغ المصروفة على النفقات الجارية والتشغيلية للوزارة». المقارنة بين ما هو وارد على الموقع وبين اعتمادات الموازنة المُخصصة للوزارة، تُظهر أن هذه المساعدات شكّلت 61% من مُجمل الاعتمادات (6 ملايين و300 ألف دولار)، توزّعت وفقاً للتصنيف التالي، من دون تحديد الجهات المستفيدة منها والمبالغ التي حصلت عليها كلّ جهة:

- 13 اتحاداً رياضياً استفادت بقيمة 1,439,469 دولاراً، بمعدّل وسطي بقيمة 110,728 دولاراً لكل اتحاد.
- 121 ناديا رياضياً استفادت بقيمة 1,691,542 دولاراً، بمعدّل وسطي بقيمة 13,980 دولاراً لكل ناد.
- 13 فرداً استفادوا بقيمة 58,043 دولاراً، بمعدّل وسطي يبلغ 4,465 دولاراً لكل شخص.
- 45 بلدية حصلت على 2,653,340 دولاراً، بمعدّل 58,963 دولاراً لكل بلدية.
- 26 جمعية كشفية وشبابية استفادت بقيمة 459,702 دولار، بمعدّل وسطي 17,681 دولاراً لكل جمعية.

أموال الناس في خدمة الباركميتر!

رُصدت ضمن موازنة عام 2017 اعتمادات بنحو 29 مليوناً و90 ألف دولار لصالح هيئة إدارة السير والآليات والمركبات، إلّا أن الهيئة لم تنفق سوى 28,7% من مُجمل هذه الاعتمادات. إذ بلغ إنفاقها الفعلي نحو 8 ملايين و340 ألف دولار. واللافت أن 49,9% من مُجمل هذه النفقات ذهبت لتشغيل وصيانة عدّادات الوقوف التي تديرها شركة خاصّة وتستفيد من غالبية الإيرادات الناتجة عنها.

يشار إلى أن الهيئة حقّقت إيرادات بقيمة 31 مليوناً و854 ألف دولار من إصدار رخص السوق والسير واللاصقات ولوحات التسجيل، ما يشكّل نحو أربع مرّات قيمة نفقاتها.

وجهة نظر

سد بريصا... نعم هناك بدائل

رجا نجيم*

بعد ما أثير حول ملف سدّ بريصا، وما قدّمته وزيرة الطاقة والمياه في مجلس النواب أخيراً، كما في بيان لوزارة الطاقة نهاية آب الماضي، لا بدّ من وضع بعض النقاط على الحروف. إنّ ما تتناساه وزارة الطاقة، عن قصد، هو أن سعة بحيرة السد خطّط لها بداية لتستوعب 800 ألف متر مكعب من المياه، بكلفة أساسيّة قدرها 3 ملايين دولار فقط، باعتبار انها كانت بحيرة أو بركة فقط، كما ورد في النسخة الأصلية للاستراتيجية الوطنية وملحقاتها. وما تتجاهله الوزارة أن المشروع بدأ تنفيذه ربيع العام 2003 وانتهى منذ أكثر من 10 سنوات، لكن من دون تشغيله كما كان مخططاً. فمنذ بداية الأعمال، تحفّظ مكتب التدقيق الفني عن إمكانية نجاحه بسبب طبيعة قاعدته وحجم تسرّبات المياه الكبير في أرضيّته وفي القسم المحاذي للجبل الملاصق له.

وبدلاً من إلغاء المشروع، اتّخذ قرار مُستغرب بزيادة سعته الى نحو 1,6 مليون م3، بكلفة 10 ملايين دولار. ما لبثت أن ارتفعت إلى 17 مليوناً وفق وزارة الطاقة، بعد محاولات - باءت بالفشل - لعزل أرضية البحيرة ومنع التسرّب. في مقابل تأكيد بعض المصادر أن الكلفة الفعليّة وصلت الى نحو 30 مليون دولار. لكن، في جميع الأحوال، رفض مكتب التدقيق الفني استلام الأشغال وإعطاء أيّ براءة ذمة لحسن تنفيذها، ولاقاه موقف اتحاد بلديات الضنيّة.

لم توضح وزارة الطاقة أسباب الفشل الذي أقرّ به علناً قبل سنوات ممثل مجلس الإنماء والإعمار الدكتور يوسف كرم، بما يؤكّد استخفاف الإدارات في إجراء الدراسات واختيار المواقع بدقّة، كما يدلّ على الفساد والجهل العلميّين. فقد شرح كرم حينها أنه نتيجة خطأ في دراسات الأرضية التي اعتُبرت طبقة بازلت عميقة صالحة، وإذ هي في الواقع قشرة صخرية «بازلتيّة» فيها تفسّخات تحتها طبقات صخرية كارستيّة تؤدّي إلى تسرّب المياه بقوّة. هذه الطبيعة الكارستية المتطوّرة جداً لا ينفع معها، وفق الجيولوجيّين، أيّ عزل ولو على المدى القصير مثل حال التغليف الكامل الذي سيتشقّق حكماً تحت ضغط أوزان المياه المُخزّنة.

غير أن الإدارة الرسمية عاكست الطبيعة وطالبت بأموال إضافيّة للقيام بتغليف كامل، بقيمة تتراوح بين 6 و8 ملايين دولار (من أصل 15 مليوناً مُطالب بها مؤتمر سيدر أو أيّ تمويل آخر)، مما يرفع كلفة المشروع التقديريّة الى نحو 24 مليون دولار أو 37 مليوناً. وتجدر الإشارة إلى أن التمويل المتبقّي من الـ15 مليوناً يُرتقب صرفه على شبكات مياه الشفة في الضنيّة وفق بيان الوزارة، من دون ذكر شبكات الصرف الصحي لتجنّب تكرار مشهد التلوث الكارثي في مناطق أخرى.

الأخطر اليوم، هو إصرار الحكومة على إكمال مشروع سدّ بريصا بما يبيّن حجم الفساد المستشري في قطاع المياه والسدود. وعليه فإن محاربة الفساد يجب أن تواجه أولاً هذا النوع من الفساد، وأن تشمل أهل الاختصاص والعلم المستقلّين في إطار محميّ قانوناً. وما الموقف الحالي لوزارة الطاقة في بيانها الأخير والادعاءات الباطلة لتبرير الحل المُقترح والمغلوط تماماً، إلاّ وجهاً من وجوه الفساد العلمي تحت مسميّات الترقيع. والأخير أتقنته الإدارات لهدر المال العام في ظل سياسات مائية «خرقاء» لا أساس علمياً لها نسبة الى بلد مثل لبنان. علاوة على ذلك، تستمرّ الإدارة بالتسويق التضليلي لسياستها بدلاً من اللجوء الى حلول بديلة تفيدة المنطقة مثل الاستثمار الجوفي، وتكون أقل كلفة من التخزين السطحي سواء لناحية التجهيز أو التشغيل أو الصيانة ومن دون آثار تدميريّة للطبيعة والبيئة.

ما ورد في بيان الطاقة بأن «طرح حلول للمياه الجوفيّة في هذه المنطقة أمر يدعو إلى العجب نظراً لارتفاعها عن سطح البحر ولوجوب حفر آبار عميقة»... يُثبت أنّ ليس لدى الوزارة أيّ أخصائي جيولوجي لديه خبرة في قراءة الخرائط الهيدروجيولوجية. ويُظهر جهل موظّفيها التام بما يخصّ الآبار ومستوى مياهها في جوف الأرض، إذ يوحي أن المياه المفترض استخراجها من الآبار بنفس مستوى مياه البحر! إن معيار المخازن المائيّة الجوفيّة ليس ارتفاع المنطقة عن سطح البحر، بل مستوى الطبقات الصخريّة الكارستيّة في جوف الأرض وموقع المخازن فيه بالنسبة الى مواقع حفر الآبار. علماً أن التخزين في منطقة سد بريصا هو تخزين طبيعي جوفي، والمياه الجوفية موجودة على أعماق بسيطة فيها، كما هي متوفّرة بشكل عام في الضنية وبكميّات ضخمة. إن فشل هذا السد، إثباتٌ إضافيّ على أن السدود لا تناسب طبيعة جبالنا وصخورنا الكريبوناتية الكارستية.

بالعودة إلى كلفة السدّ النهائيّة التي تعلن الوزارة «أنها تبقى متناسبة مع المعايير العالمية»، فذلك يصحّ فقط في حال عدم وجود حلول بديلة بكلفة أقل. والحلول في بريصا تتضمّن 3 آبار في منطقة السد بمعدل تصريف مياه بنحو 15 ليتراً/ ثانية لكل منها. هذه الآبار يمكنها تأمين الكمية الإجمالية الصافية المتوقّع استثمارها من جراء التخزين السطحي المكشوف للسدّ والتي لن تتعدّى 1,4 مليون م3، بعد التبخّر والتسرّب الطبيعي والتخزين الإلزامي. الكلفة الإجماليّة لتجهيز الآبار الثلاث لا تتعدّى نصف مليون دولار (إذا افترضنا أن عمق البئر يصل الى 450 متراً) من ضمنها الحفر والتمديدات والوصل بالشبكة الرئيسية. إلى التوفير الهائل في الكلفة، يمكن لهذا الاستثمار الجوفي أن يوفّر المياه النقيّة ليس فقط للريّ الزراعي بل أيضاً للاستعمال المنزلي. في مقابل تغيير وجهة استعمال السد وتأهيل أرض البحيرة لتصلح لتغذية المخزن المائي الجوفي من المياه السطحيّة المتساقطة والمُجمّعة مع حفر آبار إضافية تتغذّى من هذا المخزن واستخراج كميات من المياه متناسبة قدر المستطاع مع كميات التغذية الجوفية. وهكذا يتمّ تعويض قسم من هدر المال الحاصل حتى اليوم، إضافة إلى استعمال رصيد الـ15 مليون دولار لتنفيذ شبكة صرف صحي لبعض مناطق الضنيّة مع محطات تكرير حيث يلزم خصوصاً في الوسط والأعالي.

* أخصائي جودة

تقرير

رفض للمطامر الحكومية في النبطية

آمال خليل

أمس، تداعى عدد من أهالي بلدتي أنصار وسينايا إلى اعتصام في مزرعة حرجية تدعى بصفور تقع بين البلدتين (قضاء النبطية)، اختارتها وزارة البيئة لإقامة مطمر فوقها في إطار «خريطة الطريق لقطاع الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة وإنشاء مطامر». علماً بأن المزرعة استقبلت في الثمانينيات وأوائل التسعينيات مطمراً للنفايات، قبل أن تقفله الاعتراضات الشعبية وتنقله إلى وادي بلدة الكفور لاستيعاب نفايات النبطية وبلداتها. وقالت مصادر بلدية إن المطمر «سيخصص لاستيعاب نفايات 36 بلدة بين النبطية والزهراني».

و«بعد استشارة أهل الخبرة والاطلاع على الخريطة الجيولوجية التي كشفت عن مجاري المياه الجوفية تحت بصفور، فضلاً عن وجود أشجار حرجية وأبنية سكنية في الجوار»، أعلنت بلدية أنصار رفضها إعادة افتتاح المطمر، فيما أصدرت بلدية الكفور بياناً في 19 أيلول الجاري طالب وزير البيئة فادي جريصاتي باستثناء الكفور من خطة المطامر «لأنه يوجد في نطاقها معمل لفرز النفايات ولا تتحمل إنشاء مطمر أيضاً»، مقترحاً اعتماد مطمر بصفور بديلاً من الكفور.

نائب النبطية ياسين جابر، أوضح للأهالي، خلال زيارته لسينايا أمس، أن مطمر بصفور «سيكون مطمراً صحياً وليس على غرار المطامر العشوائية»، مطمئناً إلى «عدم تكرار الأخطاء السابقة (...) ولا نستطيع أن نرفض جميع الحلول».

إشارة إلى أن خطة المطامر الحكومية اختارت كلاً من برعشيت وشقرا (قضاء بنت جبيل) والمرواني (قضاء صيدا) والكفور وبصفور (قضاء النبطية) لإنشاء مطامر لاستيعاب نفايات البلدات الجنوبية. مصادر الحزب وأمل أعلنت موافقتهما على كافة المواقع، باستثناء برعشيت وشقرا. واوضح مسؤول شؤون البلديات في حركة أمل في إقليم جبل عامل (بلدات جنوبي الليطاني) محمد حرقوص لـ«الأخبار» أن الرفض سببه الكثافة السكانية في البلدتين، فيما توافقت اتحادات بلديات القلعة وجبل عامل وبنت جبيل على شراء قطعة أرض في منطقة سهل الخيام لإنشاء معمل لفرز النفايات ومطمر للعوادم، يلبي حاجة قضاءي مرجعيون وبنت جبيل.

الكرة اللبنانية

محروس يُثبّت قدمه في الأنصار ويثأر من خسارة النخبة

لاعب البرج محمد جعفر (10) يحتفل على طريقته بالهدف الاول (عدنان الحاج علي)

علي زين الدين

جدد نزار محروس إقامته في الأنصار، والفريق عاد إلى المنافسة. الفوز على شباب الساحل 3-1 على ملعب طرابلس البلدي، أمس الأحد، أبقى فارق النقاط الثلاث مع المنافس النجمة، وجدد ثقة الإدارة والجمهور بالجهاز الفني واللاعبين. حسن معتوق سجّل هدفه الأول في البطولة المحليّة مع فريقه الجديد، وصنع هدفاً ثانياً للسنغالي الحاج مالك تال، الذي بدوره حصل على ركلة جزاء أيضاً، معتذراً من الجمهور على طريقته الخاصة، بعد الانتقادات التي طاولته عقب المواجهة مع النجمة في الأسبوع الأوّل. محروس بدا كأنّه وجد التشكيلة الأساسية الأفضل للثبات عليها، ولو أنها لم تكن مثاليةً على الجانب الدفاعي. الجمهور، الذي حضر في طرابلس، خرج فرحاً بالمجهود الذي قدّمه الفريق، أكثر من فرحة الذين شاهدوا اللقاء عبر شاشة التلفزيون، إذ اضطروا إلى متابعته عبر نصف شاشة ومن دون صوت، أو بالأحرى، مع صوت المتظاهرين ومراسل القناة، في معظم دقائق الشوط الأوّل، بسبب نقل أحداث التظاهرة في شوارع العاصمة بيروت، وهي المرة الثانية التي تُقسم فيها الشاشة إلى صورتين هذا الأسبوع.

عموماً، وجد المدرب السوري محروس ضالّته في التونسي حسام اللواتي. هو ليس جديداً على الفريق، وليس اكتشافاً أن يتم توظيفه في المركز الذي يجيد شغله، لكن المركز الذي شغله أمام الساحل تحديداً في نهائي كأس النخبة جاء بسبب غياب عدنان حيدر، والفعالية الهجومية الضعيفة نوعاً ما أمام النجمة، كانت سبب وجوده على مقاعد الاحتياط بداعي الإصابة. معتوق لعب على الطرف الأيمن، وشكّل ثنائياً مميّزاً مع الحاج مالك، فصنع له الهدف الأوّل، وسجّل الهدف الثاني من ركلة جزاء حصل عليها السنغالي، أما اللواتي فتكفّل

> تصدّر البرج الترتيب، وحقق الصفاء فوزه الأوّل على حساب الشباب الغازية

بتسجيل الهدف الثالث من ركلةٍ حرةٍ خدعت اللاعبين والحارس علي ضاهر، في حين سجّل السنغالي داوودا دييمي هدف الساحل الوحيد، وكان بإمكان زميله حيدر عواضة تسجيل هدفٍ على الأقل من الفرص التي أتيحت له، من بينها انفرادٌ مع الحارس نزيه أسعد، لكن بديل عبد العزيز نداي المصاب لم ينجح في إهداء التقدّم لفريقه في الشوطين. على الرغم من الخسارة، ظهر الساحل بصورةٍ جيّدة، مؤكّداً أنه قادرٌ على مقارعة المنافسين.

وعلى ملعب أمين عبد النور في بحمدون، حقق الصفاء فوزه الأوّل على الشباب الغازية، الذي تلقّى الخسارة الثانية ليبقى في أسفل الترتيب. عمر الكردي سجّل أول هدفٍ له في البطولة منذ 575 يوماً، وهو هدف الفريق الثاني بعد الذي سجّله المهاجم السنغالي الحاجي عبد الكريم سامب. الغازية، من المرشّحين هذا الموسم للصراع على البقاء، ويبدو أن صراعه بدأ باكراً، إلا إذا كرر سيناريو الموسم الماضي، ونجح في تحقيق سلسلةٍ من النتائج الإيجابية.

وكان البرج قد تغلّب على جاره شباب البرج على ملعب صيدا البلدي أول من أمس السبت بهدفين دون رد. النتيجة جاءت واقعية، لكن أداء شباب البرج كان مفاجئاً في الشوط الثاني، إذ بدا أن الفريق يملك ما يحتاج لتحقيق النتائج الإيجابية. وفوزه على التضامن صور في المباراة الأولى لم يكن نتيجة صدفة، فاستطاع تهديد مرمى الفريق الفائز، الذي خرج بشباكٍ نظيفة طوال مشاركته في كأس التحدّي، ويعد لقائه مع السلام زغرتا في الشمال، وكان قادراً على تسجيل هدفٍ على الأقل، لكن لاعبيه أهدروا الفرص التي أتيحت لهم، فراحت التسديدات الـ 13 خارج المرمى أو باتجاه المدافعين. في المقابل، تفوّق لاعبو البرج في خط الوسط، وسجّل لهم محمد جعفر هدف المباراة الأوّل، بعدما كان قد حصل على ركلة جزاء، لم يُترجمها الفلسطيني محمد قاسم إلى هدف، إذ ارتطمت تسديدته بالقائم. وأضاف الغاني ستيفان سارفو الهدف الثاني، مستغلاً عرضية لُعبت من ركنية، واحدةً من ست حصل الفريق عليها.

سلة آسيا

الرياضي يسقط في الأمتار الأخيرة
ألفارك طوكيو بطل آسيا للمرة الأولى

أحرز نادي ألفارك طوكيو الياباني لقب كأس آسيا للأندية لكرة السلة 2019، لأول مرة في تاريخه، وذلك عقب فوزه على الرياضي . بيروت بنتيجة (98 . 74)، الأربعاء (22 ، 12) (25 . 14) (24 . 24) (27 . 24)، في المباراة النهائية التي أقيمت أمس الأحد في صالة "ستاديوم 29" في العاصمة التايلندية بانكوك.

وشهد اللقاء سيطرة للفريق الياباني منذ البداية بفضل تألق

> أحرز نفط عبادان الإيراني المركز الثالث وحل المحرق البحريني رابعاً في آسيا

الأميركي أليكس كيرك، الذي أحرز 18 نقطة مع 12 متابعة، ومعه الصربي ميلان ماكافان، صاحب الـ20 نقطة و8 متابعات و6 تمريرات حاسمة، وكذلك جينكي كوجيما، الذي سجل 13 نقطة.

ومن جهة الفريق اللبناني، كان أفضل مسجل لاعب الارتكاز النيجيري إيكيني إيبيموي صاحب الـ31 نقطة، وصانع الألعاب وائل عرقجي (16 نقطة)، والأميركي ويلي وارن (19 نقطة و6 تمريرات حاسمة).

تفاصيل اللقاء

في الربع الأول كانت الأفضلية للفريق الياباني الذي نجح في الابتعاد بالفارق الى أكثر من 10 نقاط، مع تألق كبير للأميركي أليكس كيرك. وخلال هذا الربع كان التفاهم واضحاً بين إيبيكوي ووائل عرقجي، خاصة تحت سلة اليابانيين، إلا أنهما لم يتمكنا من صناعة الفارق. ومن جهته لم يقدم باسل بوجي الأداء المطلوب، لينتهي الربع على نتيجة (22 . 12) لليابانيين.

بداية الربع الثاني كانت قوية لليابانيين الذين نجحوا في توسيع الفارق أكثر ليصل الى 21 نقطة في بعض الفترات. وخلال الدقائق الأربع الأولى من هذا الربع لم يسجل النادي اللبناني أكثر من نقطتين، في ظل التشتت وعدم التركيز الذي بدا واضحاً على اللاعبين. وكان اللاعب النيجيري إيكيني إيبيكوي الوحيد الذي قدم الأداء المطلوب، وحاول إعادة الرياضي الى المباراة ولكنه لم ينجح، لينتهي الربع على نتيجة (47 . 26) لليابانيين.

اللاعب النيجيري واصل تألقه في الربع الثالث، وسجل 6 نقاط متتالية عبر ثلاثيتين منذ البداية، ولكن الفريق الياباني رد بسلسلة سلات بينها ثلاثيات، ليمنعوا الفريق اللبناني من العودة الى اللقاء. وكان واضحاً خلال هذا الربع أن الفريق اللبناني فقد التركيز، فلجأ اللاعبون الى الحلول الفردية، وأضاعوا العديد من الكرات السهلة، مقابل تنظيم ياباني جعل الفارق يرتفع الى أكثر من 20 نقطة، لينتهي الربع على نتيجة (71 . 50).

الأداء السيئ للرياضي استمر في الربع الرابع والأخير، فيما حافظ لاعبو نادي الفارك طوكيو على تركيزهم، ونجحوا في توسيع الفارق ووقف هجمات اللبنانيين، لتنتهي المباراة بنتيجة (98 . 74).

وكان لافتاً خلال المباراة أن إيبيكوي هو الوحيد الذي قاتل رغم أنه لم يتعاف من إصابة في مستوى الركبة والكتف تعرض لها في وقت سابق. ومن جهتهما، حاول ويلي وارن ووائل عرقجي الاختراق والتسجيل، إلا أنهما لم ينجحا كما في المباريات السابقة من البطولة. القائد جان عبد النور تراجع أداءه أيضاً خلال هذه المباراة، وربما يكون قد تأثر بالإرهاق، لكون المباريات تُلعب كل يوم في هذه البطولة. أمير سعود الذي شارك كلاعب بديل لم يتمكن من التسجيل رغم المحاولات المتكررة عن خط الرميات الثلاثية. والأكيد أن الرياضي كان يحتاج إلى لاعب بحجم علي حيدر خلال هذا اللقاء

عجز الفريق اللبناني عن إعادة الكأس الى بيروت (عن موقع الفيبا)

ترتيب الدوري بعد الأسبوع الثاني

#		الفريق	لعب	فاز	تعادل	خسر	له	عليه	الفارق	النقاط
1		البرج	2	2	0	0	3	0	3	6
2		النجمة	2	2	0	0	3	1	2	6
3		الصفاء	2	1	1	0	2	0	2	4
4		الإخاء الاهلي عاليه	2	1	1	0	2	0	2	4
5		الانصار	2	1	0	1	3	2	1	3
6		شباب الساحل	2	1	0	1	4	4	0	3
7		شباب البرج	2	1	0	1	2	3	1-	3
8		العهد	0	0	0	0	0	0	0	0
9		السلام زغرتا	1	0	0	1	0	1	1-	0
10		التضامن صور	2	0	0	2	2	4	2-	0
11		طرابلس	1	0	0	1	0	2	2-	0
12		الشباب الغازية	2	0	0	2	1	5	4-	0

الكرة الأوروبية

«Europa conference league»
بطولة جديدة لتعزيز المنافسة بين الفرق

أعلن الاتحاد الأوروبي لكرة القدم إطلاق بطولة أوروبية جديدة تحت مسمى «Europa conference league»، على أن تلعب بدءاً من العام 2021. هكذا ارتفع عدد البطولات الأوروبية السنوية للأندية إلى ثلاث، مع دوري ابطال اوروبا والدوري الأوروبي «يوروباليغ»

تسعى الـUEFA الى الكسب المالي ايضا (عن الويب)

حسين فحص

افتقدت الكرة الأوروبية مسابقة ثالثة، منذ إيقاف كأس الكؤوس الأوروبية عام 1999. في ذلك العام تمّ دمج البطولة المغلقة مع بطولة كأس الاتحاد الأوروبي، تحت مسمى الدوري الأوروبي «يوروباليغ»، غير أن التجربة أثبتت فشلها مع مرور الوقت بفعل الفارق الهائل بين أندية النخبة وأندية الصف الثاني أو الثالث، خاصةً تلك التي تشارك في الدوري الأوروبي بعد حلولها ثالثة في مجموعات دوري الأبطال، والتي عادة ما تتوج ببطولة الدوري الأوروبي في نهاية المطاف.

أعاد الاتحاد الأوروبي إطلاق بطولة «Europa conference league» لإعطاء فرص للأندية التي يصعب عليها بلوغ دوري الأبطال والدوري الأوروبي، غير أنه لم يكشف عن كل التفاصيل المتعلقة للإعلان عنها في هذا التوقيت بالذات. ستلعب البطولة بين الأندية الأقل تصنيفاً في الاتحاد الأوروبي لكرة القدم، ما سيجعلها البطولة الأوروبية الأقل أهمية خلف كل من دوري أبطال أوروبا وبطولة الدوري الأوروبي.

أكد الاتحاد الأوروبي لكرة القدم في وقت سابق، أنه خلال مرحلة (2021-2024)، سيتم تقليص عدد المنافسين في بطولة الدوري الأوروبي من 64 نادياً إلى 32، مع إضافة جولة فاصلة بين دور المجموعات ودور الـ16. تقليص عدد الأندية في بطولة الدوري الأوروبي مردّه إلى وجود عدد كبير من الأندية التي تأتي من دوريات تصنيفها منخفض بحسب الـUEFA. وبناءً على ذلك فإن «Europa conference league» ستكون بطولة لهذه الأندية التي هي فعلياً دون التصنيف 15، وبينها فرق اسكتلندا وويلز وايرلندا الشمالية.

> هذه البطولة هي جزء من مشروع الاتحاد الأوروبي الجديد لتطوير اللعبة

مبدئياً، ستأخذ البطولة الجديدة الشكل التنظيمي نفسه للدوري الأوروبي، إذ سيكون هناك 8 مجموعات، كل واحدة منها مؤلفة من أربعة فرق، يتأهل بطل المجموعة مباشرةً إلى دور الـ16، فيما يخوض أصحاب المركز الثاني ملحقاً من أجل التأهل. وستشهد الجولة الفاصلة بين دور المجموعات ودور الـ16 على مواجهة الأندية التي حلت ثانية في مجموعات «Europa Conference League»، أمام الفرق التي حلت ثالثةً في مجموعات الدوري الأوروبي «يوروبا ليغ» للتنافس على 8 بطاقات مؤهلة لدور الـ16 من المسابقة الجديدة. إضافةً إلى ذلك، سيشارك بطل «Europa League Conference»، في الدوري الأوروبي مباشرةً في الموسم اللاحق.

هذه البطولة هي جزء من مشروع الاتحاد الأوروبي الجديد لتطوير اللعبة. ورغم رفع عنوان المساواة والعدل بين الأندية، الا أن إقرارها يدل على رغبة الاتحاد الأوروبي وسعيه للاستفادة المالية التي تنتج عن هذه البطولة، نتيجة الرعاة والحضور الجماهيري.

كثرت الخلافات خلال السنوات القليلة الماضية بين اتحاد الأندية الأوروبية والقنوات التلفزيونية الناقلة للمباريات من جهة، والاتحاد الأوروبي لكرة القدم من جهة ثانية، على خلفية تغيير شكل الدوريات الأوروبية ونظامها، بما يؤدي إلى زيادة العائدات من الحضور الجماهيري والإعلانات.

ومع وجود بطولة جديدة، سيكون العرض أكثر جاذبية من منظور تلفزيوني، لكن المشروع قد يتعارض مع أرباح شركات البث التلفزيوني نفسها، نظراً إلى احتمال عرض هذه البطولة في نفس أيام عرض الدوري الأوروبي. لا يزال تنظيم البطولة بحاجة إلى الكثير من الدراسات، مع الأيام سيتضح كل شيء.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - الصدر المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دومنال - سنتر كونكورد - الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 01 - 666314_15 / 03 / 828381
■ الموقع الإلكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

تونس | بلد الثورة الدائمة

العودة إلى الصراع الراديكالي

هالة اليوسفي *

في 15 أيلول/سبتمبر 2019، خاضت تونس الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي تنافس فيها 26 مرشحاً تتباين مواقفهم بشكل كبير ويمثّلون مختلف تلاوين الطيف السياسي التونسي. يُشار إلى أن المشاركة كانت ضعيفة في هذه الانتخابات الرئاسية الثانية التي تشهدها البلاد منذ إسقاط نظام بن علي في عام 2011، إذ لم تتجاوز نسبة الإقبال على صناديق الاقتراع 45 في المئة من الناخبين المسجّلين، مقارنة بالمشاركة الكبيرة التي شهدتها الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في عام 2014، والتي بلغت 64 في المئة. وقد أثارت نتائج الجولة الأولى ردود فعل مختلفة في تونس والعالم، بعد أن تأهل إلى الجولة الثانية من الانتخابات كلٌ من الخبير في القانون الدستوري قيس سعيّد (حاز 18,4 في المئة من الأصوات)، ورجل الأعمال وصاحب قناة «نسمة» نبيل القروي (حاز 15,8 في المئة من الأصوات). الموقوف منذ 23 آب/أغسطس بتهمة التهرّب الضريبي، وفيما وصف بعض المراقبين نتائج الجولة الأولى بأنها «ثورة صناديق الاقتراع»، اعتبرها آخرون بمثابة «تسونامي» أو «انتصار الشعبوية». لكن الانطباع العام هو أن النتائج شكّلت دليلاً دامغاً على معاداة التونسيين للمنظومة السياسية الحاكمة، وسط هذه «الكارثة الانتخابية»، بحسب تقديرهم، أقرّ المسؤولون التونسيون على اختلاف مشاربهم السياسية بـ«فشلهم» في هذا الاستحقاق، بيد أنهم لا يزالون يعيدون كلّ البعد عن بلورة استراتيجية للانتخابات التشريعية المقبلة تكون مختلفة عن تلك التي ألحقت بهم الهزيمة مؤخراً.

لكن كيف يمكن الإحاطة بجميع جوانب هذا الرفض الذي عبّر عنه الناخبون للأحزاب التقليدية التي رسمت معالم المشهد السياسي التونسي بعد 17 كانون الأول/ديسمبر 2010؟ هل يمكن الحديث عن تحوّل جذريّ في المشهد السياسي؟ وهل نحن على عتبة لحظة ثورية جديدة، أم أننا قاب قوسين من عودة نظام سلطوي يتمحور حول حاكم يحظى بالإجماع وحريص على خير شعبه؟ مع أن من الصعب للغاية التوصل إلى شرح وافٍ للديناميات المعقّدة التي تشهدها تونس راهناً، قد يكون مفيداً التوقّف عند السياق السياسي والاقتصادي المحيط بالانتخابات الأخيرة، فضلاً عن الاستراتيجيات الانتخابية التي اتّبعها مختلف المرشحين، من أجل فهم جذور التوترات السياسية التي أماطت عنها اللثام الانتخابات الأخيرة، والنظر في إمكانية إساغة نموذج جديد للممارسة السياسية في تونس.

تشرذمٌ غير مسبوق في المشهد السياسي

يجدر التذكير بأن التوافق الوطني الذي أكسب تونس جائزة نوبل في عام 2015، والذي تحقّق بين النخبة السياسية والاقتصادية التقليدية المتجسّدة في حركة «نداء تونس» من جهة، والنخبة الجديدة التي أفرزتها صناديق الاقتراع والمتمثّلة بحركة «النهضة»، سمح بالحفاظ على استقرار سياسي نسبي حتى عام 2017، بيد أنه لم يؤدّ إلى رأب الانقسامات داخل الأحزاب السياسية. ففي بلد يقتات على قروض صندوق النقد الدولي، حيث يبلغ معدل البطالة 15 في المئة، ويتأهّر معدل التضخم 7 في المئة، ساهمت عوامل أخرى أيضاً في مفاقمة سخط الناخبين، من ضمنها الفساد المستشري من جهة، والمعركة الدائرة بين النخب السياسية لنيل أكبر حصة من المناصب والريوع من جهة أخرى (1). من بين المرشحين الـ26 الذين خاضوا سباق الرئاسة التونسية، يتحدّر سبعة من حركة «نداء تونس»، واثنان من حركة «النهضة». كذلك، لم تبقَ الائتلافات اليسارية في منأى عن عدوى الانقسامات هذه، إذ قدّم اليسار الراديكالي المنبثق عن الجبهة الشعبية ثلاثة مرشحين إلى الانتخابات الرئاسية، بيد أنهم لم يحصدوا أكثر من 2 في المئة من أصوات الناخبين.

يُضاف إلى ذلك أن استطلاعات الرأي والحملات الدعائية والإعلامية لم تفسح المجال أمام فتح نقاش سياسي رصين حول المشاريع السياسية للمرشحين، بل ربما أثارت سأم الناخبين ودفعتهم نحو التصويت «للعادي للمنظومة الحاكمة». لا شك في أن تشظّي المشهد السياسي والفساد الإعلامي عمّقا هوّة فقدان ثقة التونسيين في الأحزاب السياسية، لكن هل يكفي هذان العاملان لتعليل الهزيمة الانتخابية التي مُنيت بها النخب الحاكمة، وفهم حيثيات تصدّر مرشّحين غير تقليديين نتائج الانتخابات الرئاسية؟ قد لا يزال من المبكر إجراء تمحيص شامل للديناميات الاجتماعية التي أثّرت في هذا السباق الرئاسي، بيد أن إلقاء نظرة على مسيرة المرشحين، وعلى الخطوط العريضة للحملة الانتخابية، قد يساعد في إيضاح بعض الأمور.

سعيّد والقروي: وجهان «للسلطة الصالحة»

قد يبدو أن ما من شيء يجمع بين قيس سعيّد ونبيل القروي: فسعيّد، المكنّى بـ«الروبوكوب» أو الرجل الآلي، بسبب رزانته ونبرته الرتيبة أثناء الحديث، يمثّل تجسيداً للنزاهة الأخلاقية والمواقف الحازمة. تعرّف التونسيون إليه خلال ثورة عام 2011، حينما دُعي بين الحين والآخر إلى البرامج التلفزيونية للتعليق على الأحداث السياسية. لا يحظى سعيّد بأيّ دعم حزبي، وهو يخوض غمار الانتخابات للمرة الأولى. أما القروي، فقد أسّس قناة «نسمة» التلفزيونية الخاصة في عام 2007 وكان موالياً لبن علي. مسيرته كرجل أعمال محفوفة بالممارسات المثيرة للجدل التي يعتبرها البعض «مافيوية». وقد أدّى، من خلال قناته التلفزيونية ونفوذه الإعلامي الواسع، دوراً بارزاً في تأسيس حركة «نداء تونس»، وكان أحد مهندسي التقارب بين اليساجي قايد السبسي وراشد الغنوشي، الذي تُوّج بتشكيل تحالف حكومي بين «نداء تونس» و«النهضة» في أوائل عام 2015. يبدو أن هذين الرجلين، على الرغم من التباين الشاسع بينهما، يلبّيان بأسلوبهما الخاص تطلّعات التونسيين وما يعتبرونه نموذجاً عن «السلطة الصالحة».

يثير نبيل القروي في المخيال الشعبي صورة «الأب الصالح». فقد استطاع بفضل أنشطته الخيرية في المناطق الفقيرة، التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة عبر قناة «نسمة»، أن يصبح نموذجاً عن «الأب العطوف» الذي يرأف بالمهمّشين والمستضعفين، والوحيد الذي يستمع إلى همومهم ويلبّي حاجاتهم. وتتعارض هذه الصورة بشكل صارخ مع لامبالاة الطبقة السياسية الحاكمة وغطرستها. أما قيس سعيّد، فيجسّد أيضاً جانباً آخر من جوانب «السلطة الصالحة» الحاضرة في المخيال الشعبي التونسي، وهو صورة «القائد المستقيم النظيف» والمستقل المترفّع عن المصالح الخاصة، الذي يشكّل مثالاً يُحتذى به من خلال ضمان العدالة التي تُعدّ شرطاً أساسياً لتحقيق خير المجتمع. سلاحه لغة القانون القادر وحده على وضع حدٍّ للانتهاكات. وقد حاول مرشحون آخرون، كلٌّ على طريقته، استثمار هذه الصورة في المخيال الشعبي، مثل عبد الكريم الزبيدي، وزير الدفاع السابق ومرشّح «نداء تونس»، الذي حصد 9,6 في المئة من الأصوات وركّز حملته على علاقته الوطيدة مع الجيش، العين الساهرة على الأمن والاستقرار.

لا شك في أن تركيز الحملات الانتخابية لمختلف المرشحين على إعادة بناء النظام الأخلاقي باعتباره ركناً أساسياً من أركان «السلطة الصالحة» يُعزى إلى حالة الانقسام والفوضى العارمة في الدولة. يبدو أن اللجوء إلى صورة «القائد» من خلال استخدام نموذج «الأب الصالح» أو «أستاذ القانون»، يحلّ المعضلة المتمثّلة في فقدان الشعب ثقته بالأحزاب السياسية التي وافقت كلها، وإن بدرجات متفاوتة، على عقد تسويات مع النخب الحاكمة. لكن يبدو أن هذا التفسير ينطوي أيضاً على بعض المشاكل. صحيحٌ أنه لا ينبغي تجاهل تأثير العوامل الانفعالية والعاطفة في عملية التماهي الشعبي والتفاف الشعب حول قائده، لكن لا ينبغي كذلك الاستهانة بالدور الذي تلعبه المصالح في هذا الصدد. وبالتالي، فإن فكرة اللجوء إلى «السلطة الصالحة» لإعادة بناء النظام الأخلاقي غير كافية لتبرير النجاح الذي حقّقه المرشحان اللذان تصدّرا نتائج الجولة الأولى، بل ثمة عوامل أخرى أدّت على ما يبدو دوراً حاسماً في هذا الإنجاز غير المتوقّع.

كلّ في موقعه المناسب: عودة إلى الصراع الراديكالي

على عكس الحملات الانتخابية السابقة التي كان محور الخلاف فيها الانقسام بين «الحداثيين» و«الإسلاميين»، من الملفت ظهور خطوط صدع جديدة في الحملة الانتخابية الراهنة. فالشعب طفح كيله من العواقب الكارثية الناجمة عن تراجع المكتسبات الاجتماعية بسبب النزاعات بين النخب المافيوية الحاكمة. وتُعدّ هذه الظاهرة الاجتماعية والسياسية، المتمثّلة في المقاومة المتعدّدة الأوجه ضد عودة النظام القديم، السبب وراء الأزمة التي تعصف بالحلول التوافقية والتجاذبات التقليدية.

فقد ظهرت خلال هذه الحملة الانتخابية نزعة راديكالية لافتة، سواء على صعيد الخطاب السياسي أو في تموضع المرشّحين ضمن المشهد الانتخابي. ففي حين عبّر مرشّحو النظام السابق، مثل عبير موسي، عن حنينهم إلى زمن بن علي بلا أيّ تحفّظ وعن رغبتهم في إعادة من أسقطوا مع النظام السابق إلى الحكم، تبنّى آخرون، مثل المرشّح سيف الدين مخلوف، المقرّب من الأوساط السلفية والذي حاز 5 في المئة من الأصوات، خطاب مواجهة معارضاً للنظام برمّته (أي للحكومة والمعارضة معاً)، مشدّداً على أهمية التخلّص من جميع أشكال الوصاية الخارجية، وبالأخصّ الوصاية الفرنسية. وعليه، يبدو أن ما حثّ الناخبين على الإدلاء بأصواتهم لم يكن البرامج الانتخابية أو المشاريع الاجتماعية، بقدر ما هو قدرة كلّ من المرشّحين على الدفاع عن مصالح القوى الاجتماعية والاقتصادية التي يُفترض به تمثيلها، وفي تحديد الخصوم بلا مواربة. هذا الخطاب الراديكالي أدّى إلى تهميش الحملات الانتخابية الوسطيّة التي تمجّد الوئام والتوافق بين الطبقات، وأعلن عن بزوغ فجر مرحلة جديدة، عنوانها احتدام المنافسة بين الفئات الاجتماعية المختلفة ذات المصالح الاقتصادية والسياسية التي لا تنفكّ تتباعد. ولا شكّ في أنّ المرشّحَيْن الحائزَيْن أعلى نسبة من الأصوات قد استغلا هذه الانقسامات المتعدّدة، كلٌ بطريقته الخاصة، لإظهار نفسيهما على أنهما يحملان لواء كفاح الشعب ضدّ السلطة. من هذه الزاوية، يمكننا فهم سبب النجاح الذي حظي به نبيل القروي، الذي يُنظر إليه باعتباره حامي «فقراء تونس»، وقيس سعيّد، الذي تمكّن من استقطاب المجموعات الثوريّة المقرّبة من الحركات الإسلامية واليسار الراديكالي. أما المرشّحون الآخرون الذين اكتفوا باعتماد خطاب «جامع» حول صلاحيات الرئيس، من دون بُعد سياسي و/أو هويّاتي واضح، فلم يتمكّنوا من حشد الناخبين خلفهم.

نتيجة لذلك، شهدت الحملات الانتخابية في تونس عودة إلى الصراع الراديكالي كأساس تُبنى عليه النقاشات العامة. وبُعَيْد بالراديكالية في هذا السياق رفض النظرة التوافقية للنقاش الديموقراطي، لصالح التوجّه الذي يشدّد على نقاط الاختلاف الجذري السياسي والاقتصادي والمجتمعي. وذلك إن دلّ على شيء فهو يدلّ على استحالة الممارسة السياسية في غياب وجهات نظر مختلفة جذرياً، تُنتج انقسامات سياسية لا يمكن لأطرافها إثبات وجودها إلا عبر مقارعة الخصوم سياسياً. ويبدو أنّ هذا التموضع الجذري هو ما تتّسم به اللحظة الثورية التونسية الجديدة، التي لا تختلف كثيراً عن ثورة عام 2011.

الكرامة الوطنية/ الكرامة الشخصية

من المواضيع الأخرى التي طغت على النقاشات العامة الدور الذي يُفترَض بالدولة اداؤه وتحديات إعادة بناء الدولة وعلاقة هذه الأخيرة بالمجتمع. فمع أنّ غالبية المرشّحين ملتزمون بالمبادئ الديموقراطية وبالدولة والدستور، إلا أنهم يختلفون اختلافاً عميقاً حول كيفية تفسير كلّ منها، ما أدّى إلى بروز استراتيجيات انتخابية شديدة التباين. فبالنسبة إلى الفريق «الحداثي»، الذي يضمّ مختلف الحركات اليسارية وقسم من عائلة الحزب الحر الدستوري، تكمن الأولوية في تحصين المجتمع ضدّ الخطر – الفعلي أو المتخيَّل – المتمثّل في هيمنة الإسلام السياسي. فالهدف الأساسي لهؤلاء هو تعزيز مكتسبات الدولة، «الحديثة» وفق رؤيتهم، وهو ما يمكن ملاحظته عبر مطالبتهم جميع المرشحين بالدفاع علناً عن الحريات الشخصية، مثل المساواة في الميراث، ورفض عقوبة الإعدام وتجريم المثلية الجنسية. ويساهم هؤلاء في إدامة النهج الإصلاحي الفوقي في الدولة، متناسين أنّ هذه الدولة، التي يريدون لها أن تكون تحرّرية وحامية للحداثة المتخيّلة، هي نفسها التي تحمي مصالح الزمر الحاكمة عبر احتكار العنف الاقتصادي والاجتماعي وتوجيهه نحو الطبقات الأكثر ضعفاً وحرماناً. لا بل يحتمي هؤلاء خلف خطاب القيم والمبادئ الراسخة، فيما يتنكّرون للسياقات التاريخية والسياسية والأنثروبولوجية التي تحكم كيفية تلقّي هذه المبادئ وتبنّيها وتجسيدها.

أما المرشّحون الآخرون «المعارضون للمنظومة السياسية الحاكمة»، ومنهم قيس سعيّد، ومع أنهم ينادون أيضاً بـ«إسقاط النظام»، إلا أنهم ركّزوا في حملاتهم كغيرهم من المرشحين على أهمية إعادة بناء الدولة، ولكن مع التأكيد لا بالمساواة في الحقوق فحسب، بل بـ«العدالة» كمطلب أساسي، مع السعي إلى توحيد الصفوف في مواجهة «الأوليغارشية السياسية والاقتصادية» الحاكمة. ويتمثّل الهدف المعلن لهؤلاء في إعادة تشكيل «سيادة وطنية» تصون «الكرامة الوطنية» لجميع التونسيين (2) لكن باستثناء تبنّيهم خطاباً راديكالياً يتلاقى مع شعارات الثورة، ما زال هؤلاء المرشحون عاجزين حتى الساعة عن تقديم مشروع سياسي واقتصادي بديل فعلي. فهل تنطبق عليهم صفة «الشعبويين»؟

هل كلّهم شعبويون؟

تعتمد الإجابة على هذا السؤال على مفهومنا للممارسة السياسية وتعريفنا لمصطلح «الشعوبية». صحيح أننا اعتدنا شيطنة اليمين الشعبوي المتنامي في أوروبا، إلا أنّه من السطحي إسقاط المفهوم نفسه على ما يجري في تونس. فكما توجد في أوروبا عدّة أنواع من الشعبوية، ينادي كلّ منها بالمطالب غير المحقّقة للشعب بطريقة مختلفة (3) تعود خصوصية التجربة التونسية إلى الطريقة التي تبلور فيها النقاش بين الشعب والنخبة الحاكمة، بين «نحن» و«هم». في هذا السياق، سعى البعض إلى تشبيه الخطاب الذي اعتمده قيس سعيّد وغيره من المرشحين، مثل سيف الدين مخلوف ولطفي المرايحي، بالفاشيّة، نظراً إلى تأكيدهم على الهوية العربية المسلمة ولجوئهم إلى مفهوم «الشعب». إلا أنه لا يمكن لأيّ عاقل إطلاق تهمة كهذه سوى لأغراض الخطاب الانتخابي الضيّق. فالفاشية هي تعبير عن نظرة شموليّة إلى العالم، ترتبط فيها الهوية الوطنية بعقيدة تقديس السلطة، ويكون جهاز الدولة والجيش قطبَيْ هذه السلطة اللذين يحكمان بقبضة من حديد باسم التقاليد أو الزعيم. كلّ هذه السمات التي تميّز الخطاب الفاشي تغيب عن الحركات التي يقودها كلّ من قيس سعيّد ونبيل القروي، اللذين يتصدّران السباق الرئاسي.

من الواضح أنّ الأشخاص الذين صوّتوا لسعيّد و/أو القروي لا توحّدهم هوية أو إرادة مشتركة، بل هم ينتمون إلى عدة فئات اجتماعية مختلفة لا تحرّكها بالضرورة إيديولوجيا محدّدة. والمقصود بالشعب هنا هو الجزء من المجتمع الذي يعتبر نفسه مظلوماً، والذي انتفض ضدّ الأوليغارشية الحاكمة في 17 كانون الأول/ديسمبر 2010، وهو يسعى الآن قدر المستطاع إلى استكمال المسيرة الثورية. إلا أننا إذا استمعنا إلى الخطابات الإعلامية والسياسية التي تهيمن على الفضاء العام في تونس نرى أنها تعيب على هذه الفئة من الشعب أنها لا تثور يوماً «كما يجب». الأمر المؤكّد هو أنّ هذه الانتخابات كفيلة بتنبيه المسؤولين السياسيين التونسيين إلى أنّه لا يمكن تجاهل مشاعر الناخبين ومعاناتهم ومصالحهم. فهؤلاء الناخبون قد ضاقوا ذرعاً بازدراء الطبقة الحاكمة لهم ولجميع الفئات الشعبية، التي غالباً ما توصف بأنها «جاهلة» لأنها لا تقترع وفق ما تبتغيه الطبقة الحاكمة.

إنّ الاصطفاف خلف قائد للتعبير عن المطالب الثورية ضمن حركة واحدة هو مؤشر على عجز الأحزاب المعارضة التقليدية القائمة عن مؤازرة المواجهة الديموقراطية ضد الطبقة الحاكمة. في ظلّ هذا الواقع، لا بدّ لنا من التساؤل عن مصير هذه الحركات الثورية الشعبية ضدّ النخب الحاكمة، التي تصطفّ حول شخصية قيادية، بعد وصولها إلى السلطة. ما مصير هذه الشخصية القيادية بعد تكريس الهيمنة الجديدة؟ هل يتمّ التمسّك بها والمخاطرة بالسقوط في فخّ السلطوية، أم يتم التخلّي عنها؟ ليست الأحزاب السياسية، وبالرغم من مكامن الخلل الكثيرة فيها، النواة الأفضل لإنتاج وعي سياسي يتعدّى فكرة الاتّحاد الأعمى (ضدّ الأوليغارشية) بهدف بلورة مشروع اجتماعي؟

تعتمد الإجابة على هذه الأسئلة إلى حدّ بعيد على كيفية تفاعل الطبقة الحاكمة مع وصول أحد المرشّحَيْن الأوّلَيْن إلى الرئاسة. واللافت للانتباه هو بداية اصطفاف جزء مهم من النخب الحاكمة حول نبيل القروي المؤهل أكثر بحكم تاريخه حسب تقديرهم لحماية مصالحهم وحرياتهم. وتعتمد هذه الإجابة أيضاً على قدرة الأحزاب السياسية المعارضة على إعادة النظر في حساباتها وطبعاً على الانتخابات التشريعية التي ستُجرى في 6 تشرين الأول/أكتوبر، والتي ما زالت نتائجها غير محسومة على الإطلاق. أمام هشاشة الطروحات السياسية الحالية، تواجه تونس خطر العجز عن تحقيق أكثرية حاكمة في البرلمان والانزلاق نحو حالة حرجة من عدم الاستقرار السياسي، في منطقة تعاني أساساً من عدم الاستقرار نتيجة الحروب والثورات التي تشهدها. لا شيء مؤكّد حول مستقبل تونس، ولكن استحالة التكهن بالمستقبل هذا تحديداً هو ما يتيح الأمل في إمكانية إعادة صياغة شروط الممارسة السياسية بما يضمن الاستجابة إلى تطلّعات شعوب المنطقة.

* باحثة وأستاذة الاقتصاد في جامعة دوفين - باريس
(المراجع في النسخة الإلكترونية على الموقع)

على الموقع أيضاً: «لينين تونس» وأثره على صفّاجة قيس سعيّد (قاسم عز الدين)

أمام أحد مراكز الاقتراع في تونس العاصمة (فتحي بلعيد - أ ف ب)

> الناخبون ضاقوا ذرعاً بازدراء الطبقة الحاكمة لجميع الفئات الشعبية التي غالباً ما توصف بأنها «جاهلة» لأنها لا تقترع وفق ما تبتغيه الطبقة الحاكمة

تراجع الحركة الإسلامية

محمد سيد رصاص *

في الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية التونسية يوم15أيلول/سبتمبر 2019 ، نال مرشح «حزب حركة النهضة» الشيخ عبدالفتاح مورو 12,9% من الأصوات، وحل ثالثاً بعد مرشّحين مستقلّين غير حزبيّين، وبالتالي خرج مورو، مرشح حزب هو الفرع المحلّي لحركة «الإخوان المسلمين» من السباق الرئاسي في جولة الإعادة الثانية. كانت ملفتة هذه النتيجة عند الإسلاميين التونسيين، حيث حلّت «النهضة» أولاً في انتخابات «الجمعية التأسيسية» في 23تشرين الأول/أكتوبر 2011 عبر نيلها 37,04% ثم في المرتبة الثانية في انتخابات «جمعية ممثلي الشعب» التي أجريت في 26تشرين الأول/أكتوبر 2014، إثر إقرار الدستور عندما نالت 31,79% بعد «حركة نداء تونس» بزعامة الباجي قائد السبسي. وفي الانتخابات البلدية التي أجريت في 6أيار/مايو 2018 فازت «النهضة» بـ 2100 مقعد من مجموع 7112 مقعداً بلدياً في عموم المجالس البلدية في تونس.

ليست نتيجة الشيخ مورو متعلّقة بشخصه خاصة وأنه كان مع الشيخ راشد الغنوشي، من مؤسسي «حركة الاتجاه الإسلامي» عام1981 التي غيّرت اسمها إلى «حزب حركة النهضة» عام1989، بل تتعلق بالحركة الإسلامية التونسية عندما كانت «حركة الاتجاه الإسلامي» هي الأقوى بين معارضي نظام الحبيب بورقيبة (أزيح من منصبه في 7تشرين الثاني/نوفمبر1987) ثم ضد نظام زين العابدين بن علي الذي سبق «حركة الاتجاه الإسلامي» بيوم واحد في الانقلاب على بورقيبة، ثم بدأ بملاحقة «النهضة» في شهر أيار/مايو 1991. في فترة الثورة على بن علي بين 17كانون الأول/ديسمبر 2010 و14كانون الثاني/يناير 2011 كان مفاجئاً بروز الإسلاميين في صدارة الحراك الجماهيري ضد الدكتاتور بعد عقدين من القمع العنيف لهم، ليتوزعوا في السجون والمنافي والعمل السري، حيث تواطأ الليبراليون والعلمانيون ويساريو «الحزب الشيوعي» و«حزب العمّال الشيوعي» مع بن علي ضدهم باليد واللسان، ثم كان مفاجئاً أكثر فوز «النهضة» (أزيح من منصبه في 7تشرين الثاني/نوفمبر1987) ثم ضد نظام زين العابدين بن علي الذي سبق «حركة الاتجاه الإسلامي» بيوم واحد في الانقلاب على بورقيبة، ثم بدأ بملاحقة «النهضة» في شهر أيار/مايو 1991. في فترة الثورة على بن علي بين 17كانون الأول/ديسمبر 2010 و14كانون الثاني/يناير 2011 كان مفاجئاً بروز الإسلاميين في صدارة الحراك الجماهيري ضد الدكتاتور بعد عقدين من القمع العنيف لهم، ليتوزعوا في السجون والمنافي والعمل السري، حيث تواطأ الليبراليون والعلمانيون ويساريو «الحزب الشيوعي» و«حزب العمّال الشيوعي» مع بن علي ضدهم باليد واللسان، ثم كان مفاجئاً أكثر فوز «النهضة» بانتخابات 2011 بالمرتبة الأولى، حيث تولّى بعدها سجينان من «النهضة» هما حمادي الجبالي وعلي العريض، رئاسة الوزراء.

هنا، يمكن للمثال الإسلامي التونسي أن يكون نموذجياً للدراسة في مجال محدد برز إثر انقلاب 11كانون الثاني/يناير 1992 في الجزائر، والذي قامت به المؤسسة العسكرية من أجل منع إكمال المسار الانتخابي البرلماني، عندما أظهرت الجولة الأولى من الانتخابات فوز «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» بغالبية المقاعد، حيث قام بتأييد الانقلاب العسكري علمانيون وليبراليون ويساريو «الحزب الشيوعي» وقوى سياسية من الأقلية الأمازيغية، بدعوى أن الدبابة هي الحل الوحيد أمام الإسلاميين، وأن الأفضل منعهم من دخول العملية الديمقراطية. تكررت هذه الحالة عبر تأييد انقلاب عبدالفتاح السيسي في مصر 3 تموز/يوليو 2013 من قبل ناصريين (محمد حسنين هيكل- حمدين صباحي- حسام عيسى) وليبراليين (محمد البرادعي) وماركسيين (رفعت السعيد- سمير أمين).

في سوريا توجد حالة من «يساريي السلطة السورية» عند شيوعيي «الجبهة الوطنية التقدمية» وعند معارضين سابقين، اعتُبرت منذ اندلاع أزمة2011 حاجزاً أمام الإسلاميين تماماً، كما توجد حالة «يسار جبهة النصرة» عند شيوعيين سابقين أمثال رياض الترك وجورج صبرة وميشيل كيلو الذين شكّلوا حالة ذيلية التحاقية بالإسلاميين بطبيعتهم «الأصولية الإخوانية» و«السلفية الجهادية». في هذا المجال، تظهر تونس، أمام حالة الجزائر ما بعد 11كانون الثاني /يناير 1992 حيث نشبت حرب أهلية لعشر سنوات إثر الانقلاب، ذهب ضحيتها مئة ألف قتيل وحالة ما زالت مستمرة من الحكم العسكري من وراء الستارة المدنية، وأمام الحالة الكارثية التي ولّدها حكم السيسي في مصر، كان خيار صندوق الاقتراع هو الأفضل، وإن الوعاء الديمقراطي يستوعب جميع التعبيرات السياسية التي يفرزها المجتمع، بشرط تقيّد الجميع بقواعد اللعبة الديمقراطية التي تتضمن قبول التعدد الفكري- السياسي- التنظيمي ومبدأ تداول السلطة واحتكار استعمال القوة من قبل الدولة وفق القانون، هو الضمان لنشوء الديمقراطية وتطورها واستمرارها. تُظهر التجربة التونسية أن الحالة الإسلامية ليست بعبعاً لكي يخاف الآخرون منه ويسبب ذعراً يدفع البعض للاستعانة بالعسكر والدكتاتورية لمواجهة الإسلاميين بدلاً من مواجهتهم عبر العملية الديمقراطية. ويمكن أن يساعد على هذا الأمر واقع أن الحركة الإسلامية منذ 3 تموز/يوليو 2013 هي في حالة انحسار عالمي في النطاق الجغرافي الممتد من طنجة إلى جاكرتا، وشمالاً من اسطنبول حتى عدن جنوباً، بعد أن كانت في حالة صعود ومد منذ هزيمة 5 حزيران /يونيو1967، وهي باتت من دون غطاء عالمي مع وجود حالة العداء الغربي الأميركي- الأوروبي للإسلاميين. كما أن وجود عداء للإسلاميين عند الدولة العميقة، ممثلة في المؤسسة العسكرية - الجهاز الإداري - رجال الأعمال- وسائل الإعلام، يجعل الإسلاميين عندما يصلون إلى السلطة غير قادرين على تكرار تجربة الخميني عام 1979 عندما استفرد بالسلطة وأزاح التيارات السياسية الشيوعية والليبرالية التي تحالفت معه في الثورة الإيرانية ضد شاه إيران. وهناك تجربة رجب طيب أردوغان التي تظهر أيضاً عدم استطاعة التيار الإسلامي اغتيال الديمقراطية، وهناك مؤشرات الآن على أن غروب شمس أردوغان البادئة عام 2017 سيتم عبر صندوق الاقتراع وليس عبر الدبابة.

*كاتب سوري

> تُظهر التجربة التونسية أن الحالة الإسلامية ليست بعبعاً يدفع البعض للاستعانة بالعسكر والدكتاتورية

على الغلاف

زلزال نجران: اليمن يقلب المعادلات

سنة 1975 سقطت سايغون، عاصمة فيتنام الجنوبية، ما كانت تلك الهزيمة للولايات المتحدة وحلفاتها سوى نتاج صمود أسطوري للشماليين لسنين مديدة، انهارت إثره جبهة العدو وحلفائه قابلةً المعادلات. أما معادلة اليوم في اليمن: إنّ السعودية لتغزو صنعاء وصعدة والحديدة زاعمة مساندة «الرئيس الشرعي»، فانجلى الغبار عن وقوفها موقف المدافع المحتاج إلى مساندة لحماية ثرواتها ومدنها، نجران وما بعدها وما غربها. ولا أحد يدري ما التالي! لم تكد الرياض تستعيد أنفاسها إثر زلزال عملية «أرامكو» حتى خرج فصل جديد من مسار التحول في المعركة، أخذ بالجملة ما كانت تقدمه العمليات العسكرية والأمنية في السنوات الماضية بالمفرّق. مشهدٌ لا يتكرر ببساطة في الحروب المعاصرة، وقد أصاب السعودية المنهكة في مقتل. ما تبقى من هيبة وتماسك أمام اليمن جرفته صور عملية نجران التي افرجت عنها القوات اليمنية أمس. مئات الكيلومترات المربعة هي المرحلة الأولى التي ابتلعها اليمنيون في الهجوم الأوسع على الإطلاق. ومعها ألوية تنشط تحت إمرة الرياض المباشرة، وتعمل داخل أراضيها، بمشاركة قوات سعودية عادة ما تكون الأقل عدداً تجنّباً للخسائر. لم تجد المملكة فرصة كأتهام إيران لإنقاذ الموقف، فاختارت أن تلوذ بالصمت الذي لم يشفع لصاحب القرار السعودي في تغطية المشهد أمام الجمهور والعالم. والأخير تلمّس حجم الورطة وفداحة الانكشاف والضعف وهو يرى الصيد اليمني في مشاهد استثنائية تفاعل معها الإعلام العالمي. فبعد جولات الصراع الأمني والعمليات التكتيكية والصاروخية والجوية، انحازت الأرض إلى أصحابها ليمنح النزال في الميدان، بفروسية تتقلّص فيها جدوى تفوّق السلاح الأميركي، افضلية للمقاتل اليمني الذي باتت الطريق أمامه معبّدة لجولات يصعب على حكام الرياض حتى تخيلها في حال قررت صنعاء التمدد أكثر شمالاً. يتردّد اليوم في اليمن أن درس نجران تلفّقته القوى اليمنية المنحازة إلى «تحالف العدوان». فهل تفهم السعودية، التي عمدت إلى قتل مرتزقتها بالغارات، الدرس أو ستنتظر فاجعة لا قيامة بعدها تشبه سقوط سايغون؟

نتائج العملية: 500 قتيل وعشرات، وأكثر من 200 قتيل بغارات طائرات التحالف، و2400 أسير

صنعاء ــ **الأخبار**

ثلاثة ألوية، بعديدها وعتادها الحديث، سقطت. العشرات من الضباط والجنود السعوديين والمئات من اليمنيين المقاتلين تحت إمرتهم في محور نجران أسروا، في أوسع عملية برية تنفذها القوات اليمنية المشتركة. العملية، التي لا تزال في مراحلها الأولى بمكاسب كبيرة على الأرض، كانت «الأخبار» قد كشفت جانباً منها. وقد بدأ تنفيذها فعلياً منذ شهرين بالاستطلاع لمعرفة حجم القوات المستهدفة ووضع الترتيبات اللازمة لمواجهة تلك القوات ووضع الكمائن المحكمة. ونُفّذت وفق تكتيك عسكري حديث، عكس تطور القدرات العسكرية البرية اليمنية، إذ اعتمد عنصر المفاجأة والمباغتة، بعد أن أوهم المستهدفون بالانسحاب من مناطق واسعة قبالة نجران لتستدرج تلك القوات إلى فخ كبير، فيتم الانتقال من التخطيط للعملية إلى تنفيذها في الـ25 من آب أغسطس الماضي، حين انتهى حلم الرياض، التي دفعت بالمئات من المدرعات والآلاف من الجنود إلى مديريات كتاف شرقي صعدة، في غضون 72 ساعة فقط.

القوات المسلحة اليمنية، وبعد الانتهاء من تأمين مسرح العمليات ونقل وتأمين المزيد من الغنائم العسكرية الكبيرة من مختلف الأسلحة، وهو أمر استغرق أكثر من شهر، أزاحت الستار في بيان عسكري صادر عنها السبت، عن العملية، مؤكدة سقوط ثلاثة ألوية عسكرية بكامل عتادها العسكري ومعظم أفرادها وقادتها. وكشف البيان العسكري عن أسر فصيل عسكري سعودي، بكامل ضباطه وأفراده، في العملية. عملية أطلق عليها اسم «عملية نصر من الله» ووصفها البيان بـ«أكبر عملية استدراج لقوات العدو منذ بدء تحالف العدوان على اليمن»، شاركت فيها عدة وحدات متخصصة من قوات الجيش و«اللجان»، البرية بوحداتها المختلفة، إضافة إلى القوة الصاروخية وسلاح الجو المسيّر وقوات الدفاع الجوي. وتم تنفيذها بإدارة مباشرة من قبل وزير الدفاع في حكومة الإنقاذ الوطني، وكذلك، وفق المعلومات، بإشراف مباشر من زعيم حركة «أنصار الله» عبد الملك الحوثي.

ومساء أمس، كشف المتحدث باسم القوات المسلحة، العميد يحيى سريع، بالصوت والصورة في مؤتمر صحافي عقد في صنعاء، تفاصيل مرحلة من الهجوم، استغرق تنفيذها 72 ساعة وبدأت فجر 25 آب، ومرّت بمرحلة إعداد وتخطيط كان للرصد والاستطلاع الحربي والاستخباري دور حيوي فيها، قبل العملية وأثناءها وبعدها. وأكد أن العملية التي نفذتها وحدات متخصصة من القوات البرية المتقدمة في محور نجران، بدأت بتطويق مجاميع كبيرة من قوات العدو، بعد تقدمها، وبأعداد كبيرة، إلى الكمائن والمصائد، بحسب الخطة. كما سمحت القوات بدخول تعزيزات جديدة لقوات العدو إلى مسرح العمليات، ليتم بعد ذلك قطع خطوط الإمداد (الخطوط الخلفية) لقوات العدو من مسارين مختلفين، ومن ثم أحكمت القوات اليمنية الحصار على تلك القوات من الجهات الأربع، لتبدأ وحدات من المشاة والدروع والهندسة والمدفعية من قلب الجبهة بشن عملية هجومية واسعة.

وأشار العميد سريع إلى أن من أبرز نتائج العملية خلال ساعاتها الأولى محاصرة مجاميع مختلفة من قوات العدو ومهاجمة مواقع عسكرية محصنة. كما أدت العملية خلال يومها الأول إلى وقوع خسائر كبيرة في صفوف قوات العدو، وكذلك اغتنام أسلحة إضافة إلى استسلام المئات من المخدوعين.

وحول نتائج العملية أكد العميد سريع أن قوات الجيش و«اللجان» نجحت في تحرير مساحة جغرافية تقدر بأكثر من 350 كلم مربع، إضافة إلى «السيطرة على كافة المواقع العسكرية والمعسكرات المستحدثة للعدو ضمن المساحة الجغرافية المحررة، وسقوط ثلاثة ألوية عسكرية تابعة للعدو كانت في المساحة الجغرافية المحررة أثناء تنفيذ العملية، كما عززت العملية الواسعة والنوعية من مواقع قواتنا المتقدمة والمطلة على مدينة نجران».

وحول خسائر تلك القوات، أفاد بأن إجمالي الخسائر البشرية لميليشيات السعودية يتجاوز الـ500 ما بين قتيل ومصاب، وأكثر من 200 قتيل بغارات الطائرات السعودية التي تعمّدت قصف مرتزقته بعشرات الغارات، وهناك من قتل أثناء الفرار، وآخرون أثناء عملية الاستسلام. وأفاد العميد سريع بأن قوات الجيش و«اللجان» حاولت تقديم الإسعافات الأولية لمصابي العدو جراء الغارات الجوية، إلا أن استمرار

> تم تنفيذ العملية بإدارة وزير الدفاع وإشراف مباشر من زعيم «أنصار الله» عبد الملك الحوثي

التحليق المكثف وشنّ غارات إضافية أدّيا إلى وقوع المزيد من الخسائر، وهو ما أوضحته الصور. واعتبر ما حدث «إبادة جماعية متعمّدة بهدف منع المخدوعين من الفرار وعدم تسليم أنفسهم... فكانت مهمة تأمين الأسرى كبيرة بعد أن تبين أنهم هدف لطائرات العدوان». وفي النتيجة، أوضح أن عدد الأسرى بلغ 2400 أسير سلموا أنفسهم طواعية بعد حصارهم من الاتجاهات كافة وتعرضهم للغارات.

وأكد أن الغارات التي شنّتها القوات السعودية أثناء تنفيذ العملية بلغت أكثر من 100 غارة جوية، كما شنّت أكثر من 300 غارة بعد العملية. وفي الأرقام أيضاً، وأوضح أن القوة الصاروخية تمكنت من تنفيذ ضربات مزدوجة استهدفت مقار وقواعد عسكرية للعدو، منها مطارات تقلع منها الطائرات الحربية وتجمعات وتحركات للقوات السعودية وميليشياتها في محاور نجران وعسير وجيزان. وبدأ لافتاً أن سريع أفاد بأن العملية اشتملت على عدد من الهجمات بالطائرات المسيّرة والصواريخ، بلغت في المرحلة الأولى من الهجوم تسع عمليات، منها ضرب مطار جيزان بـ10 صواريخ بالستية، وأكثر من 21 عملية لسلاح المسيّرات، «منها عملية استهدفت هدفاً عسكرياً حساساً في الرياض»، لم يوضح تفاصيله، كما لم يشرح العلاقة بين العملية الكبرى وهذه الهجمات.

الكشف عن العملية أثار موجة جدل في أوساط الأطراف السياسيين الموالين للتحالف السعودي، فحاولوا التشكيك في صدقية الإعلان أولاً، ووجّهوا وسائل إعلامهم بالتشويش، وذلك بعد أن وصفها المئات من الناشطين الموالين لهم بالفضيحة والسقوط الذريع للتحالف بعد قرابة خمس سنوات من الحرب. ودفع الإعلان الكثير من الناشطين الموالين للرياض إلى الاعتراف بتعاظم قوات صنعاء مقابل تراجع القوات الموالية للتحالف، التي تمتلك أحدث الأسلحة، بدليل «نكسة أغسطس»، كما أطلق عليها البعض، التي أفقدت ثقتهم بالتحالف.

وأمس، رأى الناطق باسم «أنصار الله»، محمد عبد السلام، أن «السعودية تحاول عبثاً أن تتستر سريع أفاد بأن العملية اشتملت على عدد من الهجمات بالطائرات المسيّرة والصواريخ، بلغت في المرحلة الأولى من الهجوم تسع عمليات، منها ضرب مطار جيزان بـ10 صواريخ بالستية، وأكثر من 21 عملية لسلاح المسيّرات، «منها عملية استهدفت هدفاً عسكرياً حساساً في الرياض»، لم يوضح تفاصيله، كما لم يشرح العلاقة بين العملية الكبرى وهذه الهجمات.

الكشف عن العملية أثار موجة جدل في أوساط الأطراف السياسيين الموالين للتحالف السعودي، فحاولوا التشكيك في صدقية الإعلان أولاً، ووجّهوا وسائل إعلامهم بالتشويش، وذلك بعد أن وصفها المئات من الناشطين الموالين لهم بالفضيحة والسقوط الذريع للتحالف بعد قرابة خمس سنوات من الحرب. ودفع الإعلان الكثير من الناشطين الموالين للرياض إلى الاعتراف بتعاظم قوات صنعاء مقابل تراجع القوات الموالية للتحالف، التي تمتلك أحدث الأسلحة، بدليل «نكسة أغسطس»، كما أطلق عليها البعض، التي أفقدت ثقتهم بالتحالف.

وأمس، رأى الناطق باسم «أنصار الله»، محمد عبد السلام، أن «السعودية تحاول عبثاً أن تتستر على مثل هذه الهزيمة المدوية التي مُنيت بها أمام المقاتل اليمني». ومن المتوقع أن تكشف صنعاء عن تفاصيل ومشاهد أخرى للعملية، بينها ما يتعلق بالأسرى، في موازاة مبادرة لحل هذا الملف. في هذا الإطار، أكد رئيس لجنة شؤون الأسرى عبد القادر المرتضى، أن المئات من جثث مسلحي العدوان والجنود السعوديين لا تزال مرمية في الشعاب والأودية في محور نجران منذ ما بعد العملية «ولم تسمح قوى العدوان للجنة الصليب الأحمر بانتشالها»، معلناً انفتاح صنعاء على إنهاء معاناة الأسرى بصفقة تبادل مع الأطراف كافة.

واشنطن تخشى من «لبننة» اليمن

لقمان عبدالله

يركّز الغرب، على رأسه الإدارة الأميركية، في الاتصالات التي تجرى حول حركة «أنصار الله» والحرب على اليمن هذه الأيام، على عمق ارتباط الحركة بمحور المقاومة بأركانه كافة، وأسباب هذا الارتباط وأهدافه. وكعادته في كل ملفات المنطقة، يبدي الغرب انزعاجه وقلقه من قوة ومتانة العلاقة (اليمن مع بقية أركان المحور) وتأثيرها في مصالحه ومشاريع الهيمنة والوصاية. ومقابل ذلك، يقدّم عروضاً بديلة أو إغراءات مقابل فك الارتباط، غير أن الجانب اليمني ينظر إلى تلك العروض على أنها مناورات خادعة مكشوفة الغايات والمقاصد.

لا تبدي واشنطن، ومعها لندن، ممانعة على حجم الحركة ومساحة انتشارها الجغرافي أو فائض القوة لديها على المستوى المحلي والصراعات الداخلية مع الأحزاب والقبائل اليمنية. يقتصر الاهتمام الأميركي والغربي على الدور الإقليمي لـ«أنصار الله» في المستقبل. تبني واشنطن، ومعها التحالف العربي بقيادة النظام السعودي، دعايتها على تشويه سمعة اليمن بربطه بالتبعية لإيران. لكن الحقائق على الأرض، والسياسات المستقلة للقيادة اليمنية في إدارة الدفاع عن البلد، والدور الذي يضطلع به الإعلام اليمني، تدحض كل محاولات التزوير وتحريف الحقائق، فضلاً عن أن المطلعين على حقائق الأمور يعرفون جيداً أن علاقات أطراف محور المقاومة قائمة على الاحترام والندية في العلاقة ومراعاة الظروف الخاصة في كل بلد، بالإضافة إلى أن كل طرف في المحور تتصدر الإدارة الأميركية كبحه عن تحقيق أهدافه الوطنية، الأمر الذي يلزم أطرافه مجتمعة التعاضد في مواجهة مشاريع الهيمنة الأميركية.

ازداد قلق الإدارة الأميركية في الشهور الماضية من نمو علاقة «أنصار الله» بالجمهورية الإسلامية في إيران. ريبة واشنطن ليست مستجدة، إلى تطور العلاقة ببالغ الخطورة، باعتبارها تهديداً كبيراً على حلفائها في المنطقة. وقد وضعت علاقة اليمن وإيران في إطار المتابعة الدقيقة للمبعوث الأميركي الخاص بإيران، براين هوك. تظهر مواقف الأخير اهتماماً بالتفاصيل والأبعاد كافة لتلك العلاقة. فهو يصوّب دائماً، في المتابعات اليومية لملف العقوبات على إيران، باتجاه علاقة طهران باليمن، بدعوى أنها تشكّل تهديداً للمصالح الأميركية.

> لا ترفض صنعاء التفاوض مع واشنطن من حيث هو «تفاوض مع الأصيل»

دافع القلق الذي تبديه واشنطن هذه المرة هو خشيتها من الارتباط العضوي بين إيران واليمن في ساحة الصراع في المنطقة. النظرة الأميركية هنا ترى أن تحالف إيران الاستراتيجي مع «أنصار الله» يسمح للحركة باستهداف دول الإقليم، ولا سيما بعد الشهر الماضي، سلّط الضوء على الأبعاد العميقة لتلك العلاقة، فضلاً عن الروابط العضوية التي بدأت مساراً عملياً واضحاً. تنظر الإدارة الأميركية لها في التنظيم والارتباط. في هذا السياق، حذّر هوك قبل أيام من نيّة إيران استنساخ تجربة حزب الله في اليمن عبر «أنصار الله»، وإذا حدث ذلك، فإنّ «الهلال الإيراني سيصبح قمراً كاملاً». أضاف هوك إن إدارة دونالد ترامب تركّز على عكس المكاسب الاستراتيجية لإيران في المنطقة كجزء من حملة «الضغط الأقصى». وفي اليمن، يتطلب هذا «اتفاقاً سياسياً شاملاً يجمع كل الأطراف الشرعية لإنهاء الأزمة الإنسانية ومنع إيران من وضع جذور عميقة». وختم هوك: «إذا فشلت الولايات المتحدة في معالجة استراتيجية إيران الكبرى في اليمن، فسنواجه مخاطر أكبر في المستقبل، بما في ذلك لبننة محتملة لليلار».

بعد عمليتَي «أرامكو» في أيقيق وخريص، منتصف الشهر الجاري، بدأت واشنطن تتجه صوب اتخاذ مسارات سياسية عملية عبر تقديم طروحات/ إغراءات لفصل الترابط بين صنعاء وطهران، في مهمّة الأصل فيها حرمان العاصمتين قوة الربط بينهما. واشنطن التي تعرف هشاشة النظام السعودي وتأكل قوته في مواجهة اليمن، أكثر من غيرها، تعمل على الدفع لتفعيل المسار السياسي، أو على الأقل السماح للأمم المتحدة بالعمل على تخفيض التصعيد. وهناك مساعٍ غربية جدية لفرض هدنة تسمح للرياض باستعادة التقاط أنفاسها وترتيب أوراقها تمهيداً للمرحلة المقبلة.

تعمل واشنطن على إحياء المسار السياسي عبر التفاوض، وليس لديها إشكال في الاتصال المباشر مع صنعاء، بل هي ترغب في ذلك، وهذا ما أكده مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى، ديفيد شنكر، بالقول إن بلاده تتحدث مع جميع الأطراف في اليمن «بمن فيهم الحوثيون» الذين اعتبرهم «جزءاً من المشكلة والحل» في الوقت عينه. وأضاف شنكر: «لم نتحدث مع الحوثيين لغاية الآن، لكننا نتواصل معهم من أجل المفاوضات وسنستمر في ذلك» (معظم الاتصالات تجرى عبر الوسيط العماني). في المقابل، لا ترفض صنعاء التفاوض مع واشنطن، بل تعدّه نزولاً عند رغبتها بالتفاوض مع الأصيل بدلاً من الوكيل (السعودي)، لكن اليمن يطالب بضمانات حول جدية التفاوض، بمعنى آخر: لا تريد صنعاء التفاوض من أجل التفاوض، أي الاتصال لغاية الاتصال.

وأخيراً، جاءت ضربة «أرامكو» لتكشف عن اهتراء بنيوي في النظام السعودي على أكثر من صعيد، الأمر الذي عزّز الرغبة الأميركية في إيجاد مسكّنات تبرّد الجرح النازف للحليف الجريح (السعودية)، على أن واشنطن غير راغبة حتى الآن في حل جذري ينهي الحرب على اليمن.

جاءت ضربة «أرامكو» لتكشف عن اهتراء بنيوي في النظام السعودي (أ ف ب)

(أ ف ب)

السعودية

مقتل حارس الملك: رواية رسمية تذكّر بخاشقجي!

لا يمكن الجزم بدقة بشأن ما يجري خلف أسوار قصور آل سعود. إلا أن الراجح لدى المتابعين للعائلة المالكة عدم الأخذ بالرواية الرسمية المقدمة في الإعلام السعودي. وإن كان ذلك قاعدة عامة، فهي تتأكد مع قتل حارس الملوك الشخصي، اللواء عبد العزيز الفغم المطيري، لجملة ملابسات حول حادث قدّم برواية تشبه الروايات الرسمية لاختفاء الصحافي جمال خاشقجي، الذي قتل قبل عام من اليوم. وفي ظل حديث تصاعد في الآونة الأخيرة عن تعديل الملك سلمان بن عبد العزيز لصلاحيات نجله ولي العهد محمد بن سلمان، والتخفيف من حصر السلطات في يده، جاء الحادث المفاجئ والغامض ليطلق سيلاً من الروايات المتكهّنة بشأن حقيقة ما جرى ودوافعه، إن كان أمنياً وعملية تصفية. ففي فجر يوم الأحد، قتل صاحب المهمة الأمنية الأكثر حساسية، على يد صديق له. تحضر الشرطة في ظرف قياسي، والمفاجأة الأخرى أن «الجاني» يقتل أيضاً سريعاً على أيدي رجال الأمن، ليخفي أسرار الحادثة. لا إعلان حول أسباب القتل سوى أن ما في الأمر «خلاف شخصي» لم يستطع «حارس الملوك» حماية شخصه فيه، وهي ربما أول مهمة في وظيفة الرجل، أي التعامل مع مهاجمة من أحد المقرّبين.

بحسب ما نقلت وكالة الأنباء الرسمية عن المتحدث الإعلامي للشرطة، فإن الفغم كان في زيارة لصديقه تركي بن عبد العزيز السبتي، في منزله بحي الشاطئ في جدة، حين «دخل عليهما صديق لهما يدعى ممدوح بن مشعل آل علي». وهذا الأخير هو نجل عضو سابق في مجلس الشورى، وتابع المتحدث: «أثناء الحديث تطور النقاش بين الفغم وآل علي، فخرج الأخير من المنزل، وعاد وبحوزته سلاح ناري وأطلق النار على الفغم، ما أدى إلى إصابته (توفي في المستشفى) واثنين من الموجودين في المنزل، هما شقيق صاحب المنزل، وأحد العاملين من الجنسية الفيليبينية». ومن ثم هاجمت قوات الأمن آل علي الذي تحصّن في موقع ورفض الاستسلام وأطلق النار، ما أدى إلى رد الشرطة فقتلته وجرح 5 من عناصرها.

الفغم، بحسب ما تداول الإعلام السعودي، متخرّج في الكلية العسكرية للملك خالد، انتقل من الحرس الوطني إلى الحرس الملكي. سبق أن عمل مع الملك عبد الله وارثاً المهنة من والده الذي رافق الأخير 30 سنة، وقد رقّاه الملك سلمان إلى رتبة لواء.

(الأخبار)

سوريا

يمكن لتشكيل «اللجنة الدستورية» أن يُمهّد لقلب معطيات المشهد السوري. ومع أنّ التفاؤل بحدوث انفراجات فعلية ومباشرة يبدو «مغامرة» كبرى، فإنّ لحظة التوافق على التشكيل مؤهّلة بحد ذاتها لتحمل تغييرات جوهرية في الخريطة بأكملها، وبمختلف المعاني: الحقيقية والمجازية

ما بعد «الدستورية»
«قسد» و«الإخوان» أمام خرائط جديدة

تحدّه دمشق وحلفاؤها «مرحلة الدستورية» بانسجام، والأخوين على وقع التناقض (أ ف ب)

صهيب عنجريني

تشكّلت «اللجنة الدستوريّة» إذاً. كان المسار الطويل الذي أفضى إلى تشكيلها شائكاً ومعقّداً، بصورة تستنسخ معظم التوافقات السياسية التي عرفها الملف السوري، وهي ليست كثيرة بطبيعة الحال. يبدو تشابه المقدّمات، في نظر كثير من المتابعين، مؤشراً على ما قد تؤول إليه أحوال اللجنة بعد أن تزول «بهجة الحدث»، أو بعد انعقاد أولى جلساتها في مدة وجيزة (الموعد المفترض أواخر الشهر المقبل). في واقع الأمر، يحظى تحقّق هذا السيناريو بحظوظ كبيرة نظراً إلى تفاصيل كثيرة غير محسومة في شأن مَهمات اللجنة وآليات عملها.

في الوقت نفسه ثمّة معطيات تجعل لحظة التوافق النادرة هذه مؤهّلة لتشكل علامة فارقة في المسارات السورية المعقّدة. ويمكن استيناق «شارة البدء» المنتظرة وتأمّل المشهد الفريد الآخذ في الإرتسام راهناً. أبرز ملامح ذلك يتجلّى في التباينات الغريبة بين مواقف اثنين من اللاعبين الدوليين المؤثرين (واشنطن وأنقرة)، وبين أبرز الجماعات المحسوبة على كلّ منهما. وفيما تدخل دمشق وحلفاؤها «مرحلة الدستورية» بانسجام معهود (رغم وجود تباينات في شأن بعض التفاصيل)، تُرخي التناقضات المعلنة بظلالها على المقلب الآخر. ففي مقابل الترحيب الأميركي وتأكيد «الدعم» الذي كان أمراً لا بدّ منه لاكتمال خيوط التشكيل، جاءت مواقف «الإدارة الذاتيّة» ساخطةً ومندّدة.

وعلى نحو مماثل، يبرز التناقض بين «الدعم» التركي الرّسمي الذي كان بدوره ضرورياً لإمرار التشكيل وبين موقف جماعة «الإخوان المسلمين» بفرعها السوري الذي أصدر بياناً يهاجم فيه اللجنة، ويؤكد أن لا تمثيل (رسمياً أو غير رسمي) للجماعة فيها. تأتي هذه التناقضات مخالفةً لتصورات سابقة مفادها أن دعم واشنطن وأنقرة للخطوة سيكون كفيلاً بتظهير مواقف مُطابقة عن المجموعات المحسوبة عليهما، ولا سيّما في الشقّ التركي. ويصعب نوعه بعد «تغريدة» الرئيس دونالد ترامب الشهيرة، حول الانسحاب الأميركي المزعوم من «شرق الفرات». لا تقتصر معطيات المأزق على غياب التمثيل في «الدستورية»، بل تتعدّاه إلى تفصيل بالغ الأهميّة هو الغياب عن «خريطة توافق» نادرة بين كل اللاعبين الدوليين. كما تُفرز المؤشرات إضعافاً غير مباشر لموقف «قسد» و«مسد»، و«الذاتيّة»، وهو إضعاف يُرجّح أن يقود إلى تفعيل جديد للخطوط مع دمشق رغم المواقف المتصلّبة راهناً.

يرى مصدر دبلوماسي أوروبي أنّ «العلاقة بين سيناريوات شرق الفرات وبين اللجنة الدستورية مختلفة جذرياً عن نظيرتها في إدلب، والشمال المحسوب على المشيئة التركية». المصدر المقيم في بيروت، يؤكد في حديث إلى «الأخبار»، أنّ إشراك «الإدارة الذاتية» في إحدى مراحل الحلّ «لا يزال الأوفر حظّاً، وغالباً سيبقى كذلك». لكنه لا يوافق على أنّ «تناقض المواقف بين واشنطن وحلفائها على الأرض دليلٌ على تخلّ من واشنطن». ويرى خلافاً لذلك أنّ «الأميركيين يحرصون على الورقة الكردية، ما ينطبق على الورقة العشائرية أيضاً. فهاتان الورقتان هما الفاعلتان في الشرق السوري، ولن يكون التنازل عنهما خطوة مجانية». في الوقت نفسه يوافق المصدر على أنّ «الوضع الراهن ليس في مصلحة الإدارة الذاتية، ولا سيما مع التباين الهائل في الخبرة السياسية بينها وبين دمشق وأنقرة». إلى أين تقود هذه المعطيات؟ يُفضل الدبلوماسي «التريّث قليلاً» قبل القفز في التوقّعات.

في الوقت نفسه يحضر في بعض كواليس دمشق ارتياحٌ أولي إزاء معطيات «شرق الفرات» في ضوء تطورات المشهد السياسي، مع حرص بعض المصادر الواسعة الاطلاع على التذكير بأنّ «تفكيك التعقيدات التي تراكمت لسنوات لن يتمّ بين عشية وضحاها». لا تغامر المصادر السورية بالخوض في توقّعات «قبل جلاء كثير من التفاصيل»، إذ تبدو عودة الوفد السوري الرسمي من اجتماعات الجمعية العمومية للأمم

> **يبرز التناقض بين «الدعم» التركي الرسمي وموقف «الإخوان»**

المتحدة (نيويورك) محطة ضرورية قبل «تقييم الموقف». وتبدو لافتة اللهجة الإيجابية لدى الحديث عن أربيل وأدوارها المحتملة للتأثير في معادلات الشرق السوري. وتزداد الصورة وضوحاً مع المعلومات عن خطوات سورية لمعالجة أوضاع كثير من السوريين الموجودين بأعداد كبيرة في كردستان العراق. ومن المنتظر أن يزور القنصل السوري لدى بغداد رياض خضور أربيل في الأسبوع الأول من الشهر المقبل. ومن دون الكشف عن جدول اللقاءات المحتملة، تقول مصادر إعلامية سورية: إنّ القنصل سيجلس مع «الجالية السورية ويناقش تفاصيل مهمة، من بينها تسهيل استخراج أو تجديد جوازات السفر».

أنقرة و«إخوانها»

لم يكن لعقد «الدستورية» أن يكتمل دون تسهيل تركي، سواء أكان هذا التسهيل خطوة «تكتيكية» مؤقتة أم ناجماً عن «انعطاف استراتيجي» يمهّد لمقاربة مختلفة لمستقبل الملف السوري. ثمّة تفاصيل جوهرية سبقت تشكيل اللجنة تجب الإشارة إليها في ما يخصّ أداء أنقرة في هذا الشأن، وأبرزها يرتبط بأحدث تشكيل لـ«الحكومة المؤقتة»، وما رافقه من حرص تركي غير مسبوق على انتقاء وجوهها بعناية. تؤكد مصادر اطّلعت على مجريات ذلك التشكيل أن أنقرة طلبت للمرة الأولى الاطلاع على «السِّير الذاتية» لجميع المرشّحين مترجمةً إلى التركيّة، ليُصار إلى دراستها بعناية قبل أن تبصر التشكيلة النور في خلال مدة وافية. في السياق، كان لافتاً أنّ مَهمة «وزارة الدفاع» في «المؤقتة» كانت الوحيدة التي حُسم أمرها لمصلحة مرشّح بعينه، ومن دون عناء البحث عن منافسين محتملين. بطبيعة الحال، لم يكن المرشح المذكور سوى سليم إدريس، بما يحظى به من قبول أميركي (مستمر حتى الآن). يبدو هذا الخيار مفهوماً في إطار التوقيت الذي تزامن مع جولة جديدة من التناغم الأميركي ــ التركي بشأن «المنطقة الآمنة». وفي الوقت نفسه، يرجّح وجود صلة وثيقة بينه وبين ما قد تتطلّبه المرحلة المقبلة بـ«تحدياتها» الكبيرة في حسابات أنقرة بشأن إدلب أيضاً.

أين يمكن تبويب بيان «الإخوان» وسط كل ما تقدّم؟ «في إطار البحث عن العودة إلى ما قبل عام 2011»، على ما يرى معارض سوري بارز بعيد عن الأضواء منذ مدة. يشرح المصدر فكرته التي يؤكد فيها أنها «قائمة على معطيات دقيقة». يقول لـ«الأخبار» إنّ «هناك إجماعاً أميركياً وروسياً وعربياً، على أن إقحام الإخوان في المعادلة بالصورة التي يطمحون إليها لم يعد أمراً وارداً». ويشير إلى «أخذ ورد استمرّ طويلاً حول دور الجماعة المستقبلي... قوبلت محاولات أنقرة برفض شديد من النظام ومن ورائه موسكو. كما قوبلت برفض من واشنطن ومواقف إماراتية سعودية مصرية مماثلة».

بطبيعة الحال، لن يقود ما تقدّم إلى شقاق بين أنقرة و«الجماعة»، بقدر ما يبدو أنه يمهّد لـ«جولات جديدة في مضامير السياسة التي يجيد الطرفان (أنقرة والإخوان) التمايل فيها»، على حد تعبيره. أما أبرز ملامح الجولة المستقبلية، فـ«على الأرجح، عودة الإخوان إلى لعب أدوارهم من الخارج، من دون الانخراط الرسمي في أي حل، بما يشبه الالتفاف والعودة إلى ما قبل عام 2011، ليكونوا رأس حربة المعارضة مستقبلاً، أيا يكن ما ستتمخّض عنه التوافقات الدولية».

فلسطين

خلية «دوليب» تحت التعذيب
سامر عربيد في حالة الخطر

كما كل عملية، يجهد العدو الإسرائيلي في الكشف عن المنفّذ/ الخلية. هذه المرة انتهى التحقيق في عملية «دوليب» إلى أسير بحالة خطيرة جرّاء التعذيب، وهو المتهم بالمسؤولية الأساسية عن خلية من أربعة، إضافة إلى سلسلة اعتقالات متواصلة

بعد نحو شهر على عملية «دوليب» التي أدت إلى مقتل مستوطنة إسرائيلية وإصابة مستوطنين بانفجار عبوة ناسفة، أعلن العدو الإسرائيلي اعتقال الخلية المسؤولة عنها. إذ قال جهاز «الأمن العام» (الشاباك): إنه اعتقل أول من أمس «خلية فلسطينية» تتبع لـ«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» نفّذت العملية، وفي الوقت نفسه أفاد العدو بأن «المسؤول عن الخلية» تمّ تحويله بعد اعتقاله إلى مستشفى «هداسا عين كارم» في القدس المحتلة، وأن وضعه الصحي خطير بسبب التعذيب الذي تعرّض له خلال التحقيق. وكان لافتاً أن «الشاباك» برّر ما انتهى إليه «المتهم» بأنه «قنبلة موقوتة» و«يجب تعذيبه للحصول على معلومات منه منعاً لتنفيذ عملية جديدة»!

ونسبت أجهزة العدو إلى أفراد الخلية مسؤولية زرع عبوة ناسفة في 23 أغسطس/آب الماضي في عين بوبين التي يرتادها المتجوّلون. وتقع تلك العين بجانب مستوطنة «دوليب» بالقرب من رام الله وشط الضفة المحتلة. وقال «الشاباك»: إن «التحقيق مع أفراد الخلية المعتقلين مستمر»، موضحاً أن «جميع أعضاء الخلية من سكان منطقة رام الله، وينتمون إلى الجبهة الشعبية، وقد خطّطوا لعمليات أخرى منها خطف وإطلاق نار». كما قال إن قائد الخلية هو سامر عربيد (44 عاماً)، وإنه من أعدّ العبوة الناسفة وفجّرها عن بعد. أما العضو الثاني، فهو يزن حسين مغماس (25 عاماً) من قرية كوبر، وكان «شريكاً كاملاً في التخطيط والتنفيذ، والثالث هو نظام محمد (21 عاماً) من سكان بيرزيت»، علماً أن بيرزيت وكوبر تقعان بالقرب من مسرح العملية.

كذلك، تبيّن في التحقيق أن «جميع أفراد الخلية سبق أن قضوا مدداً متفاوتة في السجون بعد إدانتهم بأعمال أمنية»، كما زعم «الشاباك» أنهم «سلّموا للمحقّقين أثناء التحقيق معهم عبوة ناسفة أخرى كانت بحوزتهم». عقب الكشف عن التحقيقات، أوضحت وسائل إعلام عبرية أن مسؤول المجموعة، عربيد، في «حالة ميؤوس منها» بعد التحقيق معه «بإذن قضائي خاص». ونقلت القناة 13 العبرية أنه «تم نقل عربيد إلى المستشفى مع وجود خطر على حياته. تم التحقيق معه بتصاريح قانونية خاصة بسبب الشكّ في أن المجموعة كانت لديها عبوة أخرى ستستخدم لهجوم آخر»... أُدخل (الأسير) إلى المستشفى مع احتمال الإصابة بنوبة قلبية».

وسأل المراسل العسكري في «يديعوت أحرونوت» يوسي يهوشوع «ماذا

> **يقطن جميع أفراد الخلية في رام الله وينتمون إلى «الجبهة الشعبية»**

تتواصل الاعتقالات بشأن العملية وطاولت 27 منهم أسرى محررون (أ ف ب)

حدث خلال استجواب الشاباك لقائد الخلية التي نفّذت عملية النبع التي قتلت فيها رينا شنراب، حتى أدخل المستشفى في حالة صحية ميؤوس منها؟!»، لينقل عن مصادر أمنية إسرائيلية أن «التحقيق هو حول خلية تكتيكية وقاتلة قامت بهجوم خطير وخطّطت لآخر في المدى القريب. ولذلك خلال التحقيق تم العثور على عبوة أخرى وتفجيرها». أما صحيفة «هآرتس»، فشرعت تشرح أن «الشاباك حصل على إذن من كيان قانوني للتحقيق مع عربيد بوسائل غير عادية، وخلال التحقيق تعرّض إلى الضرب ونُقل إلى مستشفى هداسا في القدس في حالة خطيرة، ويخضع الآن إلى التخدير والتنفّس الاصطناعي». ونقلت عن مصدر أن «عربيد اعتُقل قبل أسبوعين، ولكن بسبب الصعوبة القانونية في تمديد أمر الاحتجاز الإداري تم إطلاق سراحه، وفي الأسبوع الماضي اعتُقل مرة أخرى بعد معلومات جديدة تفيد بأن لديه عبوة ناسفة»، مضيفة أن «التحقيق مع عربيد... تسبب في توتر بين المؤسسات الأمنية، لأن الضالعين في الأمر يُجمعون على أنه اعتُقل وهو بصحة جيدة».

ووفق مركز «الضمير» الحقوقي الذي يمثّل عربيد، «اعتُقل الأسير الأربعاء الماضي وكان بصحة جيدة، وتم نقله أمس ظهراً إلى المستشفى من دون تحديد السبب الذي أدى إلى تدهور حالته». وأشار المركز إلى «اعتقال عربيد في وقت سابق من هذا الشهر مع آخرين»، ثم الإفراج عنه عقب أسبوعين بعد رفض التصديق على إصدار مذكّرة توقيف إدارية في حقه، ثم أُعيد اعتقاله مرة أخرى صباح الأربعاء الماضي واقتيد إلى سجن المسكوبية في القدس.

(الأخبار)

العراق

إطاحة الساعدي: بداية تصفية «الوجوه الأميركية»؟

في «بلاد الرافدين»، ثمة من يرى في الولايات المتحدة ضمانة للمنصب. اليوم، يحاول عادل عبد المهدي كسر هذا «المفهوم». حراك «حسم» انتماء الضباط، و«الحدّ» من تواصلهم مع السفارات، وتحديداً الأميركية، أطلق مطلع العام. ضباط كبار أُحيلوا إلى إمرة وزارة الدفاع، بصمت. إلا أن عبد الوهاب الساعدي «النجم الفايسبوكي» رفض القرار، مفضّلاً السجن، متكئاً على «الالتفاف الشعبي». أسبابٌ عديدة حرّكت ملف الرجل، إلا أن مرحلة جديدة كُرّست: التواصل مع الأميركي من «المحظورات»!

بغداد ـ **الأخبار**

إقالة قائد «قوات مكافحة الإرهاب» الفريق ركن عبد الوهاب الساعدي، من منصبه، «جاءت متأخرة». هكذا علّق المفتش العام لوزارة الداخلية جمال الأسدي على قرار رئيس الوزراء عادل عبد المهدي بإحالة الساعدي إلى إمرة وزارة الدفاع، موضحاً أنه «وبعد التحقق والتدقيق في المعلومات الواردة، تبيّن أن للرجل اتصالات مع جهات أجنبية متكررة، خارج نطاق عمله المهني والعسكري». رئيس الوزراء، بدوره، أكّد في حديث صحافي أنه «لا رجعة عن القرار، إذ نقلناه إلى مكان مشرّف»، موضحاً أن «هناك طلباً من رئيس الجهاز طالب شغاتي، بنقل الساعدي». وأضاف: «قد تكون هنالك شكوى من الساعدي، ولكن يجب أن تكون بعد التنفيذ، فلا يمكن أن يكون للجهاز رئيسان».

اللافت في تصريحات عبد المهدي الإشارة إلى السبب الحقيقي المحرّك لقراره، بالقول إن «ضباطاً يرتادون السفارات هو أمرٌ غير مقبول وغير ممكن»، مبيّناً أنه «لا يمكن ترك المؤسسة العسكرية لأهواء شخصية، سواء كانت أهواء القائد العام أم أي شخصية أخرى». وختم حديثه بالإشارة إلى أن «الضابط لا يختار موقعه إنما يؤمر وينفذ... والذهاب إلى الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي خطأ كبير وغير مقبول»، إذ أثار قرار «الإقصاء» غضباً كبيراً لدى فئة من الشارع العراقي ومنصات التواصل الاجتماعي، فتحوّل إلى مادة للسجال السياسي، وظُفت للتصويب على الحكومة ورئيسها.

مصادر حكومية عديدة لفتت في حديث إلى «الأخبار» إلى أن دوافع الإحالة، التي بعد دراستها اتخذ هذا القرار، مقسّمة على ثلاثة مستويات: الشبهة الأمنية في الدرجة الأولى، والعلاقة المتوترة مع رئيسه (شغاتي) في الدرجة الثانية، وملفات الفساد المتّهم بها في الدرجة الثالثة». وفي هذا الإطار، كان بارزاً ما شكفته وكالة «فرانس برس»، نقلاً عن مسؤول حكومي، أن «قياديين لفصيلين في الحشد الشعبي مارسا ضغوطاً لتنحية الساعدي، المقرّب من واشنطن».

> **اتّسمت العلاقة بين طالب شغاتي وعبد الوهاب الساعدي بـ«التوتر الدائم»**

في الحديث عن «المستوى الأوّل»، كان عبد المهدي واضحاً: «التردّد إلى السفارات أمر غير مقبول». رسم رئيس الوزراء «خطّاً أحمر» أمام ضباط اعتبروا «العلاقة» مع السفارة الأميركية – على وجه الخصوص – ليست «جرماً»، خاصة أن لواشنطن الدور الأبرز في تأسيس «جهاز مكافحة الإرهاب»، وتدريبه وتقديم المشورة له (2003 – 2019). هنا، يحاول مصدر أمني، في حديث إلى «الأخبار»، شرح «القاعدة» الجديدة التي صاغها عبد المهدي: في ميدان الحرب على تنظيم «داعش»، كان التواصل مع المستشارين الأميركيين مبرّراً (بمستوى محدّد، ولضباط مشخّصين)، إلا أنه بعد انتهاء الحرب (كانون الأوّل/ ديسمبر 2017)، لم يعد مبرّراً أيّ تواصل «من دون علم القائد الأعلى للقوات المسلحة».

ثمة من يقول من الأمنيين إن الساعدي نسج علاقات مع الأميركيين «مثيرة للشك والشبهة». بعضهم ذهب إلى القول إن «حكومة الإنقاذ، التي رُوّج لها أواخر أيام (رئيس الوزراء السابق حيدر) العبادي، بدعم أميركي مباشر، كانت رئاستها ستُسند إلى الساعدي نفسه». هؤلاء، يصفونه بـ«أحد خيارات السفارة الأميركية، وحكومة الإنقاذ مشروع جاهز ينتظر فقط الساعة الصفر». كذلك، ثمة من يسأل عن سفر الساعدي إلى الولايات المتحدة، ربيع 2018، ومكوثه هناك مدة 40 يوماً من دون التنسيق مع أي جهة حكومية، معتمداً فقط على «غطاء» منحه إيّاه العبادي، الذي عمل على صعود نجمه بعد معركة الفلوجة 2016 مقابل صعود نجم عدد من قادة «الحشد» آنذاك. يسأل هؤلاء عمّا فعله الساعدي في الولايات المتحدة: من التقى؟ ماذا تسقّ؟ ما هو الدور المطلوب منه؟ خصوصاً أن الرجل، وفي لقاءاته الخاصة، ذهب إلى القول: «أستطيع القضاء على أحد في الحديث عن «المستوى الثاني»، أما في الحديث عن «المستوى الثالث»، فتختصره مصادر عسكرية رفيعة بـ«صراع أجهزة»، مضيفة أنّه «منذ 3 أشهر يُناقش الموضوع بعيداً من الأضواء». تقول المصادر إن العلاقة بينهما متوترة جداً، ومردّها إلى «شخصية الرجلين»، فـ«شغاتي يمتلك كاريزما معيّنة، ولا يريد أحداً غيره من ضباط الجهاز البروز إعلامياً، ولا يقبل أيضاً بأن ينافسه أحد على منصبه (طرح بعض الأوساط السياسية الساعدي خليفة لشغاتي، المدّدة خدمته منذ سنوات)»، مشيرة إلى أن «الساعدي، ومنذ صعود نجمه، بات محبوباً جماهيرياً، وهذا لا يُناسب شغاتي، الذي وصفه بالخطر عليه».

هنا، يوجّه السؤال: هل ما جرى هو تطهير لمؤسسات الدولة من «الوجوه الأميركية»؟ تجيب مصادر حكومية وعسكرية، عديدة، بأن عبد المهدي، ومنذ مطلع العام الجاري، أحال العديد من الضباط، إمّا إلى التقاعد أو إلى الإمرة، للأسباب عينها (بعضهم أحيل لبلوغه سن التقاعد، كقائد قوات «الجهاز» عبد الغني الأسدي)، لكنهم – عكس الساعدي – «لم يثيروا أي ضجّة أو هلع إعلامي، بل التزموا وبصمت بالقرار»، مؤكّدةً أن «أسماء كبيرة ستحال إلى الإمرة، قريباً، وللأسباب عينها».

عملياً، ووفق المصادر، فإن تصفية «الوجوه الأميركية» ستكون بقدر وبشكل يحفظ «توازن القوى» في المؤسسة العسكرية – الأمنية، من دون أن يثير ذلك «حساسية» الأميركيين. فشغاتي، وبإجماع مختلف القوى السياسية والعسكرية، له علاقاته «المميزة» مع واشنطن، إلا أنه – في الوقت عينه – يدرك «حجمه» في «لعبة التوازن». وعليه، أجاد توظيف «تورّط» الساعدي، فأطاح بأقرب منافسيه، مكرّساً نفسه واحداً من حلقات التواصل بين بغداد – واشنطن. وإلى الحديث عن «المستوى الثالث»، فإن المصادر تفضّل عدم «الغوص» في هذا الملف، رافضة نفي أو تثبيت أن سبب الإحالة «شبهات أخلاقية تحوم حوله، أو الضلوع في ملفات فساد مُتهم بها». ثمة من يقول إن «الحلقة الضيقة» المحيطة بالساعدي هي المحرّك والمؤثر في قراراته، وهنا يُفسّر تلميح عبد المهدي وقوله إنه «لا يمكن ترك المؤسسة العسكرية لأهواء شخصية».

سافر الساعدي إلى الولايات المتحدة، ربيع 2018، ومكث هناك مدة 40 يوماً من دون أن ينسّق مع أي جهة حكومية

مصر

«انتصار» منقوص للنظام: إصلاحات شكليّة قريباً

انتصر النظام في مواجهة الدعوة الاولى لإسقاطه، مدعوماً بالقوة ومحاولة فرض الامر الواقع. لكنه الآن مضطرّ إلى إصلاحات شكلية مع تعديل وزاري مرتقب الشهر المقبل

القاهرة ـ الأخبار

انتهت الجمعة الثانية، وربما الأخيرة لمواجهة الدولة المصرية. دفع النظام بالأمن لمنع المعارضين، ووفّر الحماية للمؤيدين الذين تلقوا رشوة على شكل سلعٍ غذائية. كان هؤلاء قد حُشدوا من مصانع وشركات مختلفة، سعى أصحابها من رجال الأعمال إلى كسب ودّ النظام. هذه «الهزيمة»، وإن أظهرت القوة التي يتحدث بها عبد الفتاح السيسي مدعوماً بالجيش والشرطة، فإنها أوصلت رسالة إليه عن حالة الغضب في الشارع الذي يجري العمل على تهدئته سريعاً. هكذا خلص أصحاب القرار إلى ضرورة إصدار مجموعة قرارات جديدة، لأن ما قبل يوم جمعة 27 أيلول/سبتمبر لن يكون كما بعده.

مصادر قريبة من الرئاسة تحدثت عن تعديل وزاري قريب، لكنه لن يشمل رئيس الحكومة مصطفى مدبولي، وإنما سيقتصر على تغيير يشمل ما بين خمسة إلى عشرة وزراء على الأقل، كما سيأتي عبر مجلس النواب فور عودة الأخير إلى الانعقاد الشهر المقبل. ومن الآن تقول المصادر: تجري الأجهزة الأمنية تحريات عن المرشحين لخلافة الوزراء المستبعدين. وفق المصادر نفسها، بدأ السيسي لقاءات منفردة مع الوزراء في حضور مدبولي، وذلك لـ«تقييمهم شخصياً واتخاذ قرار بمدى قدرتهم على الاستمرار في مناصبهم»، مشيرة إلى أن هناك بعض الوزراء تمّ الاستقرار على استبعادهم، وفي مقدمهم وزيرة الصحة هالة زايد. أيضاً يتحدث المقرّبون من النظام عن تغييرات كبيرة في السياسة الإعلامية، ومحاولة لإحداث حالة من الحراك السياسي والانفتاح على المعارضة خلال الأيام المقبلة عبر لقاءات «على مستوى عالٍ من التمثيل»، إضافة إلى إجراءات أخرى مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية تدرسها الحكومة. لكن لن يكون هناك تغيير في التعامل مع جماعة «الإخوان المسلمين» المحظورة ومع أعضائها، بل ستتواصل عمليات التصفية التي تنفذها وزارة الداخلية والجيش وعلى نحو «أكثر عنفاً من أي وقت»، خاصة في ظل المبالغة في التحذيرات الأمنية.

(أ ف ب)

> يجري السيسي تعديلاً وزارياً واسعاً قريباً مع ثبات رئيس الحكومة

أما التقارير المخابراتية التي قُدّمت إلى الرئيس، فنبهته إلى تحرّكات للضغط على النظام مجدداً في 25 كانون الثاني/يناير المقبل، وأنه ربما تجري الدعوة إلى تظاهرات أخرى قبلها «لاستنزاف قوة الجيش والشرطة»، ولذلك تم الاتفاق على استمرار حالة الاستنفار في البلاد حتى إشعار آخر. وعلى رغم أن القبضة الأمنية منعت الآلاف من النزول إلى الشوارع، أشارت التقارير إلى أهمية التعامل مع حالة الغضب، مع دعوتها السيسي إلى حضور افتتاح لمشروعات جديدة خلال الأيام المقبلة والتحدث عن مواجهة الإرهاب، لكن «دون الدعوة لتفويض جديد من الشارع»، كما لمّح في حديثه أخيراً.

تحليل إخباري

مفاوضات لحماية نتنياهو أو لتشكيل حكومة؟

علي حيدر

تلقّف حزب «الليكود» خطة الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين، وحوّلها إلى قاعدة للمفاوضات مع كتلة «أزرق أبيض»، في تكتيك يهدف إلى وضع منافسه أمام خيارين: قبول الصيغة التي تكرّس زعيم الحزب بنيامين نتنياهو في منصبه، أو أن يتحمل التكتل مسؤولية تعثّر المفاوضات والذهاب نحو انتخابات مبكرة. أهمية هذه الخطة عند «الليكود» تنبع من كونها تلبي مخاوف نتنياهو، وفي الوقت نفسه تؤدي إلى إخراج المنظومة السياسية من الشلل التي تعاني منه. يستند جوهر خطة ريفلين إلى تولي نتنياهو رئاسة الحكومة في إطار حكومة وحدة، وفي حال توجيه لائحة اتهام في حقه، يبقى في منصبه من الذي يقترحه رئيس الدولة، تُمدّد الأيام المئة لضمان استمرار الحكومة وبقاء نتنياهو في منصبه.

من الواضح أن هدف ريفلين هو طمأنة نتنياهو الذي يريد التحصّن بمنصب رئاسة الوزراء في حال صدور لائحة اتهام في حقه. وتهدف الخطة أيضاً إلى منح صلاحيات رئاسة الحكومة لغانتس في حال صدور لائحة اتهام، على أمل أن يلبي ذلك مطالب خصوم نتنياهو. ويبدو أن الرئيس الإسرائيلي بلور هذه الخطوة انطلاقاً من كونها الحل الوسط الممكن الذي قد يوفّر الأرضية للجمع بين الطرفين في حكومة واحدة، خاصة أن كليهما غير قادر على التشكيل دون الآخر (في ظل الاصطفاف القائم في المعسكر المضادّ لتحالف نتنياهو). وفي ضوء ذلك، يتضح عملياً أن جوهر المفاوضات يرتكز حول ما يوفر لنتنياهو الحماية من القضاء أكثر من كونه بحثاً عن قواسم سياسية مشتركة لتشكيل الحكومة.

«الليكود» أكّد في بيان أن مندوبَيه أوضحا لطاقم التفاوض عن «أزرق أبيض» أنهما يقبلان الخطوط العريضة التي حدّدها ريفلين، لكنهم (تكتل غانتس) لم يستجيبوا بوضوح لهذا المقترح. ويراهنون في «الليكود» على أن حصر الخيارات أمام الأخير بين حكومة على أساس خطة ريفلين، أو إعادة التكليف ورفضه للاتفاق، يعني كله عملياً تحمله مسؤولية انتخابات مبكرة للمرة الثالثة، خاصة أن «الليكود» وافق على خطة الرئيس. وينبع الرهان على مفاعيل هذا الخيار انطلاقاً من أن غانتس غير قادر في كل السيناريوات على تشكيل حكومة من دون «الليكود» في حال انتقل التكليف إليه.

في هذا السياق، يستخدم «الليكود» التلويح بإعادة التكليف كأداة للضغط على «أزرق أبيض»، خاصة أنه في حال فشل غانتس في تشكيل الحكومة، ستُختصر الطريق نحو انتخابات مبكرة، أو يجري التوصل إلى صيغة مشتركة، وتعود الكرة مرة أخرى إلى خطة ريفلين. وفي هذا المجال، تتحدث تقارير إعلامية أن نتنياهو سيُعيد خلال أيام معدودة التكليف إلى رئاسة الدولة، اللافت جداً أنه تجري حياكة قوانين وتسيير شؤون دولة من أجل حماية رئيس حكومة متّهم بالفساد. ويعود ذلك إلى التفاف «الليكود»، إذ من الواضح أنه يحكم سيطرته عليه. بالموازاة، واضحٌ أن تكتل اليمين الديني والعلماني، إضافة إلى الحريديين حوله، عزّز قدرته على المساومة، وشلّ الكيان على المستوى السياسي رغم ما يترتب على ذلك من تداعيات.

في المقابل، تؤكد تقارير إعلامية أن «أزرق أبيض» لم يغلق الاستناد إلى خطة ريفلين، لكن غانتس يشترط لاستئناف المحادثات أن يوافق نتنياهو على إجراء مفاوضات كممثل عن «الليكود» فقط، وأن يوافق على الانفصال عن كتلة اليمين والحريديين التي تمثل 55 عضو كنيست. ووفق تقارير أخرى، كان غانتس على استعداد للانضمام إلى حكومة برئاسة نتنياهو، لكن يبدو أن المعارضة الشديدة داخل الكتلة لهذا الخيار، وتحديداً من قبل يائير لابيد وموشيه يعلون، حالت دون ذلك. وهو ما يصوّبون عليه في «الليكود»، في محاولة للقول: إن خلافات داخلية (داخل «أزرق أبيض») تحول دون حكومة وحدة.

وبينما ترجّح تقديرات أن يعلن نتنياهو خلال هذا الأسبوع فشله في تشكيل الحكومة ويعيد التكليف إلى الرئيس، تحدثت تقارير أيضاً عن لقاء مرتقب بين نتنياهو وغانتس الأربعاء المقبل. مع ذلك، يفضلون في «أزرق أبيض» أن يتلقى غانتس تفويضه بتشكيل الحكومة بعد الأربعاء، انطلاقاً من تقدير أن نتنياهو سيكون أضعف بعد هذا التاريخ الذي يرمز إلى استجوابه الأخير، قبل اتخاذ قرار نهائي بخصوص لائحة الاتهام.

> من المحتمل ان يعلن نتنياهو هذا الاسبوع فشله في تشكيل الحكومة

دون أن يمارس صلاحياته التي تنتقل إلى قائمقام رئيس الحكومة بني غانتس. بتعبير آخر: أن يتولى غانتس رئاستها «فعلياً» من دون أن يستقيل نتنياهو من منصبه في حال توجيه لائحة اتهام رسمية في حقه. ولقوننة هذا المسار، يجري تعديل قانون أساس الحكومة الذي ينص على أنه في حال توقف رئيس الحكومة عن ممارسة صلاحياته، يقوم بذلك بدلاً منه قائمقام رئيس الحكومة لمدة 100 يوم (ما يُسمى التعذر أو العجز عن ممارسة صلاحياته). بعد مضي هذه المدة، يعتبر رئيس الحكومة في حالة عجز دائم عن ممارسة صلاحياته وتسقط الحكومة. وبموجب التعديل

برتكز جوهر المفاوضات على حماية نتنياهو اكثر من البحث عن قواسم سياسية مشتركة (أ ف ب)

الولايات المتحدة

الديموقراطيون «يجازفون» بمرشّحهم: جو بايدن في وضعٍ حرج

يبدو أن مساعي الحزب الديموقراطي للتأثير في نتائج انتخابات 2020 لمصلحة مرشّحه قد ترتدّ عليه، خصوصاً أن جو بايدن، محور القضية التي أُطلقت على خلفيتها تحقيقٌ لمساءلة دونالد ترامب، سيكون في موقف صعب على المدى المتوسّط في حال تقرّر التحقيق في أنشطته حين كان نائباً لباراك أوباما

يواجه جو بايدن خطر الخروج من هذه المعركة متضرراً كثيراً (أ ف ب)

سعى الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى حشد مؤيّديه في مواجهة تحقيق أطلقه نواب ديموقراطيون على خلفيّة سوء استخدام مزعوم للسلطة قد يمهّد لمساءلته، بشبهة أنه طلب من نظيره الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي التحقيق في شبهات فساد تطاول جو بايدن. ولا يبدو الأخير في حالٍ أفضل، إذ يُتوقّع أن تنعكس هذه القضية على مساعيه لنيل ترشيح الحزب الديموقراطي لرئاسيات 2020. متوجهاً إلى مؤيّديه، حذّر ترامب من أنّ «بلادنا معرّضة إلى خطر لم يسبق له مثيل»، تحذيرٌ جاء في مقطع مصوّر نُشر عبر حسابه في «تويتر»، يهاجم فيه خصومه الديموقراطيين الذين «يريدون أخذ أسلحتكم، وأخذ تغطيتكم الصحية، وأخذ أصواتكم». لكنه أكّد: «لن ندع ذلك يحدث أبداً، لأن (مصير) بلدنا على المحكّ بشكل لم يسبق له مثيل. الأمر بمنتهى البساطة، هم يحاولون إيقافي لأنني أكافح من أجلكم. ولن أدع ذلك يحدث». وفي تغريدات أخرى، كرّر أن التحقيق الهادف إلى مساءلته هو «حملة مطاردة» سياسية، معتبراً أنّ النائب الديموقراطي آدم شيف، رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب التي تحقّق في تصرفات الرئيس، قد شوّه سمعته وأن على شيف أن يستقيل.

وفي خطوةٍ نادرة، أطلق الديموقراطيون الأسبوع الماضي الرصاصة الأولى في إجراءات عزل ترامب بشبهة أنه طلب من زيلينسكي، خلال مكالمة هاتفية في تموز/يوليو الماضي، التحقيق حول خصمه بايدن، بسعيه للحصول على مساعدة دولة أجنبية لـ«تقويض» ترشّح الأخير. وطالب رؤساء لجان الخارجية والاستخبارات والإشراف على السلطة التنفيذية في مجلس النواب وزير الخارجية مايك بومبيو، بتزويدهم وثائق حول قضيّة أوكرانيا بغية «تسريع» التحقيق الرامي إلى عزل الرئيس. وجاء في بيانهم أنّ «رفضكم الامتثال لهذه المطالبة سيُشكّل دليلاً على عرقلة تحقيق مجلس» النواب في هذا الإجراء.

لكن هذه القضية لا تخص ترامب وحده، خصوصاً أن بايدن يشكّل محورها؛ وإذا كان في استطاعة الأخير الاستفادة من الدفع الذي أعطته إياه القضية على حساب عدد كبير من منافسيه في الانتخابات التمهيدية للحزب الديموقراطي، فإنه يواجه خطر الخروج من المعركة متضرّراً كثيراً. ووصلت المشكلات إلى نائب الرئيس السابق عبر ابنه هنتر بايدن، المحامي البالغ 49 عاماً الذي انضمّ إلى مجلس إدارة مجموعة «بوريسما» للغاز في أوكرانيا عام 2014، عندما كان والده في منصبه، في الوقت نفسه، كان جو بايدن يمارس ضغطاً جنباً إلى جنب الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لإقصاء النائب العام الأوكراني المتهم بالتغاضي عن مشكلات فساد مستشرٍ في بلده.

> حذّر ترامب من انّ «بلادنا معرّضة إلى خطر لم يسبق له مثيل»

يرى الرئيس الأميركي وأوساطه أن تسلسل الأحداث مشبوه ويتهم منافسه الديموقراطي بأنّه طلب إقالة النائب العام الأوكراني لحماية ابنه. ومن دون أن يكون في الأمر فساد بالمعنى الحرفي، فإنّ المحسوبية التي تفوح من مسألة تعيين ابنه في شركة «بوريسما» قد تسيء إليه. في هذا السياق، تقول وسائل إعلام أميركية: إن هنتر كان يجني خمسين ألف دولار شهرياً، علماً أنه لا يتمتع بكفاءات واضحة في مجال الطاقة. من هنا، رأى رئيس الوزراء الأوكراني السابق ميكولا أزاروف أن على كيف التحقيق في أنشطة بايدن، لتحديد هل دوره في الشركة يتماشى مع قوانين البلاد. وفي مقابلة مع «رويترز»، قال أزاروف: «إنها حقيقة (فترة إدارته وراتبه) وليست خيالاً. لا بد من التحقيق في ذلك حتى يتسنى وضع النقاط على الحروف».

(الأخبار)

استراحة

كلمات متقاطعة 3268

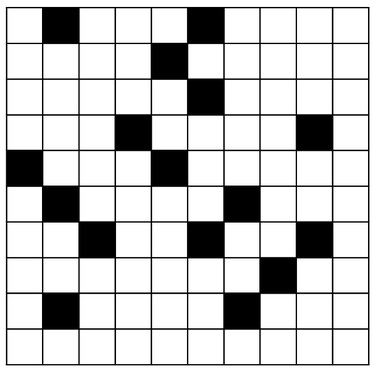

أفقيا

1- صادق من الناس وصاحب ثقة – يحمله كل إنسان – 2- منطقة في شرق فرنسا مشهورة بالفرة الحريجية – من الفاكهة المميزة تُزرع في لبنان بشكل واسع – 3- ما يُزار من أماكن الأولياء – من مؤلفات الأديب الراحل منخائيل نعيمة باللغة الإنكليزية – 4- ماركة سيارات – مخلص من النّاس – 5- نبات يُزرع منذ القدم ينتج ليفاً متيناً صالحاً لصنع الحبال والخيطان – عسير وصعب من الأعمال – 6- بقرة وحشية – لباس ترتديه الهندبّات – 7- متشابهان – قلب الثمرة – بواسطتي – 8- وسخ الظفر – تصدر عن القيادة العسكرية للجنود لتنفيذ المهمات – 9- يدقّ الجرس – ضحك في ضعف – 10- أقدم ولايات أوستراليا وأكثرها إكتظاظاً بالسكان

عمودياً

1- جسر روماني في كسروان – 2- من الفاكهة – خاصته وملكه – من الطيور – 3- يصاحبان الشخص في سفره او سيره – عاصفة بحرية – 4- امبراطور روماني عُرف بالطاغية أحرق روما – ضمير متصل – 5- ضرب بيديه – لعب ومرح – 6- بسط قدميه – صفة إنتقال المال من شخص الى شخص آخر بعد وفاته – 7- يُستخرج من الشمندر – عائلة مستشرق فرنسي راحل له معجم عربي فرنسي كبير – 8- أرخبيل أميركي في أوقيانيا شهد هزيمة الأسطول الياباني أمام الأميركيين خلال الحرب العالمية الثانية – أبرّ بالوعد – 9- ضد خالف – أغلظ أوتار العود – 10- قناة ملاحة فرنسية تصل نهر غارون بالمتوسط – سفيرتنا الى النجوم

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- ميشال ساردو – 2- اوكلاهوما – 3- لم – ستون – بغ – 4- شهر – اكرا – 5- ما – مارسو – 6- كدح – يرسل – 7- تيبر – س س س – 8- بدرخان – ياس – 9- يا – ين – أكفا – 10- سامي كلارك

عمودياً

1- مالك مكتبي – 2- يوم – اديداس – 3- شك – حبر – 4- السهم – رخيم – 5- لاتران – اني – 6- سهو – سنّ – 7- أوناسيس – ال – 8- رم – كورسيكا – 9- دابر – أفر – 10- غاي لوساك

sudoku 3268

	5	7				9	2	
3			4		2			1
1		4				6		
4			5	2				7
5		2		9				3
	7				6		8	
2			7				5	
	1	9				7		2
	6				4		1	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3267

8	3	7	2	4	6	9	5	1
4	5	1	3	7	9	8	6	2
9	6	2	8	1	5	4	7	3
7	8	5	4	6	1	2	3	9
6	1	3	9	8	2	7	4	5
2	9	4	5	3	7	6	1	8
3	2	9	7	5	4	1	8	6
1	7	8	6	9	3	5	2	4
5	4	6	1	2	8	3	9	7

مشاهير 3268

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

سياسي أردني (1919-1960) ورئيس حكومة لمرتين. شهدت فترة توليه رئاسة الوزارة إقامة مشروعات هادفة وتطوراً في الأداء الإعلامي والإذاعي. اغتيل بانفجار ضخم

5+6+8+7+4 = خلاف علامة الطرح ■ 1+2+3+10 = ضعف ونحافة ■ 9+11 = للنداء

حل الشبكة الماضية: لورانس كراوس

إعداد نعوم مسعود

إعلانات رسمية

إعلان تبليغ سنداً لاحكام المادة 409 أ.م.م.
صادر عن دائرة تنفيذ طرابلس
بالمعاملة التنفيذية رقم 2018/247
للمنفذ عليها: سعدة حنا رفول - أردة - مجهولة الإقامة.
بمقتضى المعاملة التنفيذية: 2018/247
المنفذة بوجهك من المنفذ: ابراهيم سليمان رفول الخوري بوكالة الاستاذ انطوان يمين وبموجب حكم الابتدائية بالشمال الفصل 15/2017 تاريخ 2017/2/20
موضوع: ازالة الشيوع بالعقار /434/ أردة العقارية
يقتضي حضورك لقلم الدائرة بالذات أو بالواسطة القانونية لإستلام الانذار التنفيذي ومرفقاته واتخاذ مقام لك ضمن نطاقها والجواب بمهلة 5 أيام وبانقضائها يعتبر كل تبليغ لك ضمن نطاقها صحيحاً ويصار لمتابعة التنفيذ لآخر المراحل.
مأمور التنفيذ
أحمد أنس عثمان

إعلان تبليغ سنداً لاحكام المادة 409 أ.م.م.
صادر عن دائرة تنفيذ طرابلس
بالمعاملة التنفيذية رقم 2019/116
للمنفذ عليهم: لبيب فيليب رزق الله ومروريس والبدا وفارا رينه رزق الله من شكا الأصل مجهولي محل الاقامة حالياً.
بمقتضى المعاملة التنفيذية: 2019/116
المنفذة بوجهك من المنفذ: انطوان شكري الطويل بوكالة الاستاذ كنعان ونسا بموجب حكم الغرفة الابتدائية بالشمال رقم 2014/68 تاريخ 2014/4/14
موضوع: ازالة الشيوع بالعقار /21/ شكا العقارية
يقتضي حضورك لقلم الدائرة بالذات أو بالواسطة القانونية لإستلام الانذار التنفيذي ومرفقاته واتخاذ مقام لك ضمن نطاقها والجواب بمهلة 5 أيام وبانقضائها يعتبر كل تبليغ لك ضمن نطاقها صحيحاً ويصار لمتابعة التنفيذ لآخر المراحل.
مأمور التنفيذ
أحمد أنس عثمان

إعلان تبليغ سنداً لاحكام المادة 409 أ.م.م.
صادر عن دائرة تنفيذ طرابلس
بالمعاملة التنفيذية رقم 2019/116
للمنفذ عليهم: لبيب فيليب رزق الله ومروريس والبدا وفارا رينه رزق الله من شكا الأصل مجهولي محل الاقامة حالياً.
بمقتضى المعاملة التنفيذية: 2019/116
المنفذة بوجهك من المنفذ: انطوان شكري الطويل بوكالة الاستاذ كنعان ونسا بموجب حكم الغرفة الابتدائية بالشمال رقم 2014/68 تاريخ 2014/4/14
موضوع: ازالة الشيوع بالعقار /21/ شكا العقارية
يقتضي حضورك لقلم الدائرة بالذات أو بالواسطة القانونية لإستلام الانذار التنفيذي ومرفقاته واتخاذ مقام لك ضمن نطاقها والجواب بمهلة 5 أيام وبانقضائها يعتبر كل تبليغ لك ضمن نطاقها صحيحاً ويصار لمتابعة التنفيذ لآخر المراحل.
مأمور التنفيذ
أحمد أنس عثمان

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب محمد عثمان بيان لموكله محمد اسعد الجمال سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 2307 بعلبك.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب محمد احمد رعد لموكلة موكلته ريم احمد جعفر سند تمليك بدل ضائع بالعقار 1516 الطيبة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان
من امانه السجل العقاري في الشوف
طلبت داليا فوزي سليم وكيلة فوزي نسيب سليم سندي ملكية بدل ضائع للقسمين 6 و9 من العقار 866 السمقانية.
للمعترض مراجعته الامانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

اعلان
من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب نبيل محمد رضى فرحات بوكالته عن حيان وصفي فرحات بصفته احد ورثة وصفي شريف فرحات سند بدل عن ضائع باسم مورثه/ وصفي شريف فرحات بالقسم 13 من العقار 365 باشورة.
للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

اعلان بيع بالمزاد العلني
صادر عن دائرة تنفيذ الدامور
القاضي ستيفاني الراسي
بالمعاملة التنفيذية 2018/2
طالب التنفيذ: بنك بيروت ش.م.ل/
وكيله المحامي وسام كرم
المنفذ عليهما: محمود اكرم نحاس
حياة المصري
الموضوع: عقد قرض سكني - قيمة الدين /108,079,432/ل.ل. عدا اللواحق.
تاريخ تبلغ الانذار بالنشر بتاريخ: 2018/4/18
تاريخ قرار الحجز: 2018/6/13 - تاريخ تسجيله 2018/7/5
تاريخ محضر وصف العقار: 2019/1/2
تاريخ تسجيله: 2019/2/12
العقار المطروح للبيع: القسم 11/من العقار /204/ سبلين
عبارة عن شقة سكنية مؤلفة من مدخل وصالون وطعام مفتوحين على بعضهما البعض وثلاث غرف نوم ومطبخ وحمام واحد كبير واربع شرفات واحدة منها مقفلة بالالمنيوم والزجاج وهي شرفة المطبخ، كما يوجد متخت فوق الحمام وهي تقع في الطابق الثالث - الجهة الشرقية من البناء الواقع في منطقة وادي الزينة في بلدة سبلين، تصل اليه عبر طريق معبّدة.
مساحته: 111 م2 تقريباً
التخمين: /125000/د. أميركي
بدل الطرح المقرر: /75000/د. أميركي
موعد المزايدة ومكانها: نهار الاربعاء الواقع في 2019/11/13 الساعة الحادية عشرة من قبل الظهر أمام رئيس دائرة تنفيذ الدامور.
شروط البيع: على الراغب بالشراء وقبل المباشرة بالمزايدة أن يودع باسم رئيس دائرة تنفيذ الدامور أو مصرف مقبول قيمة الطرح المقرر وعليه اتخاذ محل اقامة له ضمن نطاق هذه الدائرة اذا لم يكن له مقام فيها وعليه خلال ثلاثة ايام التي تلي الاحالة دفع الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر على عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه خلال عشرين يوماً تلي الاحالة دفع الثمن ورسم الدلالة 5% والتسجيل.
مأمور التنفيذ
يمامة حجار

إعلان بيع سيارة صادر عن
محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
عدد 2011/1166
تباع بالمزاد العلني الاثنين 2019/10/14 الساعة 2:30 بعد الظهر سيارة المنفذ عليه فضل علي رمال ماركة باب اف SEDAN رقم /177995/و موديل 2001 لون فضي المحجوزة تحصيلاً لدين الشركة الدولية للتمويل - لبنان ش.م.ل. وكيلتها المحامية ماري شهوان البالغ /13593/د.أ. عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ /1328/$ والمطروحة بمبلغ /1000/$ او ما يعادله بالعملة الوطنية ويترتب عليها رسوم ميكانيك لغاية 2019 /2,629,000/ل.ل. فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد الى مرآب المدور الكرنتينا مصحوباً بالثمن نقداً أو شيك مقبول و5% رسم بلدي.
رئيس القلم
قاسم القليس

إعلان بيع بالمعاملة 2019/113
محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
تباع بالمزاد العلني نهار الاثنين 2019/10/14 الساعة 3:00 بعد الظهر سيارة المنفذ عليها الشركة العالمية للاغذية ش.م.م. ماركة تويوتا HIACE VAN موديل 2015 رقم /267530/م الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ بنك سوسيته جنرال في لبنان ش.م.ل. وكيله المحامي جهاد ابي صالح البالغ /59,936,29/$ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ /10086/$ والمطروحة للمرة الثانية بسعر /4500/$ او ما يعادلها بالعملة الوطنية ويترتب عليها ميكانيك منذ العام 2017 فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد إلى مرآب الصحناوي في بيروت الكرنتينا مصحوباً بالثمن نقداً أو شيك مصرفي و5% رسم بلدي.
رئيس القلم
قاسم القليس

إعلان بيع
صادر عن دائرة تنفيذ كسروان
ينفذ رودولف ريشار الحاج بالمعاملة التنفيذية 2017/1045 بوجه الياس نجيب الحاج سندين تحصيلا لمبلغ /31000/د.أ. عدا الفوائد واللواحق. ويجري التنفيذ على حصة الياس الحاج في القسم 8/3226 غزير مساحته 240 م.م. وهو بموجب الافادة العقارية مدخل وثلاث غرف ودار مقسومة وطعام وثلاث حمامات ومنافع وخدم واوفيس وشرفات وبالكشف تبين ان القسم مؤلف من مدخل وصالونين وغرفة طعام وشرفة بلاط صخري مع جفصين في السقف المطبخ سيراميك مع حمام وغرفة خادمة وشرفة للمطبخ وممر يؤدي الى 3 غرف نوم احداها ماستر ضمنها حمام وحمام بين الغرف ولكل غرفة نوم شرفة مقفلة بزجاج والومنيوم ارض الغرف باركيه والحمامين سيراميك وبورسلان اما المجلى ستانلس وفي كل غرفة نوم خزانة حائط.
- تاريخ قرار الحجز 2017/6/29 وتاريخ تسجيله 2018/7/15
- بدل تخمين 1200 سهم حصة الياس نجيب الحاج في القسم 8/3226 غزير /180000/دولار أميركي وبدل طرحها بعد التخفيض /102600/ دولار أميركي.
يجري البيع بيوم الثلاثاء الواقع فيه 2019/11/15 الساعة الحادية عشرة 11:00 صباحاً في قاعة محكمة كسروان للراغب بالشراء دفع بدل الطرح بموجب شك مصرفي منظم لامر حضرة رئيس دائرة تنفيذ كسروان أو تقديم كفالة وافية من احد المصارف المقبولة من الدولة ويتحمل رسوم التسجيل والدلالة وعليه اتخاذ محل اقامة له ضمن نطاق الدائرة والا عد قلمها مقاماً مختاراً له كما عليه الاطلاع على قيود الصحيفة العينية العائدة للقسم موضوع المزايدة.
رئيس قلم التنفيذ
ناديا صليبي

إعلان
تجري المؤسسة العامة لادارة مستشفى مرجعيون الحكومي مناقصة عمومية لشراء مولد كهربائي قوة 400 KVA لزوم المستشفى وذلك في مبنى المؤسسة في تمام الساعة 12:00 ظ من يوم الأربعاء الواقع في 2019/10/16، على الراغبين بالاشتراك الحضور الى مبنى المؤسسة لإستلام دفتر الشروط من أمانة سر الإدارة ضمن الدوام الرسمي على أن تُقدم العروض في مهلة أقصاها الساعة 12:00 ظ من يوم الثلاثاء الواقع في 2019/10/15.
رئيس مجلس الإدارة
المدير
الدكتور مؤنس كلاكش

إعلان
من امانه السجل العقاري في المتن
طلبت المحامية الاستاذة ميشال ايلي كيروز بوكالتها عن السيد طوني مخايل جعجع مالك القسم رقم /5/ في البلوك /C/ من البناء القائم على العقار رقم /308/ من منطقة سن الفيل العقارية سند تمليك بدل عن ضائع باسم المالك طوني مخايل جعجع.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

تبليغ قضائي
من محكمة الدرجة الاولى في جبل لبنان بعبدا الغرفة الناظرة بالقضايا العقارية برئاسة القاضي محمد وسام المرتضى تقدمت المستأنفة فيرا انطونوف بالاستئناف رقم 2019/258 تطلب فيه تسليمها سند تمليك بدل عن ضائع للقسم 9 من العقار 298/عاليه.
لكل ذي مصلحة إبداء موقفه امام قلم هذه المحكمة ضمن مهلة خمسة عشر يوماً تلي النشر.
رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

إعلان عن مناقصة عمومية
إن المديرية العامة لأمن الدولة ترغب في إجراء مناقصة عمومية لتحقيق تجهيزات فنية مختلفة وذلك على أساس السعر الأدنى.
فعلى الراغبين بالاشتراك في المناقصة العمومية الحضور الى قسم التلزيم في المديرية العامة المذكورة، محلة سبينس. للإطلاع على دفتر الشروط الخاصة وتقديم طلباتهم وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان ولغاية الساعة 12:00 من تاريخ 2019/10/21.
إن جلسة فض العروض تجري في مبنى المديرية العامة الساعة 10:00 من تاريخ 2019/10/22.
اللواء طوني صليبا
المدير العام لأمن الدولة
التكليف 1567

تمديد موعد اعلان تلزيم اعمال
تركيب كابل جوفي 220 كف
بين محطتي التحويل في بصاليم والمارينا - ضبية.
الساعة التاسعة والنصف من يوم الثلاثاء الواقع فيه التاسع عشر من شهر تشرين الأول 2019، بدلاً من يوم الثلاثاء الواقع فيه الثامن من شهر تشرين الأول 2019، تجري ادارة المناقصات - في مركزها الكائن في بناية بيضون - شارع بوردو - الصنايع - بيروت، لحساب وزارة الطاقة والمياه - المديرية العامة للاستثمار، مناقصة تلزيم اعمال تركيب كابل جوفي 220 كف وتوابعها، لدى وزارة الطاقة والمياه - المديرية العامة للاستثمار، مناقصات - في مركزها الكائن في بناية بيضون - شارع بوردو - الصنايع - بيروت، لحساب وزارة الطاقة والمياه - المديرية العامة للاستثمار، مناقصة تلزيم اعمال تركيب كابل جوفي 220 كف بين محطتي التحويل في بصاليم والمارينا - ضبية.
- التأمين المؤقت: /200,000/$ فقط مايتا ألف دولار أمريكي لا غير.
- طريقة التلزيم: تقديم أسعار.
- العارضون المقبولون: يقبل للاشتراك في هذه المناقصة الشركات أو المؤسسات المصنفون في الدرجة الاولى لتنفيذ أشغال كابل جوفي 220 كف وتوابعها، لدى وزارة الطاقة والمياه، المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية.
تقدم العروض، وفق نصوص دفتر الشروط الخاص، الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من قلم مصلحة الديوان - المديرية العامة للاستثمار - مبنى وزارة الطاقة والمياه - الطابق الأول كورنيش النهر.
يجب ان تصل العروض الى ادارة المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.
المدير العام لادارة المناقصات
د. جان العلية
التكليف 1568

تمديد موعد اعلان تلزيم اعمال
تركيب محطة تحويل رئيسية 220
كف تعمل بالغاز المضغوط في المارينا - ضبية.
الساعة التاسعة والنصف من يوم الثلاثاء الواقع فيه السادس والعشرون من شهر تشرين الثاني 2019 بدلاً من يوم الثلاثاء الواقع فيه الثامن من شهر تشرين الأول 2019، تجري ادارة المناقصات - في مركزها الكائن في بناية بيضون - شارع بوردو - الصنايع - بيروت، لحساب وزارة الطاقة والمياه - المديرية العامة للاستثمار، مناقصة تلزيم اعمال تركيب كابل جوفي 220 كف وتوابعها، لدى وزارة الطاقة والمياه، المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية.
تقدم العروض، وفق نصوص دفتر الشروط الخاص، الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من قلم مصلحة الديوان - المديرية العامة للاستثمار - مبنى وزارة الطاقة والمياه - الطابق الأول كورنيش النهر.
يجب ان تصل العروض الى ادارة المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.
المدير العام لادارة المناقصات
د. جان العلية
التكليف 1569

إعلان عن إجراء إستدراج عروض لتامين شراء مطبوعات لزوم مجلس الخدمة المدنية
يجري مجلس الخدمة المدنية في مركزه الكائن في شارع رشيد كرامي - قرب الغوديز في بناية الشيخة العنود بنت فالح آل ثاني شارع - إستدراج عروض لتأمين شراء مطبوعات لزوم مجلس الخدمة المدنية، وذلك تمام الساعة التاسعة من يوم الاربعاء الواقع فيه 2019/10/30.
تقدم العروض في قلم مجلس الخدمة المدنية وفقاً لأحكام دفتر الشروط الخاصة بهذه الصفقة والذي يمكن الاطلاع عليه والحصول على نسخة عنه مجاناً من المصلحة الادارية المشتركة في مجلس الخدمة المدنية، وذلك ضمن الدوام الرسمي.
تنتهي مهلة تقديم العروض قبل ساعة من نهاية الدوام الرسمي من آخر يوم عمل يسبق تاريخ اجراء الاستدراج المذكور اعلاه.
بيروت، في: 2019/9/26
رئيس مجلس الخدمة المدنية
فاطمة الصايغ
التكليف 1570

إعلان عن اجراء مناقصة عمومية
تعلن مؤسسة مياه لبنان الجنوبي عن اجراء مناقصة عمومية لصفقة شراء أجهزة عدادات مياه لزوم مؤسسة مياه لبنان الجنوبي، وفقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية.
وقد تحدد موعد اجراء المناقصة الساعة العاشرة من يوم الاربعاء الواقع في 2019/10/22.
يمكن الحصول على نسخة عن دفتر الشروط الخاص بالمناقصة من قلم المؤسسة في مبنى المؤسسة الرئيسي، ضمن الدوام الرسمي وذلك بعد دفع الرسوم المتوجبة.
آخر موعد لقبول طلبات الاشتراك بالمناقصة نهاية الدوام الرسمي من آخر يوم عمل يسبق موعد اجراء المناقصة.
الرئيس / المدير العام
لمؤسسة مياه لبنان الجنوبي
الدكتور وسيم ضاهر
التكليف 1564

إعلان عن إجراء مناقصة عمومية
تعلن مؤسسة مياه لبنان الجنوبي عن اجراء مناقصة عمومية على أساس السعر المعروض العائد لمشروع التأمين على سيارات وآليات مؤسسة مياه لبنان الجنوبي وضمان طوارئ العمل، وفقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية.
وقد تحدد موعد اجراء المناقصة الساعة العاشرة من يوم الاربعاء الواقع في 2019/10/23.
يمكن الحصول على نسخة عن دفتر الشروط الخاص بالمناقصة من قلم المؤسسة في مبنى المؤسسة الرئيسي، ضمن الدوام الرسمي وذلك بعد دفع الرسوم المتوجبة.
آخر موعد لقبول طلبات الاشتراك بالمناقصة نهاية الدوام الرسمي من آخر يوم عمل يسبق موعد اجراء المناقصة.
الرئيس / المدير العام
لمؤسسة مياه لبنان الجنوبي
الدكتور وسيم ضاهر
التكليف 1566

اعلان اعادة تلزيم
تعلن وزارة الاتصالات - المديرية العامة للانشاء والتجهيز عن استقصاء اسعار لاعادة تلزيم اشغال توسعة الشبكات الهاتفية بواسطة كوابل الياف ضوئية ونحاسية في منطقة جبل لبنان الاولى والثانية وذلك في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الواقع فيه 2019/10/15 (غير قابلة للتجديد)
التامين المؤقت: 100 الف دولار اميركي.
طريقة التلزيم: تقدم العروض في ظروف مستقلين (ظرف اداري وفني - ظرف مالي).
العارضون المقبولون: الذين تتوفر فيهم الشروط المحددة في المادة 40 من دفتر الشروط الخاصة.
تقدم العروض قبل الساعة الثانية عشرة تماما من ظهر يوم الاثنين الموافق فيه 2019/10/14 وفق نصوص دفاتر الشروط التي يمكن الاطلاع والحصول عليها من المديرية العامة للإنشاء والتجهيز (الكائنة في وزارة الاتصالات الطابق الرابع).
يجب ان تصل العروض الى ديوان المديرية العامة للإنشاء والتجهيز قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ استقصاء الاسعار الوارد ذكره اعلاه.
25 أيلول 2019
وزير الاتصالات
محمد شقير
التكليف 1579

إعلان
ان رئيس دائرة تحصيل الواردات في بلدية بيروت يعلم المكلفين المدرجة اسماؤهم أدناه بوجود تبالغ شخصية صادرة بموجب جداول تكليف إضافية أو تكميلية.
يعتبر هؤلاء المكلفين مبلغين بصورة شخصية بعد انتهاء مدة عشرين يوماً على نشر هذا الإعلان وتعليق نسخ عن تذاكر التبليغ على لوحة الاعلانات.
وفي حال عدم تسديد هذه الرسوم ضمن المهلة القانونية سوف تعمد الإدارة الى حجز أموالهم المنقولة وغير المنقولة عملاً بنص المادة 113 وما يليها من قانون الرسوم والعلاوات البلدية (88/60).

اسم المكلف	رقم العقار والمنطقة	نوع الرسم	قيمة الرسم	ملاحظات
CODA ART PRODUCTION	2240/رأس بيروت	قيمة تأجيرية وصيانة المجارير والأرصفة	10,291,000	جدول تكليف إضافي
KRONOS SAL	136/المرفا	قيمة تأجيرية وصيانة المجارير والأرصفة	38,214,000	جدول تكليف إضافي
	826/المرفا	قيمة تأجيرية وصيانة المجارير والأرصفة	17,305,000	جدول تكليف إضافي
شركة كوانتوم التجارية (شاتيلا وشركاه) توصية بسيطة	5315/المزرعة	قيمة تأجيرية وصيانة المجارير والأرصفة	2,125,000	جدول تكليف إضافي
ميرنا مُحمَّد نصوح الدويدي	476/المزرعة	قيمة تأجيرية وصيانة المجارير والأرصفة	3,657,000	جدول تكليف إضافي
محمود مُحمَّد خير حريري	124/المزرعة	قيمة تأجيرية وصيانة المجارير والأرصفة	935,000	جدول تكليف إضافي
سيرين ريال استايت ش.م.ل.	152/المرفا	قيمة تأجيرية وصيانة المجارير والأرصفة	908,000	جدول تكليف تكميلي
شركة ستار باربست ش.م.ل.	224/المرفا	قيمة تأجيرية وصيانة المجارير والأرصفة	2,967,000 6,798,000	جدول تكليف إضافي جدول تكليف تكميلي
شركة باس ستوب ش.م.م	973/الرميل	قيمة تأجيرية وصيانة المجارير والأرصفة	1,020,000	جدول تكليف إضافي
ايلي نقولا ناكوزي	2296/الرميل	قيمة تأجيرية وصيانة المجارير والأرصفة	1,767,000	جدول تكليف إضافي
جيلبير اميل العيراني	87/الأشرفية	قيمة تأجيرية وصيانة المجارير والأرصفة	585,000	جدول تكليف إضافي
انطوان قرّحيا ابو عساف وجولي أديب مخيبر	110/الأشرفية	قيمة تأجيرية وصيانة المجارير والأرصفة	614,000	جدول تكليف إضافي
ايمن احمد ملص	426/الأشرفية	قيمة تأجيرية وصيانة المجارير والأرصفة	565,000	جدول تكليف إضافي
سلمى ونهرا الحلو	1688/الأشرفية	قيمة تأجيرية وصيانة المجارير والأرصفة	182,000	جدول تكليف إضافي
ماجد مُحمَّد الحديد	520/الصيفي	قيمة تأجيرية وصيانة المجارير والأرصفة	129,000	جدول تكليف إضافي
خالد مُحمَّد الألطي	1598/المزرعة	قيمة تأجيرية وصيانة المجارير والأرصفة	2,129,000	جدول تكليف إضافي
سلمى احمد السعيد	585/المزرعة	قيمة تأجيرية وصيانة المجارير والأرصفة	2,504,000	جدول تكليف إضافي
شركة علام غروب – توصية بسيطة	196/المزرعة	قيمة تأجيرية وصيانة المجارير والأرصفة	1,20,000	جدول تكليف إضافي
تريز شويري زوجة جورج حجيلي	20/المدور	قيمة تأجيرية وصيانة المجارير والأرصفة	37,000	جدول تكليف إضافي
دانيا توفيق سيف الدين وفرح عاطف وهبي	139/المدور	قيمة تأجيرية وصيانة المجارير والأرصفة	520,000	جدول تكليف إضافي
	1294/المزرعة	قيمة تأجيرية وصيانة المجارير والأرصفة	533,000	جدول تكليف إضافي
جوناثان دانيال كومبارين	4241/الأشرفية	قيمة تأجيرية وصيانة المجارير والأرصفة	1,021,000	جدول تكليف إضافي
شركة ساريتا غروب ش.م.ل.	4638/الأشرفية	قيمة تأجيرية وصيانة المجارير والأرصفة	6,825,000	جدول تكليف إضافي

رئيس دائرة تحصيل الواردات
ضياء ناصر الدين
التكليف 1557

مطلوب

مؤسسة الكفاءات (١٩٥٧) تطلب سائق لبناني حامل دفتر toute marque العمر بين ٣٠ و٤٠ سنة - ارسال المعلومات على رقم ٦٦٧١٩٥-٧٦

للبيع

عقار كورنيش النهر/ الاشرفية، خلف TVA، 1200 م2 زاوية 20%، (شركة)، 4000$ المتر. ت: 76/679391.

خرج ولم يعد

هربت العاملة الاثيوبية WORKTU BAJIGA GUDISA من منزل مخدوميها الرجاء ممن يعرف عنها شيئا» الاتصال على الرقم 70/088567

إعلانات
فريحة Freiha
تؤمن إعلاناتكم في كافة المناطق
info@publifreiha.com
01 201 740
01 200 830
الأشرفية
سأسين ومار متر

إعلانات رسمية

إعلام تبليغ

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات – دائرة التحصيل بيروت – المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول المرفق للحضور الى مركز الدائرة الكائن في بيروت – شارع بشارة الخوري – مبنى فيعاني – الطابق الثاني لتبلغ البريد المذكور تجاه إسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها اعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الاعلام على موقع الالكتروني http://www.finance.gov.lb.

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
شركة جي جي لبنان هولدنغ	7110	RT000151771LB	8/6/2019	8/22/2019
شركة منى حاتم للهندسة الداخلية والديكور ش.م.م	6550	RT000151957LB	8/6/2019	8/22/2019
فينيكس هولدنغ ش.م.ل	3999	RT000151960LB	8/5/2019	8/22/2019
سان غوبان الشرق الاوسط هولدنغ ش.م.ل	6040	RT000152043LB	8/7/2019	8/23/2019
شركة ب.م.ب ماركيتغ سيستمز ش.م.ل	5785	RT000152051LB	8/5/2019	8/23/2019
انتربرو ش.م.م	5507	RT000152060LB	8/6/2019	8/22/2019
نمر خازن عبود	532954	RT000152065LB	8/7/2019	8/22/2019
زهير عمر طقوش	534122	RT000152069LB	8/7/2019	8/22/2019
ليبرتي للتامين ش.م.ل	4937	RT000152118LB	8/5/2019	8/22/2019
مروان سليم درويش	537009	RT000152144LB	8/7/2019	8/22/2019
شركة سباغتريا ايطاليانا عين سعادة ش.م.م	4020	RT000152271LB	8/6/2019	8/22/2019
خالد عارف زحلان	219945	RT000152661LB	8/5/2019	8/23/2019
جهاد حبيب خالد	554766	RT000152760LB	8/5/2019	8/22/2019
شركة فواز للتجارة العامة ش.م.م	555671	RT000152763LB	8/5/2019	8/22/2019
ناجي انطوان عون	555892	RT000152764LB	8/6/2019	8/22/2019
هرانت قرة بت اورغانجيان	556891	RT000152768LB	8/5/2019	8/22/2019
عبد الحميد محمد خير النحاس	556917	RT000152769LB	8/7/2019	8/22/2019
مها محمد دباغ	2416723	RT000152814LB	8/5/2019	8/22/2019
دنيز زينب محمد علي عضام	2417375	RT000152818LB	8/5/2019	8/22/2019
مارية محمد علي عضام	2121124	RT000152820LB	8/5/2019	8/22/2019
سعدى نيلفير محمد علي عضام	2417378	RT000152828LB	8/5/2019	8/22/2019
رامز يوسف يتيم	557466	RT000152854LB	8/7/2019	8/22/2019
سنرايز فورجنرال سرفيسز ش.م.ل	557672	RT000152858LB	8/6/2019	8/22/2019
اتراكوس ترايدنغ ش.م.ل	557696	RT000152859LB	8/6/2019	8/22/2019
الحرانة بترولیوم اوف شور ش.م.ل	558477	RT000152908LB	7/29/2019	8/23/2019
ام جي اس بترولیوم (اوف شور) ش.م.ل	558489	RT000152910LB	7/29/2019	8/23/2019
كارمن ميشال سيرجي	1437571	RT000153203LB	8/6/2019	8/22/2019
جوزف ميشال فضول	567954	RT000153600LB	8/5/2019	8/22/2019
سليم روكس صادر	226068	RT000153645LB	8/6/2019	8/22/2019
الخطوط الجوية القبرصية- المملوكة من الجمهورية القبرصية	226690	RT000153656LB	8/6/2019	8/22/2019
رويدة سامي دهام	227220	RT000153661LB	8/5/2019	8/23/2019
ديميتري ميشال عيد	72542	RT000154194LB	8/7/2019	8/22/2019
وليد حموده الكاشف	585059	RT000154341LB	8/7/2019	8/22/2019
نديم رياض غره	73963	RT000154373LB	8/6/2019	8/22/2019
منير محمد علي الجميل	78300	RT000154392LB	8/6/2019	8/22/2019
ورثة جوزف عبد الله شاهين	79364	RT000154403LB	8/6/2019	8/22/2019
محمد نور عصام دوغان	80351	RT000154429LB	8/6/2019	8/22/2019
توفيق يوسف الفغالي	72290	RT000154484LB	8/6/2019	8/22/2019
شركة فورمز اند فنكشن ش.م.م	76489	RT000154507LB	8/6/2019	8/22/2019
روجيه جان ماري بشارة حداد	76724	RT000154511LB	8/6/2019	8/22/2019
شارل جرجس سعد	234007	RT000154580LB	8/5/2019	8/22/2019
شركة 146 الصيفي 2 ش.م.ل	1799219	RT000154798LB	8/5/2019	8/22/2019
سعاد محمد جميل بزي	1801440	RT000154842LB	8/6/2019	8/22/2019
برو كونكت ش م م	1801595	RT000154843LB	8/6/2019	8/22/2019
HORIZON INVESTMENT HOLDING S.A.L	1802928	RT000154846LB	8/6/2019	8/22/2019
شركة نيو تك ويندوز ش.م.م	1804324	RT000154850LB	8/6/2019	8/22/2019
شركة كونسوريتا انترناشيونال ليمتد ش.م.م	1804407	RT000154851LB	8/5/2019	8/22/2019
يونيفرسال انرجي ش م ل	1806908	RT000154855LB	8/6/2019	8/22/2019
غابيانو ش.م.ل	1810954	RT000154859LB	8/6/2019	8/22/2019
شركة بلو انك ش.م.م	1817568	RT000154861LB	8/5/2019	8/22/2019
شي فوليي ش.م.م	1818088	RT000154862LB	8/7/2019	8/22/2019
رنا قاسم يونس	1819366	RT000154863LB	8/5/2019	8/22/2019
شركة الملاك للتجارة العامة ش.م.م	1819460	RT000154864LB	8/7/2019	8/22/2019
Societe International D equipement Auto S.A.L Off-Shore	1821483	RT000154865LB	8/5/2019	8/30/2019
م و م ش.م.م	1821856	RT000154867LB	8/6/2019	8/22/2019
دلتا كوربوريشن ش.م.ل اوف شور	1822610	RT000154870LB	8/7/2019	8/23/2019
نور جمال بلوق	2133307	RT000155091LB	8/6/2019	8/22/2019
كونسترا لاند ش.م.ل	2140506	RT000155095LB	8/5/2019	8/22/2019
سميرة مصطفى المغربي	569090	RT000156120LB	8/7/2019	8/23/2019
حسان سليم موصلي	257745	RT000156131LB	8/5/2019	8/22/2019
ريان سليم موصلي	257739	RT000156137LB	8/5/2019	8/22/2019
عبد الرزاق محمد عبد العزيز موصلي	255733	RT000156142LB	8/5/2019	8/22/2019
احمد عقيل عيسى	243148	RT000156168LB	8/7/2019	8/22/2019
EGS GROUP	85312	RT000156360LB	8/5/2019	8/22/2019
عبد اللطيف عبد الله شقير	85466	RT000156365LB	8/5/2019	8/22/2019
ربيع انيس الحجاوي	86322	RT000156371LB	8/7/2019	8/22/2019
سعد سنتر	86417	RT000156372LB	8/5/2019	8/22/2019
حسن محمد فرشوخ	155437	RT000156409LB	8/5/2019	8/22/2019
1364 ميناء الحصن ش.م.ل	1645987	RT000156427LB	8/6/2019	8/23/2019
محمود علي حسن	1543859	RT000156445LB	8/6/2019	8/23/2019
خالد بشير الفيل	87345	RT000156448LB	8/7/2019	8/22/2019
ورثة سمير حسن محمود العشي	87964	RT000156456LB	8/5/2019	8/22/2019
الاهلية للنشر والتوزيع	88067	RT000156459LB	8/5/2019	8/22/2019
لطفي سامي الهرت	88172	RT000156463LB	8/5/2019	8/22/2019
كريستيان مارسيل مرديروس كونجيان	1639238	RT000156471LB	8/6/2019	8/22/2019
محمد سامي مبروكة	1646084	RT000156484LB	8/5/2019	8/22/2019
كريم سليم دياب	88691	RT000156490LB	8/5/2019	8/22/2019
شركة الشامسي للخدمات العقارية والتجارة العامة ش.م.م	1643926	RT000156491LB	8/5/2019	8/22/2019
شركة جونية فلوتينغ ايلاند ش.م.ل	1822716	RT000156492LB	8/5/2019	8/23/2019
جاز هولدينغ ش.م.ل	1824036	RT000156494LB	8/5/2019	8/22/2019
شركة بريتوس العقارية II ش.م.ل	1830675	RT000156498LB	8/6/2019	8/22/2019
زينب محمد عبدالله	1834893	RT000156501LB	8/6/2019	8/22/2019
ليف لايف ش م م	1835977	RT000156504LB	8/6/2019	8/22/2019
بترو اينرجي ش م م	1841985	RT000156519LB	8/6/2019	8/22/2019
O K T G ش م ل	1842618	RT000156520LB	8/5/2019	8/22/2019
اسعد بطرس بوفضول	1849633	RT000156525LB	8/6/2019	8/22/2019
منير توفيق المغربي	90163	RT000156566LB	8/5/2019	8/22/2019
سالم احمد بادريق	90652	RT000156577LB	8/6/2019	8/22/2019
نزيه سعد الدين نحلوس	90894	RT000156579LB	8/6/2019	8/22/2019
جورج عبد الله لمام	91099	RT000156583LB	8/6/2019	8/22/2019
خليل محمد يموت	91107	RT000156584LB	8/7/2019	8/22/2019
محمد محمد صفا ركاب	1550443	RT000156594LB	8/6/2019	8/22/2019

الاتحاد الوطني للتسليف التعاوني	94244	RT000156858LB	8/6/2019	8/22/2019
مؤسسة الدكتور نسيب البربير الطبية	94277	RT000156859LB	8/6/2019	8/22/2019
سبتي اخوان	94911	RT000156882LB	8/6/2019	8/22/2019
محمد عبد الرحمن الحزوري	152411	RT000156883LB	8/6/2019	8/22/2019
احمد عبد الرحمن الحزوري	152404	RT000156885LB	8/6/2019	8/22/2019
عبر القارات لادارة المعارض ش.م.م	95000	RT000156886LB	8/6/2019	8/22/2019
مرفت عبد الرحمن الحزوري	3036984	RT000156887LB	8/6/2019	8/22/2019
الفت عبد الرحمن الحزوري	3036985	RT000156888LB	8/6/2019	8/22/2019
ساره عبد الرحمن الحزوري	3036988	RT000156890LB	8/6/2019	8/22/2019
منى بشير اللحام	1727297	RT000156896LB	8/6/2019	8/22/2019
الهام جميل غدار	95168	RT000156899LB	8/6/2019	8/22/2019
باتريك اوفرين نوماس سميث	95510	RT000156908LB	8/6/2019	8/22/2019
سوبرماركت سميث	95512	RT000156910LB	8/6/2019	8/22/2019
شركة ميندفار ش.م.ل (اوف شور)	1509596	RT000157123LB	8/7/2019	8/22/2019
هاي تكنولوجي سيكيوريتي سيرفيسيز ميدل ايست ش.م.ل	1568512	RT000157134LB	8/6/2019	8/22/2019
فورت انفستمنت هولدنغ ش.م.ل	1576518	RT000157138LB	8/6/2019	8/22/2019
فورت كونسالتنسي اند ديفالوبمنت كوربرايشن ش.م.ل	1576523	RT000157139LB	8/6/2019	8/22/2019
ج.ري. العالمية للتجارة والهندسة ش.م.ل (اوف شور)	1577415	RT000157141LB	8/6/2019	8/22/2019
اي اند جي انجينيرنغ اند كونتركتينغ ش.م.ل	1582924	RT000157142LB	8/6/2019	8/22/2019
شركة بروفيجين ش.م.ل - اوف شور	1585391	RT000157143LB	8/6/2019	8/22/2019
ماتسوكو ش.م.ل اوف شور	1594915	RT000157149LB	8/7/2019	8/23/2019
كوالتي انفستمنت غروب هولدنغ ش.م.ل	1627591	RT000157153LB	8/6/2019	8/22/2019
اكستريم لوجستكس ش.م.ل	1637321	RT000157158LB	8/7/2019	8/23/2019
شركة زيليتا اوف شور ش.م.ل	1653039	RT000157165LB	8/7/2019	8/22/2019
مزايا ريتايل ش.م.م	1755273	RT000157180LB	8/6/2019	8/22/2019
RARE sarl	1280606	RT000157221LB	8/5/2019	8/22/2019
خالد جميل كحول	525677	RT000151988LB	8/14/2019	8/22/2019
شركة اي.تي.اكس ش.م.م	5674	RT000152279LB	8/8/2019	8/23/2019
ليديا جورج عيد	545088	RT000152366LB	8/7/2019	8/23/2019
محمود عبد الفتاح بوتاري	887314	RT000152947LB	8/9/2019	8/22/2019
اريج ديزاين ليمتد ش.م.م	1456121	RT000153614LB	8/9/2019	8/22/2019
مي ميشال روجيه الحاج	31030	RT000153680LB	8/8/2019	8/22/2019
رجا محمد صالحه	1466839	RT000153725LB	8/14/2019	8/22/2019
منير ابراهيم شحادة	32354	RT000154086LB	8/8/2019	8/22/2019
محمد ذوالفقار جميل الحشاش	37231	RT000154092LB	8/16/2019	8/22/2019
ميشال جورج سكر	43261	RT000154122LB	8/9/2019	8/22/2019
نجيب جورج بيطار	72331	RT000154192LB	8/9/2019	8/22/2019
ميرنا جورج خطار	72749	RT000154196LB	8/8/2019	8/22/2019
الجمعية الخيرية القرطباوية	585381	RT000154343LB	8/8/2019	8/22/2019
ماوية اسعد يكن	147728	RT000154520LB	8/16/2019	8/22/2019
ويكيد وينغز ش م ل هولدنغ	1799549	RT000154799LB	8/9/2019	8/23/2019
مجموعة المقدسي القابضة ش.م.ل	1803446	RT000154848LB	8/14/2019	8/27/2019
محمود محمد صيداني	241394	RT000156094LB	8/8/2019	8/23/2019
بانامو فونسيا ش.م.ل	1200651	RT000156163LB	8/8/2019	8/22/2019
مازن عصام العريضي	1839867	RT000156507LB	8/8/2019	8/22/2019
زلفا سعيد برجاوي	671693	RT000156567LB	8/9/2019	8/23/2019
مارغو اكوب مخجيان	148433	RT000156635LB	8/16/2019	8/22/2019
مجموعة الصادق القابضة ش.م.ل EL-SADEK GROUP HOLDING	1122025	RT000156694LB	8/14/2019	8/22/2019

شركة ندى دبس هولدينغ ش.م.ل	1581335	RT000156794LB	8/14/2019	8/22/2019
زينب عبد زهر الدين	1582967	RT000156795LB	8/14/2019	8/22/2019
فرانس كونتاكت بيروت ش.م.م	1604531	RT000156818LB	8/9/2019	8/22/2019
جويس رشا فريد ابو فاضل	94765	RT000156868LB	8/8/2019	8/30/2019
شركة مقالع لبنان ش.م.ل	95394	RT000156906LB	8/14/2019	8/22/2019
منذر عبد القادر منيمنه	95401	RT000156907LB	8/8/2019	8/22/2019
حسام الدين سعيد بوبس-ورثة	52946	RT000157024LB	8/9/2019	8/23/2019
شركة السعيد التجارية	199812	RT000157025LB	8/16/2019	8/22/2019
علياء سمير زحيل	1138636	RT000157053LB	8/14/2019	8/22/2019
شركة كفيار لبنان هولدنغ ش.م.ل	1139242	RT000157054LB	8/16/2019	8/23/2019
الخدمات العامة للاستثمار ش.م.م	1482036	RT000157121LB	8/9/2019	8/22/2019
الحلول الهندسية اسكو ش.م.ل اوف شور	1555875	RT000157131LB	8/8/2019	8/23/2019
المؤسسة العامة للتعهدات هولدنغ ش.م.ل	1557734	RT000157132LB	8/8/2019	8/22/2019
جورج انطوان حبيب	153899	RT000157144LB	8/9/2019	8/22/2019
ال رانشو انترتاينمنت ش.م.ل	1613643	RT000157152LB	8/9/2019	8/23/2019
ستافورد ش.م.ل شركة قابضة	1739246	RT000157175LB	8/9/2019	8/23/2019
جورج ضاهر زهر	1155634	RT000157196LB	8/16/2019	8/22/2019
فارما ستارت هولدنغ ش.م.ل	1162785	RT000157197LB	8/14/2019	8/22/2019
اكويستي ش.م.ل	1205645	RT000157203LB	8/16/2019	8/22/2019
شركة اكسيوم ش.م.م	1208026	RT000157205LB	8/16/2019	8/22/2019
شركة ليد غروب هولدينغ ش.م.ل Lead Group Holding sal	1213221	RT000157206LB	8/14/2019	8/22/2019
شركة ليندساي اوف شور ش.م.ل	1213244	RT000157207LB	8/14/2019	8/22/2019
كريستياني -الشرق الاوسط اوف شور ش.م.ل	1253886	RT000157212LB	8/16/2019	8/23/2019
شركة توريد اوفشور ش.م.ل	1264871	RT000157213LB	8/9/2019	8/22/2019
شركة اي اند ايتش للبناء والتطوير ش.م.ل	1273110	RT000157217LB	8/16/2019	8/22/2019
شركة موكا اند مور ش.م.ل اوف شور	1273506	RT000157218LB	8/14/2019	8/22/2019
غلوبال الكتريكال غروب هولدنغ ش.م.ل	1279048	RT000157220LB	8/14/2019	8/22/2019
شركة سايفتي انشورنس سرفيسز ش.م.ل	1284801	RT000157224LB	8/16/2019	8/23/2019
فاستراك هولدنغ ش.م.ل	1286136	RT000157226LB	8/14/2019	8/22/2019
محمد قاسم يزبك	181361	RT000157229LB	8/14/2019	8/22/2019
عثمان سليم نعيم	252073	RT000157260LB	8/14/2019	8/22/2019
سعديه زكريا سالم	568379	RT000157347LB	8/14/2019	8/22/2019
جيهان زكريا سالم	568375	RT000157349LB	8/14/2019	8/22/2019
سميرة زكريا سالم	568388	RT000157350LB	8/14/2019	8/22/2019
حسان سليم موصلي	257745	RT000157370LB	8/16/2019	8/22/2019
ريان سليم موصلي	257739	RT000157371LB	8/16/2019	8/22/2019
عبد الرزاق محمد عبد العزيز موصلي	255733	RT000157373LB	8/16/2019	8/22/2019
وليد محمد عبد العزيز موصلي	206539	RT000157374LB	8/16/2019	8/22/2019
امين طه الموصللي	138801	RT000157376LB	8/16/2019	8/22/2019
رؤوف عبد البديع سنو	30229	RT000157382LB	8/16/2019	8/22/2019
داني جوزاف توما	591628	RT000154366LB	8/19/2019	9/6/2019
زينة ايلي فياض	149771	RT000156662LB	8/19/2019	9/6/2019
أركيتكت ستوديوز اوف ش.م.ل	1751256	RT000157178LB	8/20/2019	9/5/2019
Imperial Holding S.A.L	1145238	RT000157191LB	8/19/2019	9/5/2019

تبدأ مدة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ

مدير الواردات
لؤي الحاج شحادة
التكليف 1515

سينما

«الجونة» يختتم دورته الثالثة وسط غياب مصري

السينما العربية نجمة الجوائز!

اختتمت أخيراً الدورة الثالثة من «مهرجان الجونة السينمائي»، مرسّخة الحدث كمنصة مثالية للتعريف بإنتاجات المنطقة ومخرجيها، ولو على حساب مكانة المهرجان الدولية. وبينما غابت مصر كلياً، يمكن القول إنّ السينما العربية تشهد ميلاداً وازدهاراً ملحوظَين في أكثر من مكان!

الجونة ــ **عصام زكريا**

دهشة مشوبة بالفرح والتساؤل سادت احتفال ختام الدورة الثالثة من «مهرجان الجونة» عندما راحت الأفلام العربية تنتزع الجوائز، الواحدة تلو الأخرى، في مختلف المسابقات والأقسام، حتى إنّ أحد الزملاء علّق بعد نهاية الاحتفال ممازحاً: «كان المفروض يسموه مهرجان الجونة للسينما العربية!». مقارنة بالدورتين السابقتين، شهدت الدورة الثالثة التي اختُتمت قبل أيام، مشاركات عربية أقوى وأكثر تنوعاً. ولكن يصعب أن نقول إنّها أقوى من الأعمال الدولية التي كانت تستحق الكثير من الجوائز، وتجاهلتها لجان التحكيم المختلفة، لسبب أو لآخر، ربما من بينها الرغبة في تسليط الأضواء على السينما المحلية التي تحتاج إلى تشجيع ودعم، خاصة تلك التي تأتي من بلاد لا تعرف فن السينما، مثل السودان، التي حصدت الجائزتين الكبريين في المهرجان. بل إن كلا الفيلمين الفائزين يتحدثان عن صعوبة صنع ومشاهدة السينما في السودان! في الأول، وهو «ستموت في العشرين» للمخرج أمجد أبو العلاء الذي حصل على الجائزة الذهبية كأفضل فيلم روائي طويل (قيمتها 50 ألف دولار)، تمثل السينما المعادل الموضوعي للحياة نفسها. عندما يلتقي الصبي، المحكوم عليه بالموت بواسطة نبوءة خرافية، برجل مسنّ كان يعمل كمصور سينمائي ولديه عشرات الأفلام الكلاسيكية على شرائط قديمة يعرضها على الحائط، ينبهر الصبي ويصبح أسيراً للأفلام وعشق الحياة الذي يمثله الرجل.

الثاني، وهو وثائقي «حديث عن الأشجار» للمخرج صهيب قسم الباري (ذهبية أفضل عمل وثائقي ــ 30 ألف دولار)، يصوّر أربعة مخرجين سينمائيين سودانيين أصغرهم تجاوز الستين وأكبرهم تجاوز الثمانين، يحاولون استعادة إنشاء نادٍ للسينما في دار عرض قديمة ومهجورة اسمها «سينما الثورة» في بلد محكوم بالعسكريين والمتطرفين الدينيين، يكره كلاهما السينما والفن.

في مسابقة الأفلام الروائية الطويلة، فاز فيلم «عيد القربان» للمخرج البولندي بان كوماسا، بالجائزة الفضية وجائزة أفضل ممثل لبطله بارتوش بيلينا. أما الجائزة البرونزية، فذهبت للفيلم المغربي «آدم» للمخرجة مريم التوزاني، علماً أنّه من إنتاج المخرج المعروف نبيل عيوش، الذي شارك في كتابة السيناريو أيضاً، ويبدو تأثيره ممتداً عبر عناصر الفيلم الأخرى.

«آدم» فيلم نسوي بامتياز، وفوق ذلك هو عمل فني راقٍ يتّسم بتصوير معبّر وحساس وإخراج متمكّن وسلس وأداء تمثيلي بديع من بطلتيه، المخضرمة لبنى أزابال، والصاعدة نسرين الراضي. يدور «آدم» حول العلاقة التي تربط شابة حبلى هاربة من بلدتها بأرملة وحيدة تعيش مع ابنتها وتعمل خبّازة في الحي الفقير الذي تسكن فيه. تقرر الأرملة إيواء الشابة العزلاء، رغم القيل والقال، وتطفّل الجارات،

> **«آدم» فيلم نسوي بامتياز، يتّسم بتصوير معبّر وحساس وإخراج متمكّن وسلس وأداء تمثيلي بديع**

بدافع الرأفة أولاً، لمدة ليلة واحدة، ثم بضع ليال، ثم بضعة أشهر، حتى تضع مولودها، وفي المقابل تساعد الضيفة في أعمال المخبز، وتنمو بينهما صداقة وتضامن نسوي يصل إلى المحك عندما تضع الضيفة طفلها وتكتشف المضيفة أنها تنوي التخلص منه!

أما جائزة أفضل ممثلة، فقد ذهبت للنجمة هند صبري عن دورها في الفيلم التونسي «حلم نورا» للمخرجة هند بو جمعة. «حلم نورا» فيلم نسوي آخر، يتعاطف مع امرأة ريفية لا تحب زوجها، اللص، الذي يُسجن لأعوام، تاركاً لها مسؤولية إعالة أطفالهما الثلاثة، وتقع نورا في عشق رجل آخر، ماضية في إجراءات الطلاق، قبل أن يتم الإفراج عن زوجها، الذي يشك في إخلاصها. «ثيمة» نمطية أكلت عليها الميلودراما المصرية وشربت، ولكنها مقدّمة بلغة سينمائية حديثة وتمثيل معقول من هند صبري، ربما نختلف حول استحقاقه للفوز بجائزة أفضل ممثلة مع وجود أعمال أخرى تضم أداءات تمثيلية مذهلة، مثل الألماني «لارا» والغواتيمالي «المرأة الباكية».

إلى جانب الجوائز الأساسية، يخصص المهرجان أيضاً جائزة لأفضل فيلم عربي، وقد مُنحت هذه الجائزة للفيلم الجزائري «بابيشا». ومثل «آدم» و«حلم نورا»، فإن «بابيشا» عمل أول من إخراج امرأة هي مونية مدور. وهو أيضاً فيلم نسوي يعود في الزمن عشرين عاماً ليرصد أشكال الاضطهاد والمذابح التي كانت ترتكب ضد النساء بشكل خاص من قبل الجماعات الإسلامية خلال فترة العشرية السوداء في الجزائر. نرى ذلك من خلال قصة طالبة جامعية موهوبة في تصميم الملابس النسائية، تتعرض أختها للاغتيال، ولكنها تصرّ على المقاومة بتنظيم عرض أزياء داخل مسكن الطالبات المحاصر والمستهدف من قبل المتطرفين. والفيلم ـ كما تذكر عناوينه ـ مقتبس عن وقائع حقيقية مرّت بها المخرجة.

اكتساح الأفلام العربية للجوائز يتكرر في مسابقة الأفلام الوثائقية. إلى جانب الذهبية التي حصل عليها «حديث عن الأشجار»، ذهبت الفضية إلى الفيلم الجزائري «134 شارع الصحراء» للمخرج حسن فرحاني. كما ذهبت جائزة أفضل فيلم عربي إلى اللبناني الفلسطيني «ابراهيم: إلى أجل غير مسمى» من إخراج لينا العبد، التي تعود في الزمن لتستكشف أسرار «استشهاد» أو «اغتيال» أبيها، المناضل الفلسطيني، وعضو «تنظيم أبو نضال» السري، عام 1987، عندما كان عمرها مجرد أعوام.

الأمر نفسه يتكرر في مسابقة الأفلام الروائية القصيرة التي فازت بمعظمها أفلام عربية، حيث حصل اللبناني «أمي» (إخراج وسيم جعجع) على الجائزة الفضية. يدور «أمي» المستلهم من سيرة المخرج نفسه، حول الطفل إلياس، الذي يعيش في أحد الأحياء المسيحية الصغيرة. تموت أمه، فيقرر سرقة تمثال العذراء من الكنيسة، ليساوم الرب على إعادة أمه له. الفيلم يغلف الفلسفة بالكوميديا ويبين بشكل غير مباشر طبيعة الحياة في هذه المجتمعات المغلقة على نفسها.

أما الجائزة البرونزية، ففاز بها الفيلم الأردني «سلام» للمخرجة زين دربعي. وهو عمل يذكرنا بفيلم اللبناني أسد فولدكار الأول «لما حكيت مريم» سواء في قصته أو روحه. وأخيراً ذهبت جائزة اتحاد النقاد الدولي للفيلم اللبناني «1982» للمخرج وليد مونس وبطولة نادين لبكي. علماً أنّ الشريط يدور داخل مدرسة ابتدائية عشية الاجتياح الإسرائيلي لبيروت. وفاز فيلم لبناني آخر هو «نفس» للمخرج ريمي عيتاني بـ«شهادة منصة الجونة السينمائية» (إنتاج ديما الجندي).

المدهش أن الأفلام السابقة كلها هي أعمال أولى لمخرجاتها ومخرجيها، باستثناء «134 شارع الصحراء»، الذي يعد العمل الثاني لمخرجه.

بشكل عام، يمكن أن نقول إن السينما العربية تشهد ميلاداً وازدهاراً ملحوظاً في أكثر من مكان، وأن «الجونة 3» شكل منصة مثالية للتعريف بهذه الأعمال وأصحابها، ولو على حساب مكانة المهرجان الدولية.

حصل «ستموت في العشرين» للمخرج أمجد ابو العلاء على الجائزة الذهبية كأفضل فيلم روائي طويل

واكين فينكس في فيلم «جوكر»

قريباً في الصالات

«مهرّج» تود فيليبس أثار الجدل والمخاوف

«جوكر» الذي فينا!

شفيق طبارة

«هل أنا الذي أشعر بذلك فقط؟ أم أنّ الخارج يزداد جنوناً؟» هذه هي الجملة الأولى الذي يقولها آرثر فليك (واكين فينكس) في فيلم «جوكر». طرح الفيلم في الصالات تجارياً، ربما أكون متطرّفاً برأيي ولكن ما يُثار ليس بجديد، فالتسويق جزء من أي عمل فني، وخاصة في السينما وهوليوود شاهدة على ذلك. لندع كل ما سبق لأنه سيندثر قريباً، ولنتحدّث عن الفيلم سينمائياً.

يؤكد هنري بيرغسون أن أيّ ضحكة ليست سوى نتاج شرّنا، وجميع النكات مضرّة. الفكاهة البيضاء غير موجودة، فهي ملطخة دوماً بشيء ما: دماء، دمعة، يأس... نضحك لسبب بسيط أننا بطبيعتنا حيوانات مستاءة. يزعجنا أنهم يفرضون قيوداً علينا من دون سبب. هذا ما يعنيه العيش في المجتمع! يضع فيلم تود فيليبس مهرجاً فقيراً في وسط مدينة، المهرّج. برأيه. مكرّس لجعل الناس سعداء: يغني، يعوي، يسقط على الأرض... المشكلة أنه يعتقد أنه مضحك ولكنه ليس كذلك، ولكن لا يمكن أبداً تجاهل ضحكته!

«أسوأ جانب من المرض العقلي هو أن الجميع يتوقع منك التصرف كأنك لا تعاني منه» يكتب آرثر في مذكراته. هو رجل دمرته حياة يسودها العنف والسخرية والشك والوحدة. ابتكر تود فيليبس صورة رجل غير مستقر نفسياً، في غوغائم المفلسة والفاسدة التي يهيمن عليها رأس المال متمثلاً بتوماس واين، والد بروس واين (باتمان). منذ الدقائق الأولى، يصبح جلياً أن آرثر ليس شخصاً شريراً، بل إنّه يجعلنا نتعاطف معه. على الرغم من الاضطهاد الذي يجب أن يتحمله كل يوم، إلا أنّ لديه حلماً كبيراً. آرثر مهرج مفلس مريض يحلم بأن تكون له مساحة في برنامج تلفزيوني ليضحك الناس، ولكن الواقع غير ذلك. إنه يعتني بوالدته المريضة في البيت الصغير الذي يعيش فيه. ليست هناك سعادة في حياة آرثر، على العكس، منذ البداية، يجد نفسه يواجه نزيفاً طويلاً من الخير القليل الذي يقدمه

> **أوجه شبه بينه وبين سائق التاكسي» و«ملك الكوميديا» لمارتن سكورسيزي**

الواقع. قطعت الخدمات الاجتماعية والبرنامج الذي يزوده بالدعم النفسي والدواء، فقد وظيفته، ومرضه يزداد سوءاً... بضحكته البائسة التي تقشعرّ لها الأبدان، يتحول آرثر إلى جوكر.

في هذا الوقت حيث عالم الألوان الخارقة العلاقة للعلامات التجارية كـ «دي سي» و«مارفل» تجتاح السينما، يأتي «جوكر» علامةً فارقة، لا يشبه أفلام «الكوميكس»، وقادراً على الوقوف على قدميه وحيداً بعيداً عن الجميع. ولو أنّ «جوكر» يعتمد بشكل فضفاض على شخصية من شخصيات عالم «باتمان»، إلا أنه لا يمكن وضعه في أيّ قالب من قوالب أفلام «الكوميكس». فالمخرج يعطي الجوكر الفوضوي لعبةً جديدةً تماماً تبدأ من أصل الحكاية. أولئك الذين يتوقعون فيلماً ترفيهياً خارقاً، سوف يخيب ظنهم. فهذا الفيلم هو دراسة شخصية قاتمة وكئيبة وعنيفة. بينما نغوص في العالم المظلم للشخصية والفيلم، يمكننا فوراً رؤية أوجه الشبه بينه وبين اثنين من كلاسيكيات السينما «سائق التاكسي» و«ملك الكوميديا» لمارتن سكورسيزي، مع الجو العام الذي يبدو قريباً إلى السبعينيات، والاكتئاب الواضح إضافة إلى بعض القضايا السياسية، يمكن اعتبار العمل تحية إلى «سائق التاكسي»، في حين أن العناصر الكوميدية مستوحاة بشكل كبير من «ملك الكوميديا». بمهارة فعل فيليبس ذلك من دون انتحال كلا الفيلمين، وترك بصمة جوكر واضحة.

مثلما «أفترض» أنّ العديد من الناس سيسيئون تقدير الفيلم بعد طرحه، وسوف يُساء استخدامه لأغراض شريرة، يحدث الشيء نفسه داخل الصورة المصغرة المقنّعة للدراما الشخصية لآرثر. هنا الحدود بين «الخير» و«الشر» قريبة جداً، بالكاد يمكن أن نقف إلى جانب واحد. القسوة الجامدة والعنف والوحشية المخيفة لجوكر، ما هي إلا نتيجة واقع لا يمكن التحرر منه. التعاطف مع الشخصية يضعنا في حيرة. إننا نشعر فعلاً بالتعاطف مع الشخصية الرئيسية في البداية بحيث يصعب أن نراه يسقط في حفرة مليئة بالقرارات المشكوك فيها التي لا يستطيع الخروج منها، فتصبح الحدود بين الخيال والواقع وبين ما نراه وما نشعر به أكثر ضبابية. حتى إنّ آرثر قالها: «أنت تقرر ما هو الخير والشر بالطريقة نفسها التي تقرر ما هو مضحك وما ليس مضحكاً».

الفيلم إشكالي للغاية، يقدم أيقونة جديدة للكراهية والقتل مع شرعية كاملة. «جوكر» هو الفوضى الصرف، ونحن نعلم من أين جاء. جاء منّا نحن المجتمع والجمهور، حدّقنا به متأثرين باشمئزاز وعشق. يظهر الفيلم الجنون كأصل، لكنه لا يبرر شيئاً. العنف ليس تعبيراً عن أي شيء، بل هو سبب ومعنى كل شيء.

يحتل واكين فينيكس الفيلم بأكمله... ما كان هناك «جوكر» لولا واكين. وجهه في كل ثانية قبل وبعد التنكر، ولو لم يكن موجوداً على الشاشة، نشعر بوجوده. هو في المجتمع، يمكن أن نراه في كل وجوه العالم المضطهدة، يحاول إيجاد مكان له في المجتمع الذي يلفظه. وبالرغم من فوضويته، فإن انتقامه ليس محرك أفعاله.

على الرغم من أنني ذكرت أن الفيلم لا يستحق أسد البندقية الذهبي، وهنا أرددها مرة أخرى، إلا أنه لا يمكن تجاهله. فيلم لمخرج اعتقد أننا قلّلنا من شأنه لفترة طويلة كصانع أفلام. تود فيليبس مخرج كوميدي نجح تجارياً في أعمال سابقة، والآن أظهر للعالم مهارته في دراسة شخصية وفيلم حساسين. في النهاية، العمل ليس تحفة فنية ولكنه ذكي وجيد الصنع. يرسم ابتسامة عريضة على وجوه محبي الكتب المصورة، ويرتبط أيضاً بمصطلح «كلاسيكي»، مليء بأداء لا ينسى ودراسة شخصية عميقة وبعض التحولات المفاجئة في النهاية.

«جوكر» بدأ من الخميس في الصالات اللبنانية

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 30 أيلول 2019 العدد 3868

صورة وخبر

خمسون عاماً أمضاها المروّض والخيّال الإيطالي ماريو لوراشي، ممثّلاً بديلاً ومستشاراً في ترويض الأحصنة في أبرز أفلام هوليوود والأعمال التي تتضمّن وجود حصان، فسجّل بصمته في أكثر من 400 فيلم لعب بطولتها أبرز نجوم العالم من صوفي مارسو، وجان رونو، إلى جوني ديب وغيرهم. في هذه المناسبة، يقدّم «الرجل الذي يكلّم الأحصنة» عرضاً بعنوان «سحر» يشكّل تحية إلى هذا الماضي. في آذار (مارس) المقبل، يحلّ العرض على باريس، وستشارك فيه الأحصنة التي استحالت نجمةً في الأفلام (مارتان بورو ـ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

قالَ آدَم:

حيثما كنتَ، على بابِ زريبتِك أو في بستانِ أبيكَ
الربّ،
تَجاسَر واقطفِ التُّفاحة!
وأُطَمئِنُك: لا يُخِفْكَ الوقوعُ في المعصية!
عُريُكَ ليسَ هو العَورة
بل أوراقُ التوتِ التي تُغَطّيها.

2018/8/21

الذئبُ والضبع

أيها الذئبُ التعيسُ، افهَمني!
لمرّةٍ واحدة، أَنصِتْ إليّ وافهَمني!
أنا لستُ حبيبَكَ ولا صاحبَكْ
ولا سبقَ لي أنْ غَشَشْتُكَ وقلتُ: أنتَ حبيبي
وصاحبي.
الأمرُ ببساطة أنني، إذْ كنتُ عالِقاً بينكما،
خشيتُ الوقوعَ في الموتِ.. فالتجأتُ إلى بابِ وكرِك.
أبداً، ليس لأنني أحبُّكَ وأَطمئِنُّ إلى شهامتِكْ
بل فقط (فقط، هل تفهمني؟)
لأنني، إذْ كنتُ واقِعاً ما بينَ خوفٍ وخوف،
قَدَّرتُ أنني أخافُ غريمَكَ الضبعَ أكثر.

2018/8/21

لقاء في «فيلوسوفيا»: عن الترجمة والمعنى

قال الشيخ أحمد زين الدين الأحسائي (1753 ـ 1826) إنّ «بعض المترجمين يفسِّر كل كلمة برأسها فيكثر غلطه». انطلاقاً من هذه المقولة، يدعو «مركز أوال للدراسات والتوثيق» بالتعاون مع مكتبة «فيلوسوفيا»، اليوم الاثنين، إلى المشاركة في لقاء حواري بعنوان «الترجمة من رأس الكلمة إلى جسد المعنى». يجري النشاط في مقرّ المكتبة المذكورة في حارة حريك عند الساعة الخامسة بعد الظهر، بالتزامن مع «اليوم العالمي للترجمة» الذي يصادف في 30 أيلول (سبتمبر) من كل عام.

لقاء بعنوان «الترجمة من رأس الكلمة إلى جسد المعنى»: اليوم ـ الساعة الخامسة بعد الظهر ـ مكتبة «فيلوسوفيا» (شارع الشهيد راغب حرب ـ حارة حريك ـ ضاحية بيروت الجنوبية). للاستعلام: 71/548418

الإثنين 30 أيلول 2019 العدد 74
Lundi 30 Septembre 2019 no74

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
جورج قرم
عن أيّ أزمة نتكلّم؟

03
محمد زبيب
المهمّة السياسيّة للبنك المركزي!

04
فذلكة الموازنة
التعديلات المُقترَحة على نظام التقاعد

05
نوف ناصر الدين
التنظير حول الطبقيّة في الدول العربية

08
غسان ديبة
الاقتصاد السياسي أوّلاً

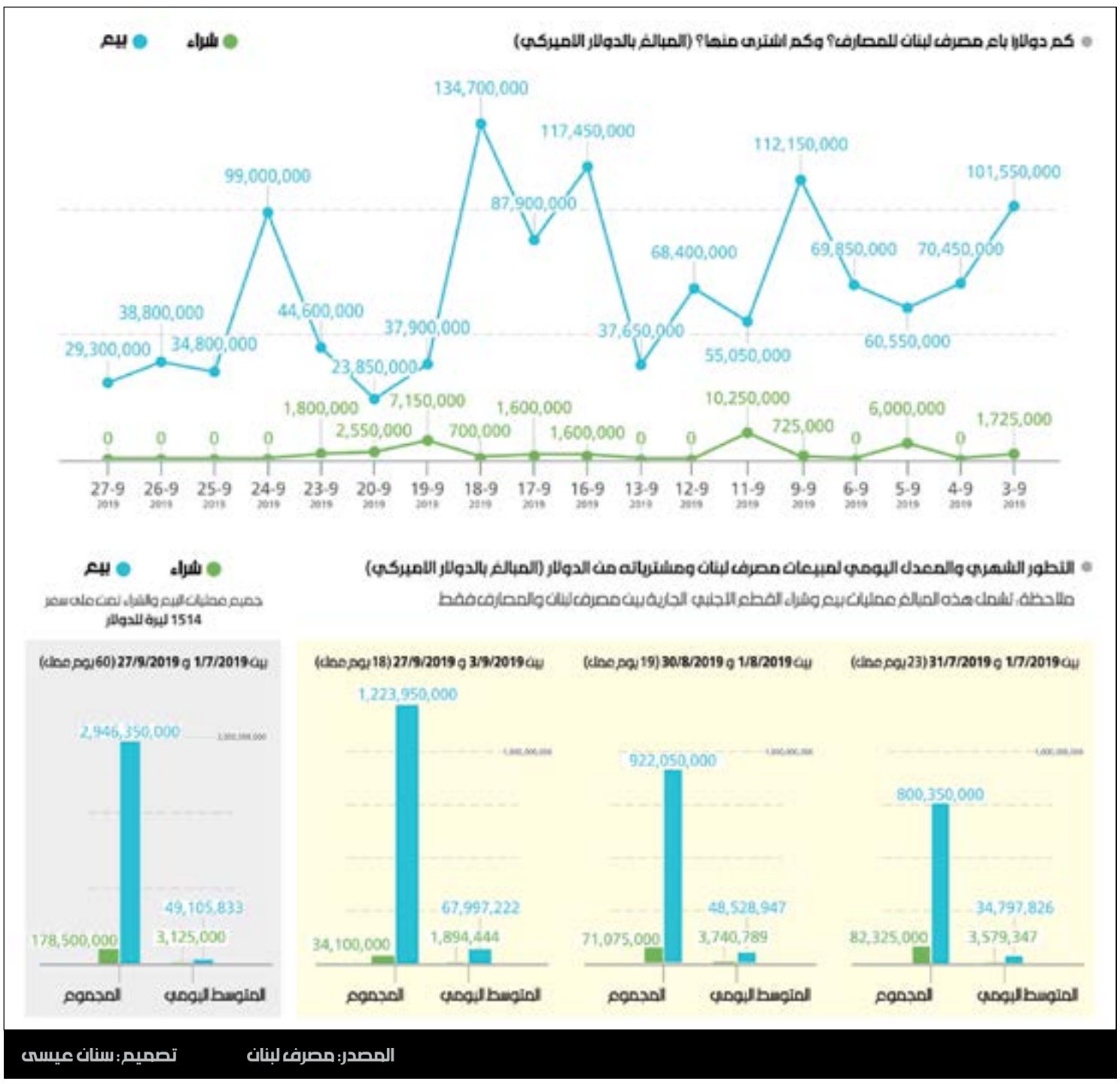

المصدر: مصرف لبنان تصميم: سنان عيسى

مصرف لبنان يبيع 3 مليارات دولار في 3 أشهر

في الأشهر الثلاثة الأخيرة، باع مصرف لبنان للمصارف التجارية نحو 2.9 مليار دولار، ولم يشترِ منها سوى 187 مليون دولار، أي إن صافي مبيعات مصرف لبنان ومشترياته من القطع الأجنبي كان سلبياً بقيمة 2.7 مليار دولار في هذه الفترة. وهذا مؤشّر على استنزاف موجودات الدولار لدى البنك المركزي. ولكنّه مؤشّر أيضاً على أنه لا يزال يمدّ المصارف بسيولة الدولار المطلوبة، أو بقسم منها. السؤال المطروح الآن: إلى أي مدى يستطيع مصرف لبنان أن يواصل تدخّله بائعاً للدولار في ظلّ استمرار تنامي الطلب عليه وتراجع العرض باطراد، أو ما سمّي في الإعلام «شحّ الدولار»؟

يحافظ البنك المركزي على سعر صرف ثابت عبر تدخّله المباشر والدائم في سوق القطع الأجنبي. طبعاً، توجد أدوات أخرى مهمّة، تقليدية (كتحديد سعر الفائدة) وغير تقليدية (الهندسات المالية مثلاً)، إلّا أن ربط أي عملة محلّية بعملة أجنبية أخرى وتثبيت سعر صرفها الاسمي، يفرضان على البنك المركزي أن يكون مستعداً دائماً كي يسدّ أي نقص في عرض العملة الأجنبية مهما بلغ الطلب عليها، وإلّا فسيفشل في تثبيت سعر العملة المحلّية. وهذا ما يميّز نظام سعر الصرف الثابت عن غيره من أنظمة الصرف المُعتمدة في بلدان العالم.

ثُبّت سعر صرف الليرة اللبنانية الاسمي إزاء الدولار بحكم الأمر الواقع، لا بحكم القانون، بعد موجات مضاربة مُتتالية بدأت في النصف الأوّل من ثمانينيات القرن الماضي، وصولاً إلى موجة المضاربات الأخيرة في عام 1992. بعد ذلك جرت تقوية سعر صرف الليرة على مدى 6 سنوات، واعتباراً من أواخر عام 1998، حُدد السعر الرسمي بـ1507,5 ليرة وسطياً (1501 ليرة لشراء الدولار و1514 ليرة لبيعه)، وبقي مثبتاً على هذا السعر على مدى 21 عاماً.

في الأسابيع الأخيرة، ظهرت مؤشّرات كثيرة تُنبئ بتعديل يطرأ على نظام سعر الصرف، بحكم الأمر الواقع أيضاً. قد لا ينطوي ذلك على استبدال كامل لنظام السعر الثابت بنظام السعر العائم، وهذا ما يردّده المسؤولون في الحكومة ومصرف لبنان، إلّا أنه قد يسمح بوجود سعرين أو أكثر لليرة مقابل الدولار.

يحدث «نقص الدولار» (Dollar Shortage)، وهو الحالة القائمة في لبنان حالياً، نتيجة عوامل خارجية وداخلية عدّة، بنيوية وظرفية، تؤدّي إلى عدم كفاية كمّية الدولارات الداخلة إلى الاقتصاد المحلّي لتسديد كل المدفوعات للخارج، ولا سيّما استيراد السلع والخدمات وفوائد الدَّين والودائع لغير المقيمين. في هذا السياق، يسجّل ميزان المدفوعات عجوزات سنوية متراكمة منذ عام 2011، بلغ مجموعها أكثر من 15,3 مليار دولار حتى تموز/ يوليو الماضي، وفق حسابات مصرف لبنان، أي إن كمية الدولارات التي خرجت من لبنان في هذه الفترة كانت أعلى بهذه القيمة من كمية الدولارات التي دخلت إليه. ويعود ذلك إلى اختلالات واسعة جعلت مصرف لبنان بائعاً صافياً للدولار، لتعويض هذا النقص، ما استنزف احتياطاته الصافية بالعملات الأجنبية، وارتفع العجز فيها من نحو 4,7 مليارات دولار في نهاية عام 2015 إلى أكثر من 32 مليار دولار حالياً، أي إن مصرف لبنان بات مديناً بهذه القيمة نتيجة عمليّاته لتمويل عجز ميزان المدفوعات وسدّ نقص الدولار.

لا ينشر مصرف لبنان إحصاءات كافية عن عمليّاته، إلّا أن «الأخبار» تمكّنت من الاطلاع على بيانات بيع القطع الأجنبي وشرائه اليومية، تغطّي الفترة من 2019/7/1 إلى 2019/9/27، وتبيّن أن مبيعات مصرف لبنان للدولار إلى المصارف بلغت نحو مليارين و917 مليون دولار، في 59 يوم عمل فعلي (من دون أيام العطل) في الأشهر الثلاثة الأخيرة، أي بمعدّل وسطي يومي بلغ نحو 49 مليوناً و105 آلاف و833 دولاراً. في المقابل، لم تتجاوز مشتريات مصرف لبنان للدولار من المصارف في الفترة نفسها نحو 187 مليوناً و500 ألف دولار، أي بمعدّل وسطي يومي نحو 3 ملايين و125 ألف دولار.

اللافت أن جميع عمليّات البيع والشراء جرت على أساس سعر موحّد ثابت، هو 1514 ليرة للدولار. وقد ارتفعت مبيعات مصرف لبنان للمصارف شهراً بعد شهر، فيما تراجعت مشترياته منها بالوتيرة نفسها، ما وسّع الهامش السلبي، وهنا بيت القصيد في البحث عما سُمِّي «شحّ الدولار». فوفق الإحصاءات المذكورة، ارتفعت مبيعات مصرف لبنان للدولار إلى المصارف من نحو 800 مليون و350 ألف دولار في تموز/ يوليو 2019 إلى نحو 922 مليوناً و50 ألف دولار في آب/ أغسطس، وواصلت ارتفاعها لتبلغ نحو مليار و223 مليوناً و950 ألف دولار في أيلول/ سبتمبر الجاري (حتى 27 منه). أي إن مبيعات مصرف لبنان للدولار إلى المصارف ارتفعت بنسبة تفوق 50% في الأشهر الثلاثة الأخيرة. في المقابل، تراجعت مشتريات مصرف لبنان من المصارف من 82 مليوناً و325 ألف دولار في تموز/ يوليو، إلى 71 مليوناً و75 ألف دولار في آب/ أغسطس، وإلى 34 مليوناً و100 ألف دولار في أيلول/ سبتمبر. تعكس هذه الإحصاءات الاختلالات في سوق القطع، إذ إن المعدّل اليومي لتدخّل مصرف لبنان بائعاً للدولار ارتفع 34 مليوناً و797 ألف دولار في تموز/ يوليو إلى 67 مليوناً و997 ألف دولار في أيلول/ سبتمبر، في حين أن مشترياته من الدولار تراجعت من 3 ملايين و579 ألف دولار كمعدّل يومي في تموز/ يوليو إلى مليون و894 ألف دولار في أيلول/ سبتمبر. وتبيّن الإحصاءات في هذا الشهر أن هناك 8 أيام عمل من أصل 18 يوماً لم يشترِ فيها مصرف لبنان أي دولار من المصارف، في حين أنه باعها الدولار يومياً بقيمة تراوح ما بين 23 مليوناً و850 ألف دولار كحد أدنى (في 2019/9/20)، و134 مليوناً و700 ألف دولار كحد أقصى (في 2019/9/18).

إذا استمر تنامي الطلب على الدولار في سوق القطع، فمن المستبعد أن يكون مصرف لبنان قادراً على مواصلة التدخّل، ولا سيّما مع تسجيل ميزان المدفوعات عجزاً بقيمة 5,3 مليارات دولار في الأشهر السبعة الأولى من هذا العام، وهو أعلى عجز في تاريخه. لذلك، بدأت ملامح تعديل نظام سعر الصرف تظهر، وأولى ترجماتها ستبدأ في التعميم الذي أعلن سلامة أنه سيصدره غداً الثلاثاء لتأمين استيراد القمح والدواء والمحروقات.

عن أي أزمة نتكلّم؟

جورج قرم
اقتصادي لبناني، ووزير مال سابق

اشتهر لبنان في تاريخه الاقتصادي الحديث بحرّية التعامل بالنقد الأجنبي وبقوّة العملة المحلّية، ومنذ الاستقلال لم يحصل أيّ تطوّر سلبي إسوة بما نشهده اليوم، إذ يدخل البلد تدريجياً مرحلة منع التحويلات إلى الخارج. وهنا تبرز مسؤولية السياسات النقدية والمالية والاقتصادية التي حكمت لبنان منذ تسعينيات القرن الماضي.

على الرغم من نيل الاستقلال في عام 1943 وفكّ ارتباط الليرة اللبنانية بالفرنك الفرنسي، إلّا أن لبنان تأخّر نسبياً في تأسيس بنك مركزي وتطوير الجهاز المصرفي، وكان بنك سوريا ولبنان يلعب دور مؤسّسة إصدار النقد. لاحقاً، تمّ تأسيس جمعية مصارف لبنان في عام 1959، وتحوّلت إلى أكبر قوّة ضغط في البلاد، وفي عام 1963، تأسّس مصرف لبنان وصدر قانون النقد والتسليف. أوّل خصّه واجهها القطاع المصرفي والبنك المركزي الفتيّ، تمثّلت بتوقف بنك إنترا عن الدفع عام 1966 بعد أن امتنع مصرف لبنان عن مدّه بالسيولة على الرغم من جودة موجوداته واستثماراته، انصياعاً لضغوط كبار المصرفيين اللبنانيين. إثر انهيار بنك إنترا الذي كان قد بنى إمبراطورية في لبنان والخارج، أفلست العديد من المصارف الصغيرة ودخل الاقتصاد الوطني مرحلة من الركود، فتمّ إنشاء لجنة الرقابة على المصارف وكان الرئيس سليم الحصّ أول رئيس لها، ومن ثمّ تمّ تطوير بنك للتسليف الصناعي والعقاري والسياحي.

الجدير بالملاحظة هو دور المسؤولين السابقين في القطاع المالي والمصرفي السوري في تطوير القطاع المالي اللبناني، كما هو الحال مع بنك لبنان والمهجر الذي أسّسه مسؤولون سوريون سابقون. وفي تلك الحقبة التاريخية، استفاد لبنان أيضاً من تدفّق رساميل عربية إليه من دول عربية عديدة كانت قد أمّمت قطاعها المصرفي، وفي بعض الحالات قطاعات اقتصادية واسعة أيضاً. شكّلت هذه العوامل مجتمعة فرصة لتطوّر النظام المصرفي اللبناني بشكل سريع وكبير.

كانت الحقبة بمثابة العصر الذهبي للبنان، بكلّ معنى الكلمة، خصوصاً أن بيروت بدأت تتحوّل إلى مركز مالي إقليمي، لا سيّما بعد أن قامت بعض الشركات الأجنبية بإصدار سندات دين دولية باللّيرة اللبنانية مثل شركة رينو الفرنسية والبنك الجزائري للتجارة الخارجية.

في عام 1975، دخل لبنان في القلاقل السياسية الداخلية، ومن المفيد ذكره أن سعر الصرف في حينه كان يعادل ليرتين مقابل كلّ دولار أميركي. وبقيت الليرة قوّية على الرغم من ظروف الحرب، لا بل شهدت تحسّناً في قيمتها بعد الاجتياح الإسرائيلي في عام 1982، حين تفاءل الناس بسذاجة تامّة مع الأمر، فازدادت تحويلات المغتربين إلى لبنان لاستثمارها في القطاع العقاري، وشهدت البلاد حركة بناء ناشطة وخصوصاً في جونية والمعاملتين. ولم يبدأ سعر صرف الليرة اللبنانية بالتدهور إلّا في منتصف الثمانينيات، حين انطلقت عمليات المضاربات على الليرة اللبنانية، والتي خاضتها الميليشيات اللبنانية وبعض المصارف بحركة بيع ومن ثمّ شراء للعملة المحلّية على إيقاع التوترات العسكرية الميدانية. فتراجعت احتياطات مصرف لبنان من العملات الأجنبية، وتفاقم نزف الاحتياطات بعد أن تمّ دفع قيمة صفقة سلاح مع الولايات المتحدة الأميركية نقداً، وقد بلغت نحو مليار دولار، بدلاً من ترتيب أقساط للمبلغ على دفعات. وبالنتيجة تدهور سعر صرف الليرة من 3 ليرات للدولار في منتصف الثمانينيات إلى 800 ليرة للدولار في نهايتها.

التدهور الأكبر في قيمة الليرة اللبنانية كان في بداية التسعينيات، وتحديداً في عام 1992 في ظلّ حكومة الرئيس عمر كرامي، على الرغم من تحسّن الظروف الأمنية. ففي أواخر ذلك العام، بدأت الموجة الأخيرة من المضاربات ضدّ الليرة، التي تدهورت قيمتها إلى ما يقارب الـ2900 ليرة للدولار الواحد من دون أيّ سبب، ذلك أن الإحصاءات كانت تبيّن وجود فائض متواضع في ميزان المدفوعات، وإنّما فائض. هذه الحقبة كانت حقبة التحضير للإتيان بالرئيس رفيق الحريري رئيساً لمجلس الوزراء في ظلّ نظام الوصاية الثلاثية على لبنان، الأميركية – السورية – السعودية. ومع مجيء الرئيس الحريري، سرعان ما تحسّن سعر الصرف وبلغ في نهاية العام نحو 1600 ليرة للدولار، لكن اللافت أنه لم يعد إلى سعره في بداية عام 1992، إذ كان مصرف لبنان يتدخّل لصالح الدولار بدلاً من الليرة لتسهيل شراء العقارات بأسعار بخسة.

هذه التطوّرات المؤسفة أفقرت فئات واسعة من الشعب اللبناني التي لم يكن لها أرصدة بالدولار، وكانت رواتبها ومعاشاتها التقاعدية باللّيرة اللبنانية.

على وقع هذه الصدمات المتتالية، تأسّس نظام نقدي جديد، وأصبح الدولار الأميركي بمثابة عملة محلّية رئيسية، بتشجيع من مؤسّسات الدولة وفي مقدّمها البنك المركزي الذي كان يجري مقاصة الشيكات بالدولار الأميركي وليس على الليرة اللبنانية حصراً. كان ذلك خطأً جسيماً، فدخلنا عهد ازدواجية العملة، وقد قمت بتحليل مساوئ هذا النظام في مقال سابق، وهو ما تؤكّده آراء خبراء دوليين أيضاً. ضمّن النظام النقدي الجديد، الذي لا مثيل له في العالم، تأمين مكاسب هائلة للأثرياء اللبنانيين والعرب في لبنان، إذ شجّع المصارف على الاستدانة بالدولار بمعدّلات فائدة معتدلة تراوح بين 5% و6%، وتوظيفها بسندات خزينة باللّيرة اللبنانية بمعدّلات فائدة وصلت إلى 35% في ظلّ نظام سعر صرف ثابت. هكذا بدأ تراكم الدَّين اللبناني، وأصبحت فيما بعد الدولة تصدر سندات خزينة بالدولار الأميركي. وتجدر الإشارة إلى أن لبنان خرج من الحرب الأهلية من دون أيّ دَين يذكر (ما يعادل 1,5 مليار دولار باللّيرة اللبنانية).

من ينظر إلى المالية العامّة للدولة في هذه السنوات، يرى أن الموازنات لم تكن تعاني من عجز كبير، لا بل تعاظم عجز الموازنة نتيجة الزيادة المتواصلة لكلفة خدمة الدَّين العام، إلى أن أصبحت هذه الكلفة تمثّل تقريباً 40% من نفقات الموازنة أي ما يعادل كلفة الأجور والرواتب في كلّ الدولة اللبنانية.

> **في أسوأ الظروف السياسية والعسكرية لم يمرّ لبنان بمثل هذه الأزمة، بل العاصفة النقدية، وهي نتيجة عقود من الاستهتار وعدم احترام الحدّ الأدنى من قوانين الإدارة السليمة المالية والنقدية**

والجدير بالذكر هنا، أن وزارة المالية عبر مصرف لبنان كانت تصدر سندات خزينة بمبالغ تفوق حاجات الدولة. في حينه، بادر الرئيس سليم الحصّ، الذي كان يتزعّم المعارضة لسياسات الرئيس رفيق الحريري، إلى إصدار قانون يمنع وزارة المالية من إصدار سندات خزينة تفوق الحاجة الفعلية للخزينة.

بطبيعة الحال، أدّى عهد الاستدانة بالدولار الأميركي إلى تمكين العديد من المتموّلين اللبنانيين وغير اللبنانيين من جني الأرباح الطائلة عبر الاستثمار بالدَّين العام.

بلغت هذه اللعبة المُدمّرة للاقتصاد اللبناني والمالية العامّة اللبنانية حدّها الأقصى بالهندسات المالية، التي وفّرت للقطاع المصرفي أرباحاً إضافية. وبنتيجتها أصبح جزء كبير من موجودات المصارف بالعملة الأجنبية في حوزة مصرف لبنان، وفقد القطاع المصرفي استقلاليته تجاه البنك المركزي.

المشكلة الفعلية التي نعيشها اليوم هي فقدان الدولار من الأسواق لأن العديد من المُدخرين الكبار إمّا حوّلوا ودائعهم بالدولار إلى الخارج أو لأن العديد من الناس أصبحوا يخزّنون الدولارات في بيوتهم تحسّباً للأسوأ. ممّا لا شكّ فيه أننا نعيش فترة استثنائية في تاريخنا المالي والنقدي من ناحية انهيار الثقة بالنظام النقدي اللبناني وطرق إدارته طوال العقود الماضية. في أسوأ الظروف السياسية والعسكرية لم يمرّ لبنان بمثل هذه الأزمة، بل العاصفة النقدية، وهي نتيجة عقود من الاستهتار وعدم احترام الحدّ الأدنى من قوانين الإدارة السليمة المالية والنقدية. هذا مع الإشارة إلى أن أخطاء جسيمة ارتكبت مؤخّراً بتسويق سندات الدَّين اللبنانية المُحرّرة بالدولار خارج لبنان، بينما أهمّ مصدر قوّة واستقرار كان بقاء الدَّين بالدولار في حوزة المصارف اللبنانية وكبار المتموّلين المقيمين.

هنا تكمن الخطورة والانزلاق نحو وضع جديد يشبه وضع اليونان سابقاً، مع سبب ضعف إضافي، أننا لسنا جزءاً من منطقة اليورو. لذلك يجب مساءلة من قاموا بتسويق سندات الدَّين اللبنانية المُحرّرة بالدولار خارج السوق اللبنانية، لأن ذلك قد أدّى إلى انكشاف خطير تجاه الخارج.

ولا بدّ أيضاً من الإشارة إلى موجة الانكماش الاقتصادي الكبير الذي نعيشه بسبب سياسات تقشّفية غير مدروسة تزيد الطين بلّة، لأن في ظلّ الانكماش الاقتصادي لا يمكن أن تزيد الحركة الاقتصادية ونخرج من حلقة مُفرغة صنعتها السياسات الاقتصادية والمالية التي نسير عليها منذ بضع سنوات. وإن مثل هذا الوضع يؤدّي، كما هو واضح، إلى هبوط حادّ في تحويلات المغتربين الذين يفضّلون إبقاء مدّخراتهم خارج لبنان.

هي إذاً أزمة ثقة بكلّ أبعادها، من دون أن تقوم السلطات اللبنانية من تشريعية وتنفيذية بمعالجة منطقية وسليمة، بل كلّ ما نراه هو إجراءات تضرب الوضع الاجتماعي للفئات الوسطى والفئات المحدودة الدخل.

يصعب بطبيعة الحال التنبّؤ بما سيحصل، لكن على قوى التغيير أن تتحرّك وتؤكّد وجودها وتحضّر لمستقبل أفضل ولإجراءات تحدّ من الأضرار الجسيمة التي تحيط بنا.

رسم بياني

تطوّر سعر صرف الليرة (1953-2019)

تخ تثبيت سعر صرف الليرة الاسمي إزاء الدولار الاميركي اعتباراً من اواخر عام 1998. ومنذ ذلك الحين بقي السعر الرسمي الوسطي مُحدّدا بـ1507,50 ليرة مقابل دولار من دون اي تغيير.

حتّى عام 1982، بقي سعر الدولار اقل من 5 ليرات ولكن اعتباراً من عام 1983 بدأت سلسلة من الموجات التضخمية والمضاربات على سعر الليرة. فارتفع سعر الدولار من 5,50 ليرات الى 2850 ليرة في اب/ اغسطس عام 1992. اي انه ارتفع 518 مرّة في اقل من 10 سنوات.

سهّلت تداعيات انهيار سعر الليرة اعتماد سياسة مالية ونقدية اعتباراً من عام 1993. تهدف الى رفع السعر الاسمي لليرة. ونجح تثبيته كهدف دائم بذاته. الّا ان الكلفة التي ترتّبت على هذه السياسة كانت كبيرة جدّا وهي مماثلة اليوم. إذ تطلّب تثبيت سعر الصرف استقطاب ما يكفي من الدولارات من الخارج، وتسديد فوائد سخيّة عليها وزيادة المديونية العامّة وهو ما ادّى الى رفع كلفة الانتاج وتقويضه ودفع الكثير من العمالة اللبنانية الماهرة الى الهجرة بحثاً عن فرص العمل ومصادر الدخل.

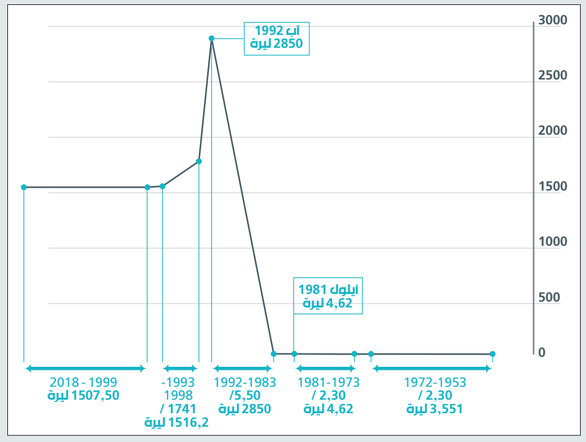

مؤشر

هل جفّف تهريب النفط دولارات لبنان فعلاً؟

علي هاشم

تصرّ بعض التحليلات المُشاعة على ربط كل تطوّر مالي سلبي في لبنان بعوامل ظرفية خارجية في محاولة لنفي ترابط هذه التطوّرات كسلسلة تداعيات ناتجة عن أزمة مالية ونقدية طويلة الأمد.

ولعلّ أحد أبرز الأمثلة عن هذه التحليلات ظهر في الأيام الماضية، إذ تمّ ربط زيادة الشحّ في السيولة بالدولار في السوق اللبنانية وارتفاع سعر الصرف لدى الصرّافين بظاهرة توسّع تهريب المحروقات إلى سوريا بسبب العقوبات عليها. ووفق هذا التحليل، يساهم شراء المحروقات لتهريبها إلى سوريا في إخراج السيولة بالعملات الأجنبيّة من لبنان، وزيادة عجز ميزان المدفوعات، وبالتالي الضغط على سعر صرف الليرة واستقرار النظام النقدي اللبناني. في الواقع، يعاني هذا التحليل من مشكلة كبيرة من ناحيتَين: أوّلاً من ناحية منطق العمليّات التجارية في الأسواق، وثانياً من ناحية المؤشّرات الاقتصادية التي يسجّلها هذا القطاع بالتحديد.

من ناحية المؤشّرات، صحيح أن حجم واردات المحروقات سجّل في النصف الأول من هذا العام رقماً قياسياً مقارنةً بالسنوات السابقة، ويعود ذلك طبعاً إلى توسّع عمليات تهريب المحروقات إلى سوريا خلال هذه السنة وسياسة التقنين في المحروقات التي يعتمدها النظام هناك. وقد بلغ حجم المحروقات المستوردة إلى لبنان في النصف الأول من هذا العام 6 ملايين طن، بالمقارنة مع 2,71 مليون طن فقط في الفترة نفسها من العام الماضي. ويعدّ هذا الحجم من الاستيراد كبيراً ولكنّه ليس فريداً، إذ سبق أن بلغ نحو 4,95 مليون طن في النصف الأول من عام 2017، ولم يُسفر عن شحّ للدولار في حينه. ما يعزّز فرضية عدم ارتباط شحّ الدولار باستيراد المحروقات وإعادة تصديرها إلى سوريا، أن قيمة المحروقات المستوردة في النصف الأول من هذا العام البالغة نحو 3,33 مليار دولار ليست الأعلى على الإطلاق بالمقارنة مع السنوات الماضية. فعلى سبيل المثال، بلغت قيمة المحروقات المستوردة في النصف الأول من عام 2014 مستوى مماثلاً بلغ نحو 3,3 مليار دولار. وفي الفترة نفسها من عام 2012، تجاوزت قيمة المحروقات المستوردة هذا الرقم، إذ بلغت 3,64 مليار دولار. بمعنى آخر، وعلى الرغم من أن حجم المحروقات المستوردة بلغ مستويات قياسيّة في أوّل ستة أشهر من السنة، فإن قيمة هذه المحروقات لا تُعتبر الأعلى خلال السنوات الأخيرة، ويعود ذلك تحديداً إلى اختلاف سعر النفط في الأسواق. وبالتالي، من غير المنطقي اعتبار ارتفاع حجم المحروقات المستوردة لصالح السوق السورية في هذه السنة مسألة داهمة وطارئة، يمكن أن تتسبّب بشحّ الدولار في الأسواق.

ثمّة خلل كبير في هذا التحليل أيضاً من ناحية منطق العمليّات التجارية في الأسواق. فقيام التجّار باستيراد المحروقات إلى لبنان لتوريدها إلى سوريا، يفترض في المقابل وجود تدفّقات مالية مقابلة من سوريا لسداد قيمة هذه البضاعة، وهو ما ينفي أيّ أثر لهذه العمليات على مستوى ميزان المدفوعات. مع العلم أن احتساب ميزان المدفوعات لأيّ دولة يأخذ في الاعتبار التدفّقات المالية الحاصلة بجميع العملات. بمعنى أن تسديد ثمن استيراد المحروقات وقبض ثمن إعادة تصديرها إلى سوريا لا يجب أن يكون سلبياً على ميزان المدفوعات.

في الواقع، ليست التطوّرات الأخيرة في سوق القطع سوى حلقة إضافية من حلقات أزمة مالية ونقدية مستمرّة منذ عام 2011، وهي أزمة أبعد من مسألة إعادة تصدير المحروقات إلى سوريا وأكثر تعقيداً. فإحجام المصارف عن توفير السيولة بالدولار لعمليّات القطع يرتبط أوّلاً بتقشّف مصرف لبنان في السقوف الممنوحة للمصارف لهذه الغايات تحديداً، وبسياسات حبس السيولة بالعملة الصعبة لديه، وذلك بعد الضغط المتنامي على السيولة بالعملات الأجنبية بفعل تطوّرات الأزمة الحالية محلّياً وفي الخارج. وكلّ هذه التداعيات الناتجة عن الأزمة بعيدة كلّ البعد عن مسألة تهريب المحروقات إلى سوريا.

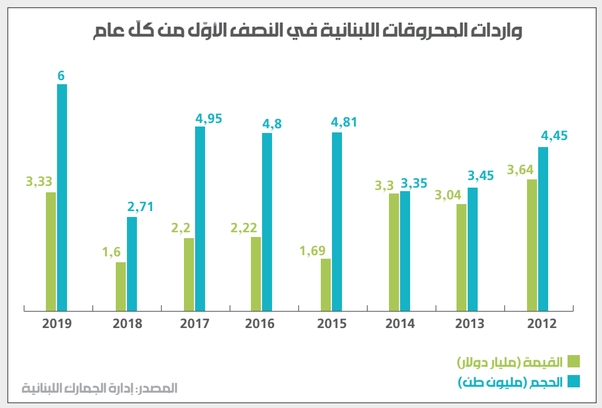

اقتصاد السوء

مسؤولية السلطة السياسية

محمد زبيب

وفق ما أعلنه حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، في بيان لافت ومفاجئ في الأسبوع الماضي، سيصدر غداً الثلاثاء، تعميمه المنتظر الذي «ينظّم تمويل استيراد القمح والدواء والبنزين بالدولار الأميركي». يُعدّ مثل هذا الإجراء، ضرورياً ومطلوباً لضمان إمداد السوق المحلّية بالسلع الحيوية، ولا سيّما في ظلّ تمادي حالة «نقص الدولار» وارتفاع مخاطر السيولة وسعر الصرف وتراكم عجوزات ميزان المدفوعات، والتأثيرات الجمّة لكلّ ذلك على النشاط الاقتصادي والاستهلاك، وحركة التجارة والاستيراد وعمليّات حساب رأس المال والتحويلات من لبنان إلى الخارج، والقدرة على مواصلة الدفع. إلّا أن جدوى هذا الإجراء، أو النتائج التي ستترتّب عليه، تتوقّف على الآلية التي سيضعها هذا التعميم. فهل ستكون الترتيبات فعّالة على المدى المنظور والأبعد؟ هل ستتمتّع بالكفاءة في إدارتها وتوجيهها واتصالها بالمسائل الحيوية الأخرى، كالأسعار والأجور والنقود والعمالة، التي قد لا تقلّ أهمّية عن توفير السلع الضرورية؟ هل ستكون مُعلنة وصريحة وخاضعة للمساءلة أم ستكون على غرار كل عمليّات البنك المركزي مُغفلة ومخفيّة وخارج أي رقابة؟ وهل سيكون هدفها الحقيقي حماية المجتمع من المصالح التجارية والمالية والمصرفية، أم حماية هذه المصالح وتحييدها في هذه المرحلة عمّا يحصل على صعيد إدارة السيولة المُتاحة بالدولار وفرض «القيود» بحكم الأمر الواقع وسياسات المكابرة والإنكار والتهرّب من المسؤولية، لا بحكم إدراك المخاطر وترتيب الأولويات والخسائر والضحايا؟

حالة «نقص الدولار» التي وصلنا إليها، ليست حالة عَرَضية، ولا تبدو أنها ستكون ظرفية بل إنها مرشّحة للتفاقم أكثر فأكثر في ظلّ تضافر عوامل كثيرة محلّية وخارجية، ذاتية وموضوعية، في مقدّمها تصاعد العقوبات الاقتصادية والمالية والحمائية والحروب التجارية والركود العالمي وتكييف السياسات النقدية في المراكز الرأسمالية الكبرى، والتوترات الإقليمية الجيوسياسية، وتفاقم الأزمة البنيوية الكامنة في الاقتصاد اللبناني تاريخياً. ولا سيّما في ربع القرن الأخير، حيث جرى ترسيخ نموذج تمويل مُرتَهن بدرجة مرتفعة جدّاً للتدفّقات الآتية من الخارج، وتحديداً من تحويلات اللبنانيين المهاجرين وودائع غير المقيمين والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المُضاربات العقارية، وبنسبة قليلة في التجارة والسياحة والمصارف. وجميع هذه المصادر حسّاسة جدّاً إزاء التغيّرات الخارجية والصدمات الداخلية، والأهمّ أنها آتت إلى إصابة الاقتصاد اللبناني بما يُسمّى «المرض الهولندي»، أي الحالة التي مرّ بها بين عامي 1993 و2010 عندما كان يتمّ جذب تدفّقات رأس المال إلى لبنان بكلفة عالية واستخدامها في تمويل الاستهلاك بما يفوق الإنتاج، ما ساهم في تضخّم فاتورة الاستيراد وإضعاف قطاعات إنتاج السلع القابلة للتبادل.

في تلك الفترة (1993-2010)، فاقت قيمة التدفّقات الخارجية الإجمالية إلى لبنان 162 مليار دولار، أي بتبسيط شديد، حصل لبنان على هذا القدر من العملات الصعبة، سواء أكانت على شكل ديون خارجية أم تحويلات أم استثمارات أجنبية، وهي كانت كافية لسدّ عجز الحساب الجاري، أي صافي مجمل تعاملات المقيمين مع غير المقيمين، ولا سيّما عجز الميزان التجاري (المستوردات ناقص الصادرات) الذي بلغت قيمته التراكمية نحو 135 مليار دولار. بهذا المعنى، لم يواجه الاقتصاد اللبناني حالة «نقص الدولار» طيلة 18 عاماً بعد انتهاء الحرب وإطلاق برنامج إعادة الاعمار، بل حقّق فائضاً في ميزان المدفوعات بقيمة تراكمية تتجاوز 27 مليار دولار، وهو ما سمح لهذا النموذج أن يصمد حتى الآن ويتجاوز مشكلاته البنيوية الكثيرة، كما سمح بتكوين موجودات بالعملات الصعبة لدى البنك المركزي تُمكّنه من ربط الليرة بالدولار وتثبيت سعر صرفها الاسمي عبر التدخّل الدائم في سوق القطع الأجنبي وضمان الودائع كلها.

ترك هذا النموذج التمويلي اقتصاداً هشّاً يعاني من إنتاجية ضعيفة، لا يخلق الدخل الكافي ولا فرص العمل ويشجّع على الهجرة وينغمس في تأدية وظائف هامشية في اقتصاد إقليمي ريعي واسع، يعاني بدوره من درجة حساسية عالية إزاء صدمات أسعار النفط والصراعات عليه، إلّا أن هذا النموذج نجح في تحقيق شكل من أشكال «الرأسمالية الصافية»، حيث يمكن أن يتراكم رأس المال بأطراف من دون أي عمل أو إنتاج أو أي مقابل مادي أو ذهني، ويمكن أن تتركّز الثروة والدخل بوتيرة سريعة لدى عدد قليل من الأسر الفاحشة الثراء، التي شكّلت «طبقة أوليغارشية» تستحوذ على الكثير من النفوذ والامتيازات وحرّية الحركة والتصرّف والخروج على القانون والنظام العام.

لقد كان أحد أهمّ شروط هذا النجاح هو ثبات سعر الصرف وتخفيض الضرائب على الدخل والملكيّة والتجارة وتجميد الأجور وقضم حصتها من مجمل الناتج المحلّي، التي تدهورت في هذه الفترة من نحو 35% إلى أقل من 25%، بعدما كانت تبلغ 55% في سبعينيات القرن الماضي. وكذلك كان من الشروط المهمّة عدم المسّ بحرّية حركة رأس المال عبر الحدود وحرّية تحويل العملات والإبقاء، على أسعار فائدة سخيّة، لزيادة الودائع باستمرار وتعزيز الرساميل المصرفية وربحيتها وزيادة المديونية العامّة والخاصّة ودعم أسعار العقارات المرتفعة. في ظل هذه الشروط، لعبت الدولة دوراً توزيعياً عكسياً، أي من الأجور إلى الأرباح، ومن الأفقر إلى الأغنى، ومن العمل والإنتاج إلى الريع والفائدة. وُصف الاقتصاد السياسي في تلك الفترة بأنه «اقتصاد الكازينو»، يلعب فيه المُقامرون ويكسبون ربحاً وفيراً. تكفي الإشارة إلى أن البعض في تلك الفترة كان بمقدوره اقتراض الدولار بفائدة منخفضة جدّاً وإعادة توظيفه بالليرة بفائدة مرتفعة جدّاً ومضاعفته في أقل من 5 سنوات أو أربع سنوات وإعادة توظيفه مرّات ومرّات ومضاعفة الربح مرّات ومرّات أو إعادة تحويله إلى الدولار والخروج بسلام.

هذه الشروط تتعرّض إلى اختلالات منذ العام 2011، والتي يعبّر عنها العجز المتراكم في ميزان المدفوعات لتسع سنوات متتالية واستنزافه لنسبة كبيرة من الفوائض التي تحقّقت سابقاً، وهي حالة لم يشهد الاقتصاد اللبناني مثلها حتّى في ظروف الحرب والاحتلال والتضخّم، إذ كان ميزان المدفوعات يسجّل عجزاً لسنة أو سنتين ثم يعود إلى تسجيل الفائض. ما يحصل منذ العام 2011 أن تدفّقات العملات الصعبة من الخارج لم تعد تكفي لسدّ عجز الحساب الجاري المُقدّر بأكثر من ربع الناتج المحلّي الإجمالي، بل لم تعد تكفي لسدّ العجز التجاري وحده، فكيف سيتمّ تسديد فاتورة الاستيراد ومدفوعات الفائدة وجميع الالتزامات بالعملات الصعبة؟ لا يبدو ذلك ممكناً من دون إعادة ترتيب الأولويات وتوزيع الخسائر: من يحصل على الدولار قبل غيره؟ ومن يستحقّ الضمانات وعلى حساب من؟ أي فئات اجتماعية ستوضع على خطّ الجبهة الأوّل وأي فئات ستُجهّز لها مراكب النجاة والهروب الأمن؟

ترسم تصريحات حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الأخيرة ملامح التعديلات على هذه الشروط. فهو أعلن بصراحة أن سوق الدولار في لبنان باتت سوقين وأكثر، وأن الدولار نفسه بات دولارين وأكثر. دولار مُودَع في المصارف مضمون وآخر مُتداول في السوق غير مضمون وثالث مخصّص لاستيراد سلع بعينها. وأخيراً أعلن أنه سيلجأ إلى فرض «ضوابط على رأس المال والتجارة» من خلال التعميم الذي سيصدره غداً، والذي سبقته قيود غير مُعلنة وغير نظامية على معاملات الدولار في النظام المصرفي، حيث يتّخذ كلّ مصرف إجراءات تقييدية بناءً على تعليمات شفهية من البنك المركزي ويجري تمكين عملاء معينين من التعامل بالدولار فيما يُحرم آخرون. لا شكّ أن الكثير من هذه الإجراءات التقييدية ضرورية لمواجهة حالة «نقص الدولار». هذه المهمّة هي مسؤولية السلطة السياسية، أياً كانت ومهما كان توصيفها، وهي تتحمّل المسؤولية أوّلاً وأخيراً بمعزل عن درجة كلّ طرف على سلّمها.

تبنّى وزير المال علي حسن خليل توصيات «خبراء» البنك الدولي لتخفيض كلفة معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة في الموازنة العامّة. واورد في فذلكة مشروع قانون موازنة العام 2020 خلاصة موجزة لهذه التوصيات. واعلن ان وزارة المال عملت مع البنك الدولي على إعداد برنامج «إصلاح تدريجي شامل لنظام التقاعد في لبنان» ورفعته إلى مجلس الوزراء. إلّا ان مصادر مطلعة اوضحت ان العمل الجاري على هذا البرنامج لم ينتهِ بعد. وما طرحه خبراء البنك الدولي جاء بناءً على طلب وزير المال نفسه في سياق بحثه عن سبل «التقشّف المالي» لتخفيض عجز الموازنة لا «إصلاح نظام التقاعد».
نظراً لأهمّية نظام التقاعد والمخاطر المحدّقة به، تعيد «الأخبار» نشر ما ورد في الفذلكة حرفياً

اقتراحات وزير المال لتخفيض معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة

ظلم في السوية لا عدل في الرعية

أعلن وزير المال علي حسن خليل في فذلكة مشروع قانون موازنة العام 2020 ان الحكومة تنوي إعادة النظر بجميع مكوّنات النفقات الاجتماعية، وعلى رأسها «معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة»، التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في الآونة الأخيرة، من نحو 2,132 مليار ليرة في عام 2016، أي ما يوازي 9,5% من مجموع النفقات، إلى نحو 3,207 مليار ليرة في عام 2018، أي بنسبة توازي 12% من مجموع النفقات. وأضاف أن هذه الزيادات نتجت من

> **يطرح وزير المال رفع نسبة المحسومات التقاعدية من 6% إلى 10%، وهذه النسبة يتمّ اقتطاعها من معاشات الموظّفين العاملين في القطاع العام خلال خدمتهم**

تنفيذ القانون رقم 46 الصادر في آب/ أغسطس 2017 والمتعلّق برفع الحدّ الأدنى للرواتب والأجور وإعطاء زيادة غلاء المعيشة للموظّفين والمتعاقدين والأجراء في القطاع العام. واشار إلى أن مشروع موازنة عام 2020 لحظ زيادة المبالغ المُخصّصة لمعاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، إذ بلغت 3,283 مليار ليرة، أي ما يوازي 12,8% من مجموع النفقات، مقارنة مع 2,981 مليار ليرة في قانون موازنة عام 2019، أي بنسبة 11,6% من مجموع النفقات.

وجاء في الفذلكة حرفياً أن «وزارة المال تعمل مع البنك الدولي على خطّة تطوير وإصلاح تدريجي شامل لنظام التقاعد في لبنان، وقد قدّمناها لمجلس الوزراء، ليصبح عادلاً بين المستفيدين من ناحية التقديمات وبكلفة مستدامة على الخزينة من جهة، والحدّ من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. حالياً، نظام التقاعد في لبنان سخيٌّ للغاية وأصبح غير مستدام وبحاجة للإصلاح التدريجي قبل ارتفاع الالتزامات لنفقات التقاعد بشكل تصعب السيطرة عليه، خصوصاً بعد إقرار سلسلة الرتب والرواتب في القطاع العام والتي وضعت ضغوطات كبيرة على المالية العامّة. إن الإصلاح المنتظر لن يؤثّر على الإطلاق، على الأشخاص ذوي الدخل المنخفض والمحدود، بل الهدف هو إنشاء نظام أكثر إنصافاً للجميع. يبدأ تأثير هذا الإصلاح على عجز الموازنة ابتداءً من عام 2021».

فما الذي يطرحه وزير المال في هذا السياق وفق ما ورد في الفذلكة؟

أولاً، تنفيذ الإجراءات المُقترحة بشكل تدريجي، مثلاً:

1- رفع نسبة المحسومات التقاعدية من 6% في عام 2019 إلى 10%، وهذه النسبة يتمّ اقتطاعها من معاشات الموظّفين العاملين في القطاع العام خلال خدمتهم.

2- خفض متوسّط معدّل الاستحقاق (جزء أو نسبة مئوية من المعاش التقاعدي لكلّ سنة خدمة) من 2,30% المتبع حالياً إلى 2,13% في 2020 ليصل إلى 2,04% في 2022.

3- أخذ متوسّط الأجر في فترة الخدمة لحساب راتب التقاعد، حيث يتمّ حالياً أخذ المعاش الشهري الأخير الذي تقاضاه الموظّف.

ثانياً، إعادة النظر في التدبير رقم 3 في السلك العسكري من ناحية العدالة كما تمّ النقاش فيه في مجلس الوزراء، هذا التدبير وُضع قيد التنفيذ في أيّام الحرب ليعكس درجة الاستنفار الأمني ويسمح للعسكري بموجبه أن يتقاضى تعويض نهاية الخدمة عن كلّ سنة ثلاث سنوات بعد نهاية الخدمة، وتستفيد منه كلّ الأسلاك العسكرية، وهو ساري المفعول حتى الآن.

ثالثاً، إن النظام التقاعدي في لبنان سخيٌّ للغاية (وفق تعبير الفذلكة) من حيث التقديمات بعد الوفاة أو ما يُعرف بالمخصّصات والرواتب لورثة المتقاعدين. مع أننا مع حماية شرائح المجتمع ذات الدخل المحدود بأي ثمن كان، يجب أن نفكّر أيضاً بعدالة، حيث من غير المنطقي أن يستمرّ معاش التقاعد سارياً على فترة 40 سنة بعد وفاة المتقاعد، وهذا التدبير القائم ليس عادلاً لباقي المجتمع لأن هذه التكلفة تأتي من دافعي الضرائب أي من الأكثرية في المجتمع. بالإضافة إلى أن المخصّصات والرواتب السخيّة لورثة المتقاعدين على طول حياتهم تؤدّي إلى خسارة الاقتصاد اللبناني والقطاع الخاص من الطاقات البشرية والقدرة الإنتاجية لهؤلاء (وفق ما جاء في النص الحرفي).

هدفنا أن لا نميّز بين الأفراد العاملين في القطاع العام إن كانوا في السلك العسكري أو المدني، تزامناً مع مبدأ العدالة الاجتماعية بين المتقاعدين والمساواة في الحقوق بين جميع المواطنين. في كلّ الخطط الإصلاحية للأنظمة التقاعدية حول العالم، هناك تدابير من شأنها حماية الشريحة الأكثر ضعفاً وفقراً من السكّان وبالتالي نحن نحرص على حمايتهم وجعل حقوقهم عادلة مع بقية المجتمع.

وتقترح فذلكة وزير المال بعض الإجراءات الإضافية التي يمكن اعتمادها في إصلاح النظام التقاعدي، منها:

1- تحديد حدّ أدنى للعمر التقاعدي (55-60 سنة) مع تحديد حدّ أدنى لسنوات العمل الفعلية في الأسلاك العسكرية وموظّفي الإدارة العامّة.

2- ربط المعاشات التقاعدية بمؤشّر الأسعار/ غلاء المعيشة.

3- رفع السنّ التقاعدي بشكل تلقائي بما يتناسب مع متوسّط العمر عند الولادة.

4- توسيع قاعدة الأجر التي تطبّق عليها المحسومات التقاعدية.

تأثير وقف التوظيف وإصلاح النظام التقاعدي على الإنفاق على بند المخصّصات والرواتب وملحقاتها (بمليارات الليرات اللبنانية)

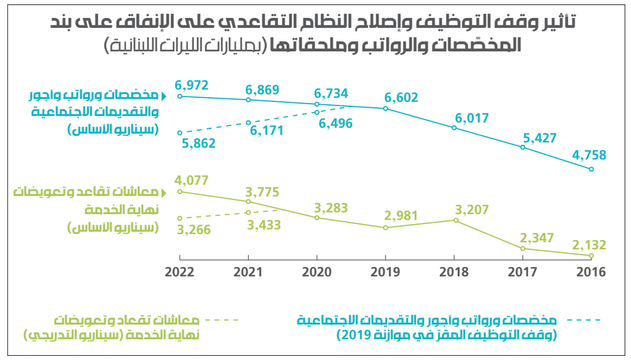

إحصاءات

ركود السوق العقارية لم يخفّض الأسعار!

استمر انحسار الطلب في السوق العقارية خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2019، وهو منحى مستمرّ وآخذ بتفاقم منذ عام 2018، إذ تراجعت عمليات البيع بنسبة 18,3%، وكذلك قيمتها بنسبة 23,5% وبلغت نحو 3,9 مليارات دولار مقارنةً مع 5,1 مليارات خلال الفترة نفسها من عام 2018. هذه الإحصاءات يستعرضها تقرير بعنوان «قطاع العقارات اللبناني: الركود مستمرّ والشاري يراقب وينتظر» صادر عن قسم البحوث في «بنك عودة».

وفق هذا التقرير، تستحوذ سوق الوحدات السكنية على أكثر من 77% من مجمل السوق العقارية، وبالتالي يأتي الركود المستمرّ في هذه السوق مدفوعاً بتراجع الطلب على الشقق السكنية الذي بات محسوراً بالطلب المحلّي، بعد انكفاء المغتربين والأجانب عن شراء الشقق في لبنان، فضلاً بسبب إيقاف القروض المدعومة من المصرف المركزي، والتي كانت تشكّل الخيار الأكثر رواجاً لشراء الوحدات السكنية. وهو ما يُترجم بتراجع حصّة الاقتراض في عملية تمويل شراء العقارات من 21% في عام 2017 إلى 0% في عام 2018، واستقرارها عند الصفر في عام 2019، فضلاً عن تراجع مخزون القروض السكنية بنحو 2,2%، من 13 ملياراً في نهاية عام 2017 إلى 12,7 ملياراً في آذار/ مارس 2019، وفقاً لأرقام المصرف المركزي.

ينعكس تراجع الطلب على العرض أيضاً، فهو يتباطأ بدليل تراجع تسليمات الإسمنت بنحو 32,4% خلال النصف الأوّل من عام 2019، على أساس سنوي، وكذلك تراجع رخص البناء بنسبة 27,9% خلال الفترة نفسها. وأكثر من ذلك، يتّجه المطوّرون إلى تلبية حاجات السوق المحلّية من خلال التركيز على بناء وحدات صغيرة المساحة، وهو ما تعبّر عنه دراسة حول النشاط العقاري صادرة أخيراً عن «إنفو برو»، إذ تراجعت مشاريع البناء بنحو 59% مقارنةً مع عام 2018، من 193 مشروعاً إلى 80 مشروعاً جديداً. علماً أن عمليات البناء الجديدة تنحسر في كلّ من بيروت وجبل لبنان، حيث تراجعت حصة بيروت من مجمل رخص البناء من 17,8% إلى 7,4% بين عامي 2007 و2019، وفي جبل لبنان من 48,1% إلى 35%، في مقابل تزايدها في الجنوب (من 13,5% إلى 26,8%) والشمال (من 14,1% إلى 21,3%) والبقاع (من 6,4% إلى 9,4%).

إلى ذلك، ازدادت الفجوة بين العرض والطلب، وبلغ العرض نحو 50% أكثر من الطلب في بيروت الإدارية وضواحيها، علماً أن نحو نصف الطلب والعرض (المُقاس بعدد الوحدات المُباعة) تركّز على المساحات التي تتراوح بين 100 و149 متراً مربّعاً، بين عامي 2016 و2018، ونحو الربع في المساحات التي تتراوح بين 150 و199 متراً مربّعاً.

وعلى الرغم من التطوّرات الحاصلة في ما يتعلّق بالطلب والعرض في السوق العقارية، إلّا أن ذلك لم يؤدّ إلى انخفاض الأسعار بشكل كبير. في الواقع، لم تنخفض الأسعار إلّا بنحو 10 إلى 30% في بيروت خلال السنوات الخمس الأخيرة، أي بأقل من معدّل ارتفاع الأسعار السنوية التي حصلت خلال الفورة العقارية بين عامي 2006 و2010.

تطوّر قيمة البيوعات العقارية (بمليارات الدولارات)

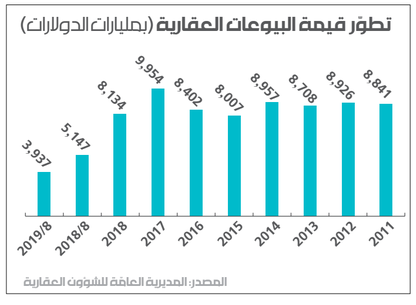

المصدر: المديرية العامة للشؤون العقارية

بملايين الدولارات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
البيوعات العقارية	8,841	8,926	8,708	8,957	8,007	8,405	9,954	8,134
محفظة القروض السكنية	5,982	7,269	8,535	9,879	10,917	11,927	13,026	12,887
معدّل الاقتراض	%36	%30,5	%30,2	%30,9	%26	%23,8	%21,3	0
معدّل التمويل الذاتي	%64	%69,5	%69,8	%69,1	74	%76,2	%78,7	%100

المصدر: قسم البحوث في مجموعة بنك عودة

وجهات نظر

التنظير حول الطبقية في الدول العربية أفكار وانعكاسات

نوف ناصر الدين
باحثة اجتماعية فلسطينية نسوية

كان اهتمامي الأساسي في بحث الدكتوراه فهم الأعمال التي تقوم بها النساء بهدف إدرار الدخل، فتبنّيت إطاراً فكرياً لا يركّز على الطبقة من منحى اقتصادي مرتبط برأس المال وحسب، بل يشمل مفاهيم مرتبطة بما يُسمّى رأس المال الثقافي الذي يترجم بأسلوب الحياة والمستوى التعليمي والنشاطات الاقتصادية والحالة الاجتماعية. ومع ذلك، لا يزال هناك نقص في التنظير حول الطبقية بشكليها الاقتصادي والثقافي في الدراسات بالدول الناطقة بالعربية، وهناك عقبات عديدة تواجه دراسة الطبقية، منها ما يتعلّق بالوصول إلى التمويل والأبحاث، ما يجعل النقاشات حول هذه المفاهيم غير مُتاحة إلّا من خلال المؤسّسات الأكاديمية الغربية.

تفسّر تجارب النساء عادة من خلال نظام اضطهاد واحد، وكأنهن مجموعة متجانسة تتأثّر بالنظام الأبوي بطرق متشابهة. لاحظت خلال بحثي أن الدراسات التي تقوم بها المؤسّسات الأكاديمية والجمعيات غير الحكومية حول أنشطة النساء الاقتصادية في البلدان الناطقة بالعربية، لا تأخذ بالاعتبار الفروقات الطبقية بين النساء، وغالباً تتغاضى عن رأس المال الثقافي للطبقة. يشرح ديفين وسافاج (2000) أن «تداخل الاقتصادي بالثقافي يمكن أن يشكّل طريقة ناجعة للبحث. فالطبقية واللامساواة بأشكالها المختلفة تتضمّن الجانبين الاقتصادي والثقافي، وعلينا إعادة الجانب الاقتصادي إلى تحليل الطبقية، من دون أن يتبنّى الاقتصادي بمعناه الضيّق، وإنّما ليشمل تصرّفات ذات معانٍ ثقافية».

لنفهم تقاطعية الطبقة والجندر، من المهمّ دراسة الأبعاد المختلفة للطبقة، لأن الأدوار الجندرية مرتبطة بالعلاقات الطبقية. بمعنى آخر، تختلف الأدوار الجندرية المتوقّعة من النساء والأشخاص غير المعياريين/ات من طبقة إلى أخرى، ولذلك يختلف النظام الأبوي نفسه ويتأثّر بالبعدين الثقافي والاقتصادي للجندر.

خلال بحث الدكتوراه، أجريت مقابلة مع شخص لا معياري يعرّف عن نفسه بأنه منتمٍ إلى الطبقة الوسطى العليا في الأردن. يقول: «أشعرُ أن عائلتي تخنقني لأنهم يفرضون عليّ الالتزام بمعاييرهم التي يعتبرونها مناسبة ومحترمة»، فيما تقول امرأة تعرّف عن نفسها بأنها تنتمي إلى الخلفية الطبقية نفسها: «لا تسمح لي عائلتي بالعمل في وظيفة ذات مستوى متدنٍ لأن اسم العائلة معروف في الأردن».

من هنا، يتبيّنُ أن الموقع الطبقي ينتج تجارب جندرية مختلفة للنساء والأشخاص غير المعياريين/ات. وبالتالي، يسهم فهم الأبعاد المختلفة للطبقة في اكتشاف كيفية تقاطع الأبوية مع الطبقة وتأثيرها على الأدوار الجندرية. ما سبق يحاكي نظرية سكيفس التي توضح أهمية الطبقة الاجتماعية والثقافية عوضاً عن التركيز على دراسة الطبقة الاقتصادية وحدها، إذ «تعرّف الطبقة على أنها ملكية ثقافية ما ينعكس بالممارسات، وهو لا يساعدنا في فهم الناس لقيمتهم الرمزية وحسب، وإنّما في فهم كيف أصبحت تصرّفاتهم وثقافتهم ذات قيمة (أو من دون قيمة) لدى الآخرين».

في بحثها حول النساء البيضاوات المنتميات إلى الطبقة العاملة في إنكلترا، تستكشف سكيفس (1997) معنى أن يكون الشخص امرأة منتمية إلى الطبقة العاملة. تبنّت سكيفس مقاربة بورديو للطبقة، إذ تراها كرأس مال اقتصادي وثقافي، وتستخدمها لتوضح تقاطعية الطبقة والجندر، وتشرح معاناة نساء الطبقة العاملة البيضاوات ليحظين ببعض الاحترام. بمعنى آخر، لا تتأثّر التعابير المرتبطة بالطبقة بالبعد الاقتصادي للطبقة فقط بل بالبعد الثقافي أيضاً. على سبيل المثال، تقول إحدى النساء اللواتي أجريت معهن مقابلات وتعرّف عن نفسها بأنها من خلفية اقتصادية فقيرة: «أعمل في تنظيف المكاتب، ولكن أولادي لا يعلمون بذلك. أحاول أن أخفي عملي. لا أريد أن يذلّهم أو يهينهم أحد، لأن عملي لا يعتبر محترماً أو مشرّفاً».

يتجسّد التقسيم والفروقات الطبقية «من خلال القوّة والدخل والثروة والمسؤولية وفرص الحياة المتاحة وأسلوب ونوعية الحياة، وكل ما يشكّل تركيبة الوجود» (ميليباند، 1989). لكن «لا يجب أن تحتسب الطبقة من خلال تصنيف الناس وفق وظائفهم وثرواتهم أو دخلهم المادي» (كرومبتون، 2008)، بل عليها «فهم الآليات التي تنتج الفروقات الطبقية» (سافاج وآخرون، 2005). النظر إلى الطبقة من منظار رأس المال الاقتصادي ليس كافياً، لأنه لا يفسّر «دور الثقافة في تشكيل الطبقات المختلفة» (سافاج وآخرون، 2005). يعرّف لانغستون (1995) الطبقة من خلال الثقافة، فهي «فهمك للعالم وموقعك فيه. وتتشكّل من الأفكار والتصرّفات والمواقف السلوكية والقيم واللغة. الطبقة هي كيفية تفكيرك وإحساسك وتصرّفك ولبسك وكلامك وحركاتك وطريقة مشيك. الطبقة هي المتاجر التي تتسوّق/ين بها، والمطاعم التي تتناول/ين طعامك فيها، والمدارس التي ترتادها/ينها. الطبقة هي الوظائف التي ستعمل/ين فيها خلال حياتك».

إضافة إلى الاعتبارات السابقة المتعلّقة بالطبقة، من المهمّ إثبات كيف تتموضع النساء والأشخاص غير المعياريين/ات في طبقة مختلفة ضمن هيكل العائلة نفسها. يجب أن نفهم العائلة والأسر ك«موقع صراع». فهناك نعيش تجاربنا الأولى حول عدم المساواة في إنتاج الموارد وتوزيعها وحول حدوث النزاعات. تحاجج أفشار (1985) أن العائلة هي

> **تُفسّر تجارب النساء عادةً من خلال نظام اضطهاد واحد، وكأنهنّ مجموعة متجانسة تتأثّر بالنظام الأبوي بطرق متشابهة**

المكان الذي تتضح فيه تبعية النساء، وتضيف أن «الأمهات والبنات والأخوات والزوجات عرضة لهيمنة الاقتصاد الأخلاقي للقرابة الذي يسيطر عليهن وعلى أعمالهن».

من هذا المنظور، تفهم العلاقات الجندرية من إنتاج وإنجاب ضمن الأسرة وخارجها، حيث تتقاطع الرأسمالية والأبوية وتؤثّر على تجاربنا الجندرية (هارتمان، 1981). لذا، من المهمّ الإقرار بأن الأبوية تصنع فروقات طبقية ضمن الأسر نفسها. فعند البحث في الطبقة والجندر وتقاطعيتهما، من المهمّ تعريف الأبوية من منظور نسوي ماركسي على أنها «مجموعة علاقات اجتماعية ذات قاعدة مادية تتضمّن علاقات تراتبية بين الرجال وتضامناً بينهم، تسمح لهم بالسيطرة على النساء. الأساس المادي للأبوية هو سيطرة الرجال على عمل النساء، والمحافظة على تلك السيطرة من خلال إقصائهن عن الوصول الى الموارد الاقتصادية الضرورية وتقييد جنسانياتهن» (كوبيرن، 1985، كما نقلت في فيراكلي، 1988).

تستثني هذه الأبوية أيضاً بعض الأشخاص غير المعياريين/ات من الوصول إلى الموارد الاقتصادية وتقيّد جنسانيتهم/ن. خلال أكثر من مقابلة مع نساء وأشخاص غير معياريين/ات من دول ناطقة بالعربية، عبّر العديد منهم/ن عن أنهم/ن تعرّضوا/ن للتهديد والعقاب من قبل عائلاتهم/ن، ولا سيّما لناحية وصولهم/ن إلى الموارد الاقتصادية المتوافرة للعائلة ووضع قيود على جنسانياتهم/ن. يعتبر حرمان النساء والأشخاص غير المعياريين/ات من الميراث والمصروف والوصول إلى موارد اقتصادية، من الممارسات التمييزية التي تضغط عليهم/ن للخضوع للتوقّعات الجندرية الطبقية والأدوار المحدّدة ولتقييد جنسانيتهم/ن. على سبيل المثال، تقول امرأة تعرّف عن نفسها بأنها لا معيارية «توقف أبي عن إعطائي مصروفي لأني قرّرت الخروج من المنزل والعيش مع امرأة». ويقول رجل يعرّف عن نفسه بأنّه لا معياري «عندما وجدت عائلتي صوراً لي مع شريكي قرّروا حرماني من الميراث، إلّا إذا تزوّجت امرأة».

تعتبر العائلات النووية، المتمحورة حول مفاهيم معيارية الغيرية الجنسية، الحيز الذي يحصل فيه الإنتاج والإنجاب والاستهلاك بين جهات اجتماعية مختلفة. وهي المساحة التي تؤخذ فيها القرارات المتعلّقة بتقسيم العمل وتوزيع الموارد بين الأفراد. وتخدم العائلة النووية التسلسلات الهرمية الجندرية والجنسية التي تؤدّي إلى التستّر وقمع المصالح والرغبات المتضاربة للحفاظ على معايير مظاهر «الاحترام الاجتماعي» خارج المنزل. على الرغم من احتلال النساء واللامعياريين/ات لطبقات مختلفة عن باقي أفراد عائلاتهم/ن، وعدم تمتّعهن/ن بالقدرة نفسها على الوصول إلى الموارد المتاحة لأفراد عائلاتهم/ن، إلّا أن هذا العقاب الاقتصادي لا يعفي النساء واللامعياريين/ات من التوقّعات المنوطة بهم/ن مثل الالتزام بمفاهيم «الاحترام الاجتماعي» خارج المنزل.

إن تصوير الطبقة من خلال أبعادها المادية فقط لا يفسّر حقيقة أن تجارب النساء والأشخاص اللامعياريين/ات مختلفة ضمن الهياكل الطبقية نفسها. فعندما نختلف الأبعاد المادية الطبقية للنساء واللامعياريين/ات من خلال الوصول إلى دخل أو موارد اقتصادية أعلى خارج الأسرة لا يؤدّي ذلك إلى تغيير في الأيديولوجيات الجندرية التي تدعم السيطرة عليهم/ن وإخضاعهم/ن وكأنهم/ن من طبقة أدنى (كبير، 1997). تحاجج باشو (1988) في دراستها للنساء السيخ في بريطانيا أن وصول النساء للمال يحسّن وضعهن ضمن أسرهن ويعطيهن الفرصة لأن يتصرّفن بحرّية بدخلهن. تضيف دراسات أخرى أن الأعمال التي تعود على النساء بالدخل المادي تعطيهن القوّة لاتخاذ القرارات ضمن الأسر (آلن وولكويتز، 1987)، لكن على الرغم من توصّل الباحثين والباحثات إلى أن المال والدخل يعطيان النساء قوّة نسبية ضمن الأسر، إلّا أن دراسات أخرى اعتبرت أن الأيديولوجيات حول الأدوار الجندرية عصيّة على التغيير، وأن الأيدولوجيات الأبوية تبقى مسيطرة حتى مع الاختلاف الطبقي المادي (كبير، 1997). ترى فولغير (2005) أن المال يلعب دوراً مهمّاً في تشكيل العلاقات داخل الأسر وتوزّع القوة بين أفرادها، ولو أنه يبقى محكوماً بالأيديولوجيات الجندرية الأبوية، ما يشكّل ضغطاً على النساء واللامعياريين/ات للقيام بأدوار قامعة وظالمة لهم/ن.

تفتح هذه المقالة النقاش حول الطبقة والجندر وتقاطعيتهما في الدول الناطقة بالعربية وكيفية صقلهما حياة الناس. فمن غير الممكن إنتاج معرفة عن النساء واللامعياريين/ات من دون الاعتراف بعدم إمكانية فصل الرأسمالية والأبوية، وبالتالي التعامل معهما على أنهما جزء من أنظمة الظلم التي تصوغ تجارب النساء والأشخاص غير المعياريين/ات. لقد تمّ التركيز على العلاقات الجندرية والطبقية داخل الأسر، إلّا أنه ينبغي توسيع مفاهيم الطبقية إلى خارج الأسر، خصوصاً أن تقاطعية الطبقة والجندر قد تتجلّى بشكل مختلف ضمن النطاق العام. وبالتالي على أي نقاش حول الطبقية أن يأخذ في الاعتبار الدوائر المختلفة التي يحتلّها الأشخاص غير المعياريين/ات وخصوصيتهم/ن، للتمكّن من توسيع فهمنا للمعيارية بما يتعدّى الجندر والجنس، وليشمل الهياكل الطبقية القامعة.

ينشر بالتعاون مع كُحْل: مجلّة لأبحاث الجسد والجندر

قراءات

مقال

الركود والتيسير النقدي والتحفيز المالي [2/2]

مايكل روبرتس

يعلم الأكثر تبصراً بين الاقتصاديين التقليديين أن التيسير النقدي لن ينفع. تنتقد «فايننشل تايمز» وحتى «وول ستريت جورنال» هذه السياسة، وكذلك الكينزيّون الذين سوّقوا لها قبل أن يدركوا فشلها. ومن الأمثلة المستشار المالي في الاقتصاد الكلّي إدوارد هاريسون. يقول هاريسون: «أعتقد أن السياسة النقدية غير فعّالة. لا نعرف حتى كيف تعمل. بالطبع، يمكن لسياسة تحديد سعر الفائدة، في مفاصل حسّاسة، أن تساعد في دورة الأعمال من خلال تخفيض العائد حين يكون المدين تحت الضغط. لكنّنا بلغنا أقصى ما يمكن للمصارف المركزية فعله. وبالنتيجة، نلجأ إلى التيسير الكمّي ومعدّلات الفائدة السلبية والتحكّم بمنحنى العائد. لكن من أجل ماذا؟ هذا الجنون بعينه. الحلّ يحدّق فينا: علينا أن نساعد في وضع المال في جيوب الناس الذين يواجهون الضائقة المالية الأكبر في اقتصاداتنا. فهؤلاء يحتاجون المال أكثر من غيرهم، ويرجّح أن ينفقوه أيضاً. وإلى حين القيام بذلك، سيستمرّ الضغط على أنظمتنا الاقتصادية والمالية وكذلك الاضطراب السياسي».

يقدّم هاريسون دليلاً تجريبياً يظهر فشل السياسة النقدية على غرار ما اكتشفه كينز في ثلاثينيات القرن الماضي، ويشير إلى «ملخّص دراسة اقتصادية صادرة في عام 2013، أعدّها باحثون من جامعة دارتموث التي كنت أرتادها، ويقولون فيها: نحن ندرس العناصر التي تحرّك الاستثمارات المجمّعة للشركات بين عامي 1952 و2010. يستجيب الاستثمار الفصلي بقوّة للأرباح السابقة وعوائد الأسهم، وعلى عكس التوقّعات المعتادة، لا يرتبط الاستثمار إلى حدّ كبير بالتغيّرات في أسعار الفائدة أو تقلّبات السوق أو عوائد سندات الشركات، بل باستمرار النموّ المنخفض للأرباح وعائدات فصلية منخفضة للأسهم عند نشر بيانات الاستثمار. يوضح تحليلنا أن انخفاض الاستثمار في أعقاب الأزمة المالية في عام 2008 يمثّل ردّاً نمطياً عادلاً على التغييرات في الأرباح والناتج المحلّي الإجمالي في نهاية 2008 بدلاً من ردّ فعل غير معتاد على مشاكل أسواق الائتمان».

ويذكر هاريسون أعمالاً للاحتياطي الفدرالي خلصت إلى أنّ «أحد المبادئ الأساسية لنظرية الاستثمار والنظرية التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية هو أن نفقات الاستثمار من قِبَل الشركات تتأثر سلباً بمعدّلات الفائدة. إلّا أن مجموعة من الأبحاث التجريبية تقدّم، في أحسن الأحوال، أدلّة مختلطة على التأثير الكبير لمعدّل الفائدة على الاستثمار. في هذه الورقة، ندرس حساسية خطط الاستثمار على معدّلات الفائدة باستخدام مجموعة أسئلة خاصة طرحت على مدراء ماليين في مسح جرى في الفصل الثالث من عام 2012. ومن بين أكثر من 500 إجابة، وجدنا أن معظم الشركات تدّعي أنها غير حسّاسة بتراجع معدّل الفائدة بل تتأثر أكثر بزيادته».

ذكرتْ هذه الورقة البحثية في مناسبات عدّة عبر هذه المدوّنة وقبل أن يشير إليها هاريسون. شدّد الأخير على ضعف تأثير معدّلات الفائدة على استثمار الشركات، وتجاهل خلاصات رئيسية أخرى توصّلت إليها الورقة، واقتبس منها مجتزأً: «تستجيب الاستثمارات الفصلية بقوّة للأرباح السابقة والعائد على الأسهم على عكس التوقّعات المعتادة... يظهر تحليلنا أن انخفاض الاستثمار في أعقاب الأزمة المالية 2008 يمثّل ردّاً نمطياً عادلاً على التغييرات في الأرباح والناتج المحلّي الإجمالي في نهاية 2008 بدلاً من ردّ غير معتاد على مشاكل أسواق الائتمان».

بعبارة أخرى، ما يحرّك الاقتصادات الرأسمالية وتراكم رأس المال هو التغييرات في الأرباح والربحية. وهذا ما تظهره الورقة بالفعل. ثمّة مجموعة من الأدلّة التجريبية التي تؤكّد هذه العلاقة، وسبق أن تناولتها في أوراق عدّة وهي: علاقة الربح بالاستثمار. فالنموّ الاقتصادي في الاقتصاد الرأسمالي لا يحرّكه الاستهلاك بل استثمار الشركات. هذا هو العامل المتراجع الذي يسبّب صعود الاقتصادات الرأسمالية وانخفاضها. ولا يحرّك استثمار الشركات سوى عامل واحد: الربح أو الربحية لا معدّلات الفائدة والثقة وطلب المستهلك. الأمر بهذه البساطة، وهو يفسّر بشكل واضح وبالتجربة نزعة الصعود والهبوط المنتظمة والمتكرّرة التي يتجاهلها أو ينفيها الاقتصاد التقليدي (بما في ذلك الكينزي) وما بعد الكينزي.

لنأخذ الشرح البديل للركود الذي قدّمه مؤخّراً الاقتصادي السابق في المصرف المركزي البريطاني دان ديفيس، الذي يقول إن «الانهيارات المالية ليست الطريق المُعتاد لحصول الركود. وخطوط ائتمان الطوارئ وخطوط الإنقاذ الممولة من أموال دافعي الضرائب ليست الطريقة المُعتادة لتفاديها أو إدارتها. ما يجري عادة هو حصول صدمة ما في ثقة الشركات - نتيجة عدم اليقين السياسي أو القيود التجارية كما نرى اليوم - وترَ الأخيرة بتقليص خططها الاستثمارية». وفقاً لديفيس، في ثلاثينيات القرن الماضي، حين أدرك كينز أن التيسير النقدي لم ينجح في إنهاء الركود، اتّجه إلى الإنفاق الحكومي (الاستثمار) عبر إدارة عجز في الموازنة لتحفيز «طلب فعّال» والحصول على الاستثمار والاستهلاك بشكل تصاعدي. أصبحت هذه السياسة تعرف كسياسة كينزية، ويعتمدها أيضاً الاقتصاديون الراديكاليون ما بعد الكينزيين في نسختهم الأخيرة من «نظرية السياسة النقدية». يعتقد الكينزيون أنه يمكن إخراج الاقتصادات الرأسمالية من الركود عبر الاقتراض الحكومي بدلاً من عائدات الضرائب (إدارة عجز في الموازنة)، وتقترض الحكومة عبر حمل المؤسّسات المالية على شراء سنداتها.

ويعتقد الاقتصاديون ما بعد الكينزيين الأكثر راديكالية وأصحاب نظرية السياسة المالية، أن إصدار السندات حتى ليس أمراً ضرورياً، إذ يمكن للحكومات طبع الأموال فقط وإنفاقها على مشاريع مفيدة. ويجمعون على أن «التحفيز المالي» هو الطريق إلى استعادة النموّ والاستثمار والتوظيف والأجور في الاقتصاد الرأسمالي. فالحكومة تقترض أو تطبع النقود لينفقه الرأسماليون والعمّال. وبمجرّد عودة النموّ وتحقيق التوظيف الكامل ورفع الأجور، يمكن تمويل خدمة الدَّين ووقف تدفّق الأموال الحكومية وتخفيف التضخّم إذا كان الاقتصاد متدهوراً.

مشكلة هذه السياسة هو أننا في اقتصاد رأسمالي، حيث تُتخذ القرارات الاستثمارية المحرّكة للاقتصاد من قِبَل شركات رأسمالية. وما لم تتّخذ الحكومة هذه القرارات الاستثمارية بنفسها وتتحكّم بالقطاع الرأسمالي بقوّة أو تستبدله بعمليّات تقودها بنفسها ضمن إطار خطّة واضحة (مثلما فعلت الصين)، فإن الاستثمار والنموّ سيعتمدان على قرارات الشركات الرأسمالية. وهذه الأخيرة لا تستثمر إلّا إذا كانت واثقة من أنها ستحصل على أرباح، أي حين تكون الربحية على الاستثمار عالية وفي ارتفاع مستمرّ.

يظهر تاريخ الركود العظيم في الثلاثينيات وانهيار سياسات إدارة الطلب الكينزية في السبعينيات وتاريخ الركود الطويل منذ 2009، أنه إذا كانت ربحية الشركات منخفضة وتواصل الانخفاض، فعندها لن ينجح أي تحفيز مالي، مهما كان ضخماً، في تحقيق المزيد من الاستثمار ونموّ أسرع.

قمت أنا وغيري بعرض أدلة تجريبية تُظهر أن الإنفاق الحكومي لديه تأثير ضئيل او معدوم في تحفيز النموّ الاقتصادي او الاستثمار الكلّي، إذ يكون المبلغ صغيراً للغاية بحيث لا يكون له تأثير (معدّلات الاستثمارات الحكومية لا تتجاوز 2 إلى 3% من الناتج المحلّي الإجمالي في معظم الاقتصادات الرأسمالية، بالمقارنة مع 15-20% من الناتج المحلّي الإجمالي لاستثمارات القطاع الرأسمالي)، أو أنّ معظم الإنفاق الحكومي في الاقتصادات الرأسمالية هو في الحقيقة معونات للشركات الرأسمالية أو لتعزيز الرفاهية من دون نتيجة إنتاجية تذكر.

لا تصدّقوني، وانظروا إلى اليابان، مثلاً، التي سجّلت عجزاً في الموازنة تراوح بين 3 و10% من الناتج المحلّي الإجمالي لنحو 20 عاماً، ولكن معدّل النموّ فيها كان أدنى حتّى ممّا هو عليه في الولايات المتّحدة أو أوروبا. أيضاً، أدّت التخفيضات الضريبية التي أدخلها، إلى زيادة العجز في الموازنة الأميركية في العامين الماضيين وإلى اليوم. يتبع ترامب سياسات كينزية في هذا السياق. إلّا أن النموّ في الولايات المتّحدة يتباطأ بسرعة، ومن المتوقّع أن تسجّل الولايات المتّحدة عجزاً أوّلياً في الموازنة (الفارق بين الإيرادات والنفقات العامّة من دون كلفة الفائدة على الدَّين) في المستقبل المنظور. فهل يتوقّع الكينزيون حقّاً أن ينمو الاقتصاد الأميركي أسرع نتيجة ذلك؟

على الرغم من إمكانيّة التحقّق من منحنى العائد المقلوب يومياً، لكنّه قد لا يكون مؤشّراً مفيداً على الركود المقبل، على عكس الأرباح المتراجعة (لسوء الحظ عادة ما تكون بيانات الأرباح فصلية). وتؤكّد ذلك الدراسات التجريبية، مثل التي ذكرها هاريسون، وغيرها. والبيوم، أرباح الشركات العالمية آخذة في الركود... وأرباح الشركات الأميركية غير المالية في تراجع.

لن تنجح الحلول المالية والنقدية التي تحافظ على النظام الرأسمالي القائم على جني الأرباح، في التصدّي للركود. لقد فشل التيسير النقدي تماماً كما في السابق. وأيضاً فشل التيسير المالي حين تم تبنّيه. في الواقع، لا يمكن للرأسمالية الخروج من الركود بركود. لأن ذلك سيقضي على الشركات الرأسمالية الأضعف وتسريح العمّال غير المنتجين، ومن ثمّ ستنخفض كلفة الإنتاج وستحظى الشركات التي صمدت بعد الركود بربحية أعلى كحافز للاستثمار. هذا هو الركود «الطبيعي». لكن في حالة الكساد، تتطلّب هذه العملية ركوداً مُتكرّراً (كما في أواخر القرن التاسع عشر) قبل استئناف الدورة العادية. هناك ركود آخر في طريقه إلينا ولا يمكن لأي من الإجراءات النقدية أو المالية إيقافه.

Michael Roberts Blog
ترجمة ليلاء الساحلي

لا يمكن للرأسمالية الخروج من الركود بالركود نفسه، الذي يقضي على الشركات الأضعف ويسرّح العمّال غير المنتجين، فتنخفض كلفة الإنتاج وتحظى الشركات التي صمدت بعد الركود بربحية أعلى

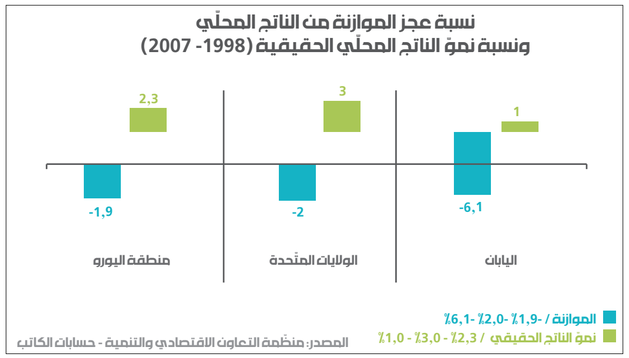

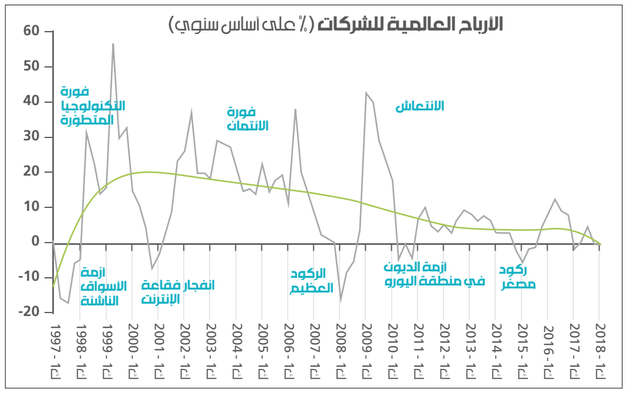

أطلس

النقل: نظام من العقد والشبكات

حركة التنقل، سواء بالنسبة إلى الأفراد أو السلع أو رأس المال أو المعلومات، مشروطة بعوامل عدّة؛ أبرزها ترابط الشبكات، فضلاً عن كثافة النقل وكفاءته وكلفته. وهو أمر غالباً ما يتمّ تجاهله. هذا النظام من الشبكات والعقد يخدم مساحة العالم بشكلٍ غير متساوٍ، فهو يعمل بطريقة تراكمية لمصلحة المناطق المجهّزة بالفعل.

خلال 20 عاماً، زادت أنشطة النقل والاتصالات العالمية بنسبة 150% كنتيجة لفورة التدفّقات. ومع ذلك، لا يتطلّب الأمر سوى حادثة بسيطة ـ انقطاع كابل بحري، عاصفة، انفجار بركاني، صراع... ـ لإحداث شلل بكامل نظام النقل اللوجستي. إن قدرة الإنسان على اتقان العلاقة بين المسافة والوقت هي انتقائية للغاية وهرمية. يعتمد الترابط بين المناطق على بنية تحتية فعّالة وآمنة، إلّا أنها موزّعة بطريقة غير متساوية جغرافياً بين المناطق والبلدان، ما أدّى إلى نشوء مناطق استقطاب صلبة وقوية، وهي تُترجَم بظواهر متطرّفة من التكامل والاستبعاد. حالياً، ثلاثة أقطاب فقط تستحوذ على 58% من الأنشطة اللوجستية العالمية وهي أميركا الشمالية وشرق آسيا وأوروبا الغربية. فيما أميركا اللاتينية وأفريقيا تقبعان على الهامش بحصّة 11% فقط من تدفّقات الأنشطة اللوجستية العالمية عبرهما. وأكثر من ذلك، 10 بلدان فقط تستحوذ على 67% من خدمات النقل العالمية، و20 بلداً على 81% منها. في حين أن بعض الأقطاب، مثل سنغافورة وهونغ كونغ والإمارات العربية، تتخصّص في وظائف إعادة التوزيع الإقليمية والقارية.

يلعب النقل البحري والجوّي، المسيّر وفق نظام من العقد والشبكات، دوراً رئيساً في حركة النقل العالمية.

حقّق النقل الجوّي قفزة هائلة. خلال 25 عاماً، تضاعف العدد السنوي للمسافرين جوّاً بنحو 3,6 مرّات ووصل عددهم إلى 3,7 مليارات مسافر في عام 2017، من خلال 3200 مطار ونحو 60 ألف خط جوّي (عادي أو سريع). ونظراً إلى هذه البيئة التنافسية للغاية، تنتظم شركات الطيران ضمن ثلاثة تحالفات دولية كبرى (Star Alliances، SkyTeam، و OneWorld)، وهو ما ضاعف إمكانيات الترابط والتواصل انطلاقاً من المحاور الكبرى الرئيسة (مثل رواسي بالنسبة إلى Air France). إلى ذلك، وفي مواجهة هيمنة أميركا الشمالية وأوروبا الغربية وشرق آسيا المدفوعة بطفرة النموّ الصينية، واستحواذ نحو 20 مطاراً على 50% من حركة المرور العالمية، تحاول بعض المطارات، مثل مطار دبي في الإمارات العربية، اختراق ساحة النقل الجوّي.

لا يختلف تنظيم النقل البحري عن آلية عمل النقل الجوّي، بحيث تنتظم أساطيل الحاويات البحرية من خلال شركاتها ضمن تحالفين عالميين (2M Ocean Alliance وThe Alliance)، التي تتمّ عبرهما حركة النقل البحري عبر الطرق السريعة المنتظمة ومراكز الاستقطاب الرئيسة. الاختلاف الوحيد الذي يميّز النقل البحري عن النقل الجوّي هو صعود قوّة الصين بشكل كبير خلال العقدين الماضيين.

نقلاً عن «أطلس العمولة: أرض واحدة وعوالم عدّة»، 2018

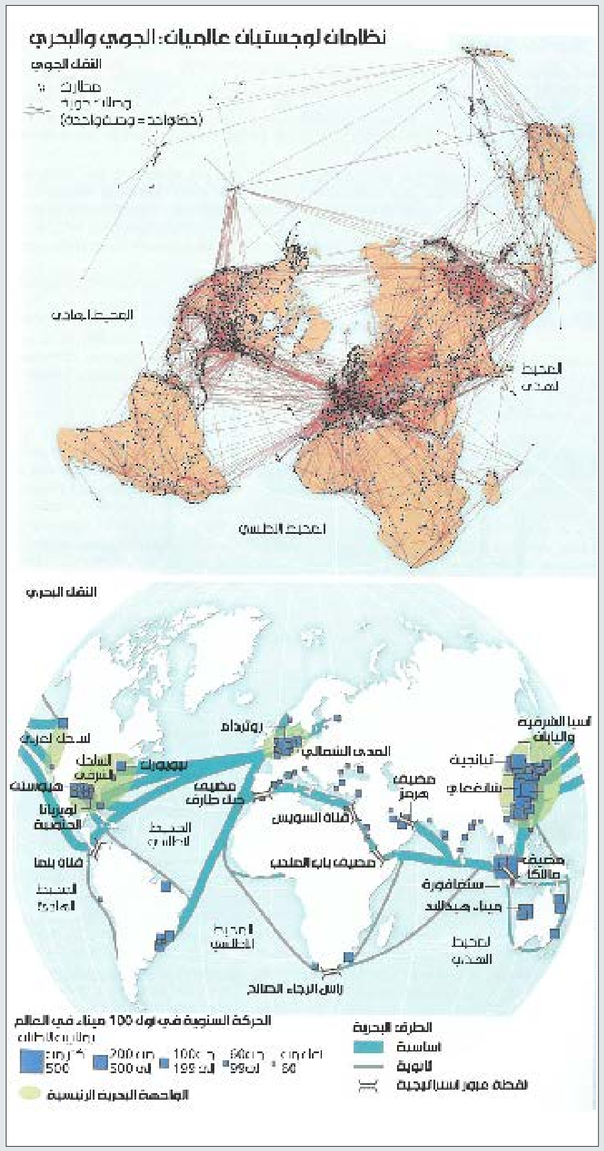

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

الليرة vs الدولار [1]
الاقتصاد السياسي أوّلاً

«في الاقتصاد تأخذ الأمور وقتاً لتحصل أكثر ممّا تظن. وبعدها تحصل بسرعة أكثر ممّا كنت تظن»

رودیجر دورنبوش

حسناً فعل المصرف المركزي بوضعه قيوداً، ولو بشكل غير رسمي، على التعامل بالدولار الأميركي، فهذا يعني أنه لا يزال يدافع عن الليرة اللبنانية على الرغم من الضغوط التي نجمت عن أزمة ميزان المدفوعات التي جعلته يخسر نحو 6,8 مليار دولار من احتياطه منذ أيار/ مايو 2018. فهذه القيود على الصرف (exchange controls)، هي الخيار البديل عن تخفيض سعر صرف العملة في هذه الحالة. فبهذا التدبير، يحاول المصرف المركزي تقنين الدولار بالكمّية بدلاً من تقنينه بالسعر، وفي هذه المرحلة، وتحت هذا الضغط، وفي المدى القصير، هذه سياسة جيّدة. كذلك إن نجاح هذه السياسة، حتّى الآن، مرجّحة لأسباب اقتصادية-سياسية، تؤدّي - في هذا الإطار - إلى عدم وجود سيولة كبرى تحاول المضاربة ضدّ الليرة، ما عدا ما يحدث من عمليّات صغيرة لدى الصرّافين، والتي يحاول البعض تضخيمها. طبعاً، كل هذا لا يعفي المصرف المركزي وسياسته النقدية، ولا السياسات الاقتصادية والمالية عامة منذ 1992، من مسؤولية الوصول إلى هذا الوضع.

في هذا السياق، يحاول البعض من الموقع الليبرالي أن ينتقد المصرف المركزي الذي طبّق سياسة مُمنهجة كهذه لأوّل مرّة في تاريخه. طبعاً، بعض هذا «الانتقاد» الضمني هو للدفاع عن الأسواق الحرّة، فهناك من يحاول اليوم أن يتّهم المصرف المركزي بأنه يتدخّل في الاقتصاد الحرّ أو أنه علّق العمل به. بالتأكيد، المصرف المركزي أبعد من أن يكون مُغرّداً خارج سرب «الاقتصاد الحرّ»، ولكن في هذه الظروف بالذات، وإذا أراد الاستمرار في سياسة تثبيت سعر صرف العملة عليه فعل ذلك، وهذا لا علاقة له بالموقف من الاقتصاد الحرّ. وفي النطاق الأوسع، فإن المصرف يتصرّف كجزء أساسي من الاقتصاد السياسي اللبناني الذي يحاول الدفاع عن سياسة تثبيت سعر الصرف بكلّ الوسائل المتاحة من السياسات الكلاسيكية في رفع الفائدة، إلى «الهندسات المالية»، إلى جذب الودائع والاستدانة (عملية غولدمان ساكس)، وأخيراً إلى هذه السياسات التدخّلية في سوق القطع.

الاقتصاد السياسي vs كروغمان

طبعاً، أتت هذه الإجراءات لتزيد من تواتر السؤال الكبير الذي يُسأل هذه الأيام: «هل ستنهار الليرة أمام الدولار؟». طبعاً، الجواب على سؤال كهذا، لسوء الحظ، يتعدّى الإجابة بنعم أو بلا، إلّا إذا أراد البعض طبعاً أن يلعب دوراً في التنجيم الذي أصبح رائجاً حالياً في بلد يبتعد الناس فيه عن الواقعية والعلم والعقلانية (راجع مقال «الدولة والثروة... الريعية والتنجيم»). بالطبع، هناك، بالإضافة إلى «المنجّمين المزمنين»، «الاعتذاريون» (Apologists) الذين لا يقدّمون أيّ تحليل وإنّما دفاعاً سطحياً واستعلائياً عن سياسات الدولة، وهناك «الإنذاريون» الذين يرون في كلّ منعطف أزمة كبرى. طبعاً، المسألة، ككلّ الأمور الاقتصادية، لهي أعمق من ذلك بكثير. فلو كانت الأمور «تقنية» فقط، أي أن قيمة الليرة تتبع بعض المؤشّرات الاقتصادية، فكان يجب أن تنهار (أو يَتغيّر سعرها)، ليس اليوم، بل في منعطفات عدّة، أولها منذ 20 عاماً تقريباً حين كانت بعض المؤشّرات، التي عادة تُستعمل في التنبؤ أو الاستشراف بتخفيض سعر الصرف، «سيّئة» في لبنان. ففي عام 1998، كانت بعض تلك المؤشّرات تُنذر بالتخفيض من حجم الكتلة النقدية إلى الناتج المحلّي، إلى درجة الارتفاع الحقيقي لسعر الصرف إلى حدوث فورة في الإقراض، والتي كانت أرقامها شبيهة بتلك التي كانت في الأرجنتين والمكسيك والفيليبين قبل أن تحصل فيها أزمات نقدية. لكن هذا لم يحصل في لبنان في تلك الفترة، وما زالت الليرة ثابتة حتى اليوم.

السبب هو الاقتصاد السياسي لحماية الليرة في لبنان على الأقل، الذي لا يزال صامداً حتّى الآن، وهو متمثّل بالترويكا: المصارف، المصرف المركزي، والدولة. كما أن الجوّ الشعبي، بالإضافة إلى الأحزاب السياسية وقطاعات البورجوازية المختلفة والنقابات العمّالية كلّها مع ثبات الليرة. بالتالي في ظلّ اقتصاد سياسي مماثل، فإنه يمكن الدفاع عن الليرة حتّى في أحلك الظروف، فقرار أو حصول التخفيض يتمّ بطريقتين: إمّا الدولة، ومن ضمنها المصرف المركزي، تقرّر التخلّي عن التثبيت لأسباب اقتصادية (أو تحت الضغط السياسي للبورجوازية أو العمّال)، وإمّا الأسواق تؤدّي إلى أزمة نقدية عبر المضاربة أو بيع السندات أو عدم شراء السندات الحكومية الجديدة. حتّى الآن، الظروف غير متوفرة لهاتين الطريقتين في لبنان. طبعاً، هنا لا بدّ من وضع إشارة إلى أن الصراع بين أجنحة الحكم الذي ظهر بعد اجتماعات الجمعية العامّة في نيويورك، والذي طال الموضوع الاقتصادي أيضاً، قد يهدّد هذه الترويكا. وهنا يكمن بعض الخطر ولكن حتّى الآن، وعلى الرغم من الاتّهامات المتبادلة، لم تبرز دوائر سياسية تريد تخفيض سعر الصرف.

في هذا الإطار، فإن دور الاقتصاد السياسي لحماية الليرة اللبنانية أساسي في تفسير الواقع الحالي ولا يتعلّق الأمر بالتعداد المحاسباتي أو الظواهري للأرقام الاقتصادية، وعلى رأسها مثلاً، احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية. يظنّ البعض أنه إذا كان لدى المصرف المركزي احتياطات تبلغ 38 مليار دولار، بينما مثلاً يفقد مليار دولار دفاعاً عن الليرة شهرياً فإنه يستطيع الدفاع عن الليرة اللبنانية لمدة 38 شهراً، أي حتّى نفاد احتياطه بالكامل. لكن هذا الأمر غير صحيح، فقد بيّن بول كروغمان في نموذجه حول أزمة ميزان المدفوعات أنه عندما يبدأ المصرف المركزي بفقدان احتياطه بشكل مستمرّ تصل الأمور إلى نقطة حيث يقوم المضاربون بالهجوم على العملة، ما يؤدّي إلى استنزاف الاحتياطي بسرعة فائقة وتنهار العملة بسرعة كبيرة وتختصر مدة الـ 38 شهراً إلى عدة أشهر أو حتّى أقل. السؤال اليوم: هل نحن أمام أزمة هجوم مضاربي كروغمانية؟ الجواب، حتّى الآن: كلا، لأن مصرف لبنان فقد منذ أيار/ مايو 2018 نحو 500 مليون دولار شهرياً من احتياطه من دون أن يتمّ الهجوم عليه. طبعاً، الماضي لا يعني الاستمرار على المنوال نفسه في المستقبل، لكن ما دامت المصارف لم تقرّر الهجوم والمضاربة وكونها هي الحامل الأساسي للدَّيْن العام خارج مصرف لبنان، وما دام الدَّيْن المحمول خارجياً صغير الحجم نسبياً ويستطيع البنك المركزي التدخّل خارجياً لشراء سنداته، فإن «الاقتصاد السياسي» يغلب «نموذج كروغمان» الذي يفتقد عندها للاعب أساسي، أي «المضاربين» (speculators).

> **القيود على الصرف هي الخيار البديل عن تخفيض سعر صرف العملة، إذ يحاول المصرف المركزي بهذا التدبير تقنين الدولار بالكمّية بدلاً من تقنينه بالسعر**

انجل بوليغان ـ المكسيك

شبح الثمانينيات

في هذا الإطار، فإن أحد أهم أسباب هذا «التوافق» العام حول ثبات سعر الصرف هو رهاب اللبنانيين من تكرار التجربة التضخّمية التي حصلت في ثمانينيات القرن الماضي، حيث فقد الكثيرون مدّخراتهم وخسر العمّال أجورهم وأُعيد خلط التوزيع الطبقي بشكل كبير. لكن في الثمانينيات أيضاً نستطيع أن نرى دور الاقتصاد السياسي، ولكن هذه المرّة للدفع باتجاه الأزمة. فليس صحيحاً أن سياسات العهد آنذاك أو سحب منظّمة التحرير الفلسطينية لودائعها من لبنان أو غيرها من الأسباب التي أدّت إلى الانهيار في سعر الصرف، قد تكون هي التي مهّدت لذلك، ولكن كان هناك تلاقي مصالح اقتصادية-سياسية بين المصارف والدولة والطبقة البورجوازية الصناعية باتجاه خفض سعر صرف العملة. كما كان هناك هجوم واضح على الأجور التي اعتُبرت مرتفعة في ذلك الوقت، وتؤدّي إلى عدم توازن ماكرو اقتصادي، فالأجور على الرغم من الحرب وتدمير الرأسمال وانخفاض الإنتاجية، حافظت على ارتفاعها في تلك الفترة، فكان لا بدّ من تخفيض قيمتها الحقيقية للحفاظ على أرباح الرأسمال، فكانت الأزمة.

السؤال اليوم: هل هناك الآن مصالح شبيهة بتلك التي كانت في الثمانينيات؟ هناك بعضها، فالصناعيون سيستفيدون من خفض سعر الصرف ليصدّروا أكثر (ولكن تمّ تأمين بعض من مصالحهم برفع التعرفة الجمركية على بعض السلع)، كما أن خفض سعر الصرف سيؤدّي، كما يطرح البعض، إلى خفض القيمة الحقيقية لسلسلة الرتب الأخيرة، وهذا صحيح. ولكن حتّى الآن لم تصل تلك المصالح القطاعية إلى تشكيل هذا الائتلاف المؤيّد لخفض سعر الصرف، لأن الدولة والمصارف والمصرف المركزي لا تزال خارجه.

ثلاثة أمور في النهاية. في خضم الأزمة الأخيرة انقسم بعض «الآذاريين» بين من يلمّح لـ«مؤامرة أميركية» في شحّ الدولار ومن يرى «مؤامرة» لتهريب الدولار إلى سوريا. الأمران، لا دلائل حسّية عليهما، ويتجاهلان أن الأزمة كانت تتحضّر لفترة طويلة، وإن ظهرت بشكل مفاجئ. فهؤلاء يريدون استعمال الأزمة لتصفية الحسابات في نظام المحاصصة الطائفية الذي يتشاركونه، ولا يريدون أن يروا أن المعضلة هي في النموذج الاقتصادي. فالمصرف المركزي وَعِيَ (أخيراً!) أنه لا يستطيع طبع الدولار، بينما هم يظنّون أن المساعدات الخارجية - أي طريقتهم في «طبع الدولار» - ستستمرّ إلى الأبد. ففي عقلهم البورجوازي الصغير، الممزوج بالمذهبية، لا يستطيعون رؤية أبعد من ذلك.

الأمر الثاني، هل سياسة التثبيت التي يدافع عنها الاقتصاد السياسي اللبناني نهائية أو من دون كلفة؟ بالطبع لا، لأن عجز الحساب الجاري هو من أعلى العجوزات في العالم، ويبلغ 27% من الناتج المحلّي، وعجز الخزينة يصل إلى نحو 10% من الناتج، وكلاهما أعلى بكثير من الدول التي تعتبر عجوزاتها عالية مثل الأرجنتين في عام 2018 حيث كانا نحو 5% و6% على التوالي! وبالتالي هناك كلفة للتثبيت في ظلّ تراجع التدفّقات الرأسمالية من الخارج. وهنا نأتي إلى النقطة الثالثة، لأن الحفاظ على التثبيت ليس له فقط كلفة نقدية، فالعجوزات الكبيرة تحتّم على لبنان إحداث تكيّف: إما بسعر الصرف أو بالاقتصاد الحقيقي، وهذا هو، كما سنرى، الأمر الأهمّ في موضوع الليرة vs الدولار.